أعلام الفقهاء والمحدثين

أحمد بن حنبل

إمام أهل السنة والجماعة

إعداد
الشيخ كامل محمد محمد عويضة

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

يطلب من: دار الكتب العلمية بيروت. لبنان
ص.ب: ١١/٩٤٢٤ تلكس: Nasher 41245 Le
هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٣٦٤٣٩٨ - ٨١٥٥٧٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وسائر أئمة الدين، والهُداة المخلصين، والدُّعاة المصلحين.

أما بعد: فإن الله عزّ وجل قيّض لهذه الأمة رجال صدق وعزم نصر بهم دينه وأعزّ بهم الإسلام، ومن بين هؤلاء إمام الأئمة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه.

فجدير بنا نحن الأجيال المتأخرة أن نعرف سِيَر عظماء أمتنا، لنتأسّى بهم، وننهج على منوالهم؛ لأن دراسة هذه الأجيال تبعث في النفوس روح التقدّم والرقيّ.

ولذلك أُقدّم هذه السيرة العطِرة لإمام الأمة، وعلى الله الاعتماد، وإليه التفويض والاستناد، وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

كتبه

كامل محمد محمد عويضة

جمهورية مصر العربية ـ المنصورة

عزبة الشال ـ شارع جامع نصر الإسلام

٢١ ـ ٨ ـ ١٩٩١ م ـ الموافق ١١ من صفر ١٤١٢ هـ

حياة احمد بن حنبل

(١٦٤ ـ ٢٤١ هـ)

١ ـ ولادته ونسبه:

هـو أحمـد بن محمـد بن حنبـل بن هـلال بن أسـد بن إدريس بن عبد الله بن حيّان بن عبد الله بن حيّان بن عبد الله بن أنس بن عوف قاسط بن مخازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عُكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أقصى بن دُعْمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن مُعد بن عـدنان بن أُدبن بن الهمَيْسَـع بن حمـل بن النبت بن قيـذار بن إسماعيل بن إبراهيم الخليل عليـه الصلاة والسـلام، الشيباني المَرْوَزِي، نزيل بغداد، أبو عبد الله. أحد الأئمة، حافظ فقيه، حجّة زاهد ورع، وهو رأس الطبقة العاشرة[1].

ولد أحمد بن حنبل رضي الله عنه، في ربيع الأول من سنة ١٦٤ من الهجرة النبوية؛ وقد ذكر ابنه صـالح، وحكـاه ابنه عبد الله، فقد قال: سمعت أبي يقول ولدت في شهر ربيع الأول سنة أربع وستّين ومائة. ولم يختلف الرّواة في زمن ولادته، كما اختلفوا في زمن ولادة أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما، ذلك

---

(١) انظر طبقات المفسّرين، للداودي، ص ٧٠.

بأنه ذكر هو تاريخ هذه الولادة، وكان على علم به، ولم يترك الأمر لظن الرواة، وتخرّص المؤرّخين. فكان بيانه في ذلك قاطعاً، ومانعاً للشك أو الظن[1].

وقد ولد أحمد رضي الله عنه ببغداد، وقد جاءت أُمه حاملاً به من مرو. ونسبه عربي خالص، فهو شيباني لأبيه وأُمه. وشيبان قبيلة عربية عدنانية، تلتقي مع النبي ﷺ في نـزار بن معد بن عدنان، ومن هذه القبيلة كان المثنى بن حارثة الذي تولّى قيادة الجيش الإسلامي عند مهاجمة العراق في عهد أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه، وشهد له الصدّيق في ذلك بأحسن البلاء[2].

وكما ذكرت أن الإمام أحمد بن حنبل ولد من أبوين عربيين كريمين، فأُمه كان أبوها شيبانيّاً، كريماً جواداً، فقد فتح بابه للعرب، تنزل عليه القبائل فيضيفها، وجدّه ندْب قوي محتسب يتولّى الولاية، كان ينصر الحق، فينزل به في سبيل هذه المناصرة الأذى الشديد، فيصبر صبر الكرام، وكان أبوه جندياً يحمي الحمى، وما خلع زيّ الغزاة، بل كان على ذلك إلى أن مات.

وفي ظل هذه الأسرة نشأ الإمام أحمد بن حنبل، وورث عن أُسرته الصبر، وقوة العزم، والإيمان الراسخ القوي.

ولقد اجتمع للإمام أحمد بن حنبل بهذا النسب، وبهذه الحال التي آل إليها أمره، وهو لا يزال صبيّاً، أمور خمسة، لم

---

(١) انظر ابن حنبل، للإمام محمد أبو زهرة، ص ١٧.
(٢) انظر ابن حنبل، للإمام محمد أبو زهرة، ص ١٨. بتلخيص.

تجتمع في شخص إلّا سارت به إلى العلو، تلك الأمور هي: شرف النسب، والحسب واليُتْم الذي ينشئه منذ فجر الصبا، معتمداً على نفسه وتدبيره وبلائه، وحال من الفقر غير المدقع لا تُستَخْذَى به النفس، فلا يبطرها النعيم، ولا تُصاب بطراوة الترف، ولا تذلّها المتربة، ولا تلقي المتربة أنفها في الرغام، ومع هذه الخِصال القناعة والنزوع إلى العلا الفكري بتقوى الله سبحانه وتعالى، وعدم الشعور بقوة لسواه، والتقى كل هذا بعقل ذكي، وفكر ألمعي[1].

٢ ـ تربيته:

نشأ الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه ببغداد، وتربّى بها تربيته الأولى، وقد اختارت أُسرة أحمد له منذ صباه أن يكون رجل الدين الذي يتوفر له، ويعكف عليه، ويتّخذ له كل العلوم الممهّدة له من علم باللغة، والحديث والقرآن، ومآثر الصحابة والتابعين وأحوال الرسول ﷺ وسيرته، وفقه الدين، ولبّ اليقين. لقد وجّهته أُسرته منذ نشأته الأولى إلى القرآن الكريم، فاستحفظه، وظهرت عليه الأمانة والتقى بين الغلمان، حتى صار بعد ذلك الشاب التقي، ثم الشيخ الذي جاهد في الله حقّ جهاده حتى أتاه اليقين. حتى إذا أتمّ حفظ القرآن، وعلم اللغة، اتجه إلى الديوان ليمرن على التحرير والكتابة، ولقد قال في ذلـك: «كنت وأنا غليم

---

(١) انظر ابن حنبل، للإمام محمد أبو زهرة، ص ١٨ ـ ٢١. بتلخيص. وقارن بكتاب الشافعي، ص ١٨.

اختلف إلى الكتاب، ثم اختلفت إلى الديوان وأنا ابن أربع عشرة سنة».

وكان وهو صبي محل ثقة الذين يعرفونه من الرجال والنساء، حتى أنه ليروى أن الرشيد وهو بالرقّة مع جنده، كان أولئك الجند يكتبون إلى نسائهم بأحوالهم فلا يجد النساء اللاتي يعرفن أحمد غيره يقرأ لهنّ ما كتب به إليهنّ، ويكتب لهنّ الردود، ولا يكتب ما يراه منكراً من القول.

ولقد كان لنجابته واستقامته قدوة لكل أترابه وآبائهم، حتى لقد قال بعض الآباء: «أنا أنفق على ولدي وأجيئهم بالمؤدّبين على أن يتأدبوا فما أراهم يفلحون، وهذا أحمد بن حنبل غلام يتيم، انظروا كيف!! وجعل يعجب من أدبه، وحُسْن طريقته»[1].

إذا كان الطفل الصغير، هو سرّ الرجل الكبير، والنواة الصغيرة في مطويها الشجرة الكبيرة، فكذلك كان ذلك الغلام اليتيم أحمد بن حنبل، الذي كان يمتنع عن كتابة ما يوجب الورع ألّا يكتبه، ويمتنع عن إرسال كتاب لعمّه يرى أن الصلاح لا يوجبه، وليس رضا الله فيه خالصاً، بل رضا السلطان هو المقصود الأول، كما رأيت في امتناعه عن توصيل كتاب عمّه إلى الوالي، لتوصيل الأخبار إلى الخليفة، فكان ذلك الغلام هو الذي يطوي في نفسه سجايا ذلك الإمام»[2].

اشتهر الغلام أحمد بين الأقران بالتقوى والعناية بعمله،

---

(١) المناقب، لابن الجوزي، ص ٢١.
(٢) ابن حنبل، للإمام محمد أبو زهرة، ص ٢٢.

والصبر والجدّ، واحتمال ما يكره، فلم يكن الغلام الذي تستغرقه ميعة الصبا، ورعونة الصبيان، بل كان الرجل الكامل، وإن كانت السنّ سنّ الصبيان، ولعلّ ذلك كان من فرط اعتماده على نفسه صغيراً، وإحساسه بالاستقلال النفسي منذ طفولته، ولقد استرعت هذه الصفات نظر العلماء الذين اتصل بهم في ذلك العقد، حتى لقد قال فيه الهيثم بن جميل: «إن عاش هذا الفتى فسيكون حُجّة أهل زمانه»[1].

وقد تحقّقت هذه النبوءة، فقد عاش ووصل إلى السابعة والسبعين، وكان نوراً لأهل زمانه، بعلمه وخلقه وورعه، وصبره، وقوة احتماله، وتحمّله الأذى في سبيل ما يعتقد.

وقد اختار أحمد في صدر حياته رجال الحديث ومسلكهم، فاتجه إليهم أول اتجاهه، ويظهر أنه قبل أن يتجه إلى المحدّثين رادَ طريق الفقهاء الذين جمعوا بين الفقه والحديث، فيروى أن أول تلقّيه كان على القاضي أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، ولكنه مالَ من بعد إلى المحدّثين الذين انصرفوا بجملتهم للحديث، وقد جاء في تاريخ الحافظ الذهبي، قال الخلال: «كان أحمد قرأ كتب الرأي وحفظها، ثم لم يلتفت إليها»[2].

٣ ـ معيشة أحمد وبيئته:

عاش الإمام أحمد رضي الله عنه فقيراً محدوداً، ولم يعِش

(١) تاريخ الحافظ الذهبي في ترجمة أحمد بن حنبل.
(٢) ابن حنبل، للإمام محمد أبو زهرة، ص ٢٣.

مجدوداً ذا مال وفير، وكان يؤثر الخصاصة على أن يكون ذا مال لا يعرف أنه حلال خالص، أو يكون فيه منّة العطاء.

وكثيراً ما اضطر إلى أن يعمل بيده ليكسب قوته، وكان يؤثر ذلك على أن يقبل عطاء، فإن العطاء في مثل هذه الشدّة، وممّن يعجز عن مكافأته في زمن قريب لا يستطيع أن يتحمله أحد الأباة، وقد حرّر بذلك نفسه، وأتعب جسمه، وتلك كانت حاله دائماً، عندما يتردد بين تعب النفس، وتعب الجسم[1].

وكان الإمام أحمد رضي الله عنه يعيش من غلّة عقار قد تركه له أبوه، فقد جاء في المناقب لابن الجوزي في هذا المقام: «كان أحمد رضي الله عنه قد خلّف له أبوه طُرُزاً[2] وكان يأكل من غلّة تلك الطُّرُز، ويتعفّف بكِرائها عن الناس».

ويظهر أنه كانت له دكاكين يؤجرها، فقد جاء في حلية الأولياء ما نصّه: «وقع من يد أبي عبد الله أحمد بن حنبل مِقراض في البئر، فجاء ساكن له فأخرجه، فلما أن أخرجه ناوله أبو عبد الله مقدار نصف درهم أو أقل أو أكثر، فقال: المِقراضُ! لا آخذ شيئاً. فخرج فلما كان بعد أيام قال له: كم عليك من كِراء الحانوت؟ قال: كِراء ثلاثة أشهر، وكراؤه في كل شهر ثلاثة دراهم، فضرب على حسابه وقال: أنت في حِلٍّ»[3].

وروى أبو نعيم في الحلية قال: «شهدت ابن الجروي ـ أخا

---

(١) ابن حنبل، للإمام محمد أبو زهرة، ص ٧٣.
(٢) الطراز جمع طرز ككتاب وكتب، والطراز الذي ينسج فيه الثياب.
(٣) حلية الأولياء، ١٧٨/٩.

الحسن - وقد جاءه بعد المغرب فقال: أنا رجل مشهور، وقد أتيتك في هذا الوقت وعندي شيء قد أعددته لك، فأحبّ أن تقبله، وهو ميراث. فلم يقبل، فلم يزل به، فلما أكثر عليه قام ودخل. قال صالح: فأخبرت عن الحسن قال: قال لي أخي لما رأيته: كلما ألححت عليه ازداد بُعداً. قلت: أخبره كم هي. قلت: يا أبا عبد الله هي ثلاثة آلاف دينار. فقام وتركني. قال صالح: وقال لي يوماً: أنا إذا لم يكن عندي قطعة أفرح»[1].

وجاء في المناقب لابن الجوزي: «سأل رجل أحمد بن حنبل عن العقار الذي كان يشغله، ويسكن داراً منه، كيف سبيله عنه، فقال له: هذا شيء قد ورثته عن أبي فإن جاءني رجل، فصحّ أنه له خرجت عنه، ودفعته إليه.

وكان الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله يعيش على القليل من المال، ويحمد الله عليه، ولا يرضى معه أن يأخذ من أحد عطاء، ولا أن يقبل منه معونة. ولقد كانت تشتد به الحال أحياناً، إذ لا تكفي تلك الغلّة لنفقات عياله، وتنزل به العسرة، فكان يتحملها صابراً، وكانت تلك العسرة تشتدّ، وتعلو عن الاحتمال إذا كان في سفر وانقطع منه الزاد فكان لا يهن ولا يضعف ويتعب جسمه أيضاً في سبيل راحة نفسه.

ولقد ذكر ابن كثير مقدار ما يدفع به حاجته فقال: وكانت غلّته من مُلْك له في كل شهر سبعة عشر درهماً، ينفقها على

(١) حلية الأولياء، ٩/١٧٨، ١٧٩.

عياله، ويتقنع بذلك رحمه الله صابراً محتسباً: وهذه غلّة قليلة بلا ريب، وسواءٌ أصحّ ذلك المقدار الذي رواه ابن كثير، أم لم يصحّ فالأخبار متضافرة على أنها كانت ضئيلة لا تكاد تكفي حاجته، لولا فرط القناعة والصبر، واستعداده لأن يطلب عيشه بالكدّ والتعب، ولقد كان يحرص كل الحرص على أن يكون مورد رزقه حلالاً من غير شُبهة.

وروى أبو نعيم بسنده عن حمدان بن سنان الواسطي قال: قَدِمَ علينا أحمد بن حنبل ومعه جماعة، قال: فنفدت نفقاتهم فأخذوا. قال: وجاء أحمد بن حنبل بفروة، فقال: قل لمَن يبيع هذه ويجيئني بثمنها فأتّسع به، قال: فأخذت صُرّة دراهم فمضيت بها إليه فردّها، قال: فقالت امرأتي: هذا رجل صالح لعلّه لم يرضها فأضعفها. قال: فأضعفتها فلم يقبل فأخذ الفروة منّي وخرج.

ورُوِي أن الإمام أحمد بن حنبل مرّت عليه ثلاثة أيام ما كان له طُعْمٌ فيها، فبعث إلى صديق له فاستقرض شيئاً من الدقيق، فعرفوا في البيت شدّة حاجته إلى الطعام، فخبزوا له بالعجلة، فلما وُضع بين يديه قال: كيف عملتم؟ خبزتم بسرعة هذا؟ فقيل له: كان التنّور في دار صالح ـ ابنه ـ مسجّراً وخبزنا بالعجلة. فقال: ارفعوا. ولم يأكل، فأمر بسدّ بابه إلى دار صالح.

قال سليمان الشاذكوني: حضرت أحمد وقد رهن سطلاً له عند قاضٍ باليمن، فلما جاءه بفكاكه أخرج له سطلين فقال: خذ متاعك منهما. فاشتبه عليه أيّهما له، فقال: أنت في حِلٍّ منه ومن

الفكاك، وتركه وذهب.

وحكى ابنه عبد الله قال: كنّا في زمن الواثق في ضيقٍ شديد، فكتب رجل إلى أبي: إن عندي أربعة آلاف درهم ورثتها عن أبي وليست صدقة ولا زكاة، فإن رأيت أن تقبلها. فامتنع من ذلك، وكرّر عليه فأبى، فلما كان بعد حين ذكرنا ذلك، فقال أبي: لو كنّا قبلناها كانت ذهبت وأكلناها، وعرض عليه بعض التجّار عشرة آلاف درهم ربحها من بضاعة جعلها باسمه فأبى أن يقبلها وقال: نحن في كفاية وجزاك الله عن قصدك خيراً. وعرض عليه تاجر آخر ثلاثة آلاف دينار فامتنع من قبولها وقام وتركه، ونفذت نفقة أحمد رحمه الله وهو في اليمن فعرض عليه شيخه عبد الرزّاق ملء كفّه دنانير فقال: نحن في كفاية ولم يقبلها. وكان ـ رضوان الله عليه ـ يسدّ رمق أولاده بإحدى طرائق ثلاث:

أولاها:

أن يدفعه بالتقاط بقايا الزرع ما يكون في حكم المُباح، فكان ذلك العلاّمة الورع التقي الحافظ الثقة المحدّث يحمل حبله على عاتقه، ويذهب فيجمع بقايا الزرع الذي يُترَك في الأرض مُباحاً، وكان حريصاً ألاّ ينزل على أرض أحد إلا بإذنه، وألاّ يفسد زرع أحد، ولذلك رُوِيَ عنه أنه قال: «خرجت إلى الثغر على قدمي، فالتقطنا، وقد رأيت قوماً يفسدون مزارع الناس، لا ينبغي لأحد أن يدخل مزرعة رجل إلا بإذنه»[1]. ويظهر أن ذلك إنما كان

---

(١) المناقب، لابن الجوزي، ص ٢٢٤.

يلجأ إليه إذا لم يجد عملاً يعمله ويقتات منه، ويسدّ حاجته، فإن وجد عملاً يعمله لجأ إليه، وتلك هي **الطريقة الثانية**، ولا يجد غضاضة في أن يعمل مهما يكن نوع العمل ما دام فيه نفع للناس وسدّ لحاجته. فكل عمل شريف في ذاته، ما دامت النفس تعلو به، ولا تكون يد صاحبها اليد السفلى، ـ فلا صغار في عمل يُحِلّه الدين ـ ما دامت ترفع الإنسان عن خسّة المتناول من أفضال الناس، والمتساقط من أموالهم.

وقد كان يؤجّر نفسه للحمل في الطريق، إن لم يجد ما ينفقه سوى هذه الأجرة. وكان يكتب بأجرة إن لم يجد ما ينفق منه، ولقد جاء في تاريخ الذهبي في ترجمة الإمام أحمد بن حنبل رضوان الله عليه عن علي بن الجهم ما نصّه: كان لنا جار، فأخرج إليه كتاباً، فقال: أتعرفون هذا الخط؟ قال: كنّا مقيمين بمكّة عند سفيان بن عيينة ففقدنا أحمد يوماً، ثم جئنا لنسأل عنه، فإذا الباب مردود عليه. فقلت: ما خبرك؟ قال: سُرِقَتْ ثيابي، فقلت: معي دنانير، فإن شئت صلة، وإن شئت قرضاً، فأبى، فقلت: تكتب لي بأجرة؟ قال: نعم، فأخرجت ديناراً، فقال لي: اشترِ لي ثوباً، واقطعه نصفين ـ يعني إزاراً ورداء ـ، وجئني بورق، ففعلت، وجئت بورق، فكتب لي هذا. وكان ينسج أحياناً ويبيع ما ينسجه، ويأكل منه. قال أبو داود: كانت مجالس أحمد مجالس الآخرة لا يذكرُ فيها شيئاً من أمور الدنيا، وما رأيت أحمد بن حنبل ذكر الدنيا قطُّ.

وثالثها:

من الطرق التي كان يسلكها الإمام أحمد رحمه الله لسدّ حاجته أن يلجأ إلى الاقتراض، ويظهر أنه لم يلجأ إليه في كل الأحوال، وفي كل الأماكن، بل كان يلجأ إليه حيث تكون غلّة قريبة يترقب وجودها، وحيث يستوثق من أن المُقرِض ما قصد عطاء، وفي الحضر، وليس السفر كذلك، لأن مظنّة الوفاء في الحضر قريبة، حيث الأمن والقرار. وفي بعض الأحيان كان يأخذ قرضاً معتزماً الوفاء في الميسرة، والمُقرِض قد أعطى على نيّة ألاّ يأخذ، فيختلفان ويصرّ أحمد على رأيه، فيتم له ما يريد.

وكان الإمام رحمه الله تعالى، قد استقرض من أحد معاصريه مائتي درهم أو ثلاثمائة درهم، فذهب إليه يردّها، فقال له: «يا أبا عبد الله ما دفعتها وأنا أنوي أن آخذها منك، فقال: وأنا ما أخذتها إلاّ وأنا أنوي أن أردّها عليك»[1].

وكان قد حُمِل إلى الحسن بن عبد العزيز الجروي ميراثه من مِصرَ مائة أَلفِ دينار، فحمل إلى أحمد بن حنبل ثلاثة أكياس، في كل كيس ألف دينار، فقال: يا أُبا عبدِ الله هذه من ميراث حلال فخذها واستعِن على عيلتك. قال: لا حاجة لي بها، أنا في كفاية، فردّها فلم يقبل منها شيئاً.

قال إسحاق بن أبي إسرائيل: خرج أبي وأحمد بن حنبل في البحر في طلب العلم فكُسِر بهما المركب فوقعا في جزيرة

(١) حلية الأولياء، ٩/١٧٥.

قفراء على صخرة معنونة عليها مكتوب: غداً يتبيّنُ الغني والفقير إذا انصرف المنصرفون من بين يدي الله تعالى، إما إلى الجنة وإما إلى النار. وكان غلام من الصيرفة يختلف إلى أحمد بن حنبل، فناوله يوماً درهمين، فقال: اشترِ بهما كاغداً. فخرج الغلام واشترى له وجعل في جوف الكاغد خمسمائة دينار وشدّه وأوصله إلى بيت أحمد، فسأل وقال: حُمِل إلينا من البياض؟ فقالوا: بلى، فوُضِع بين يديه فلما أن فتحه تناثرت الدنانير فردّها في مكانها وسأل عن الغلام حتى دُلَّ عليه فوضعه بين يديه، فتبعه الفتى وهو يقول: الكاغد اشتريته بدراهمك، خذه، فأبى أن يأخذ الكاغد أيضاً، هكذا رواه أبو نعيم في الحلية بسنده عن الحسين بن محمد التستري.

هذه هي حال أحمد، وموارد رزقه، آثر الكفاف مع الكدح وسغب العيش على أن يقبل مِنّة العطاء، وقد كان مع ذلك حريصاً كلَّ الحرص على ألاّ يكون في المال الذي يصل إليه شُبهة. فإن كان فيه شُبهة ردّه، وآثر أن يغلب مع الحرمان جانب التحريم على جانب الإباحة.

وهكذا ترى العالِم الجليل يسير في معاشه في سُنّة مَن يعلو بنفسه عن أن تكون يده السفلى، بل مع هذه الشدّة والعُسرة، كان يعلو فتكون يده العليا، ولذلك كان مع هذا القلِّ من الحال من أسخى الناس بما في يده وما يستطيع، وكان حريصاً متشدّداً في أن يكون ماله حلالاً طيّباً، لا شيء فيه من أدران الخبث، أو شُبهة المُلْكِ.

٤ ـ صفات أحمد بن حنبل:

اتّصف أحمد بن حنبل رحمه الله بصفات كانت السبب في هذه الشُهرة التي اكتسبها، وفي ذلك العلم الغزير الذي خلّفه من بعده وسارت الركبان بذكره، وهذه الصفات بعضها هِبات من الله العليّ القدير يهبها لمَن يشاء من خلقه، وبعضها صفات اكتسبها بالتربية، والمِران، والنشأة، والتوجيه، والنزوع إليها، ومن هذه الصفات:

أولها:

الشخصية الحافظة القوية الواعية التي اتّصف بها عامّة المحدّثين، وأهل الإمامة منهم بشكل خاص، والتي اتّصف بها مَن سبقوه من الفقهاء والمحدّثين كالشافعي، ومالك، وغيرهما. ولقد شهد له معاصروه بقوة حفظه، حتى عُدَّ أحفظهم، ولقد قيل لأبي زُرعة معاصره، مَن رأيت من المشايخ والمحدّثين أحفظ؟ قال: أحمد بن حنبل، ويقول في ذلك إسحاق بن راهويه: كنت أُجالس بالعراق أحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين، وأصحابنا. فكنّا نتذكّر الحديث من طريق، وطريقين، وثلاثة، فأقول: ما مراده؟ ما تفسيره؟ ما فقهه؟ فيقولون كلهم إلّا أحمد بن حنبل، وقد كان علمه بالحديث والسُنّة، وفتاوى التابعين، واستنباطه الأحكام منها سبباً في أن كان إماماً في الحديث، وإماماً في الفقه، حتى لقد قال في ذلك تلميذه إبراهيم الحربي: «أدركت ثلاثة لم يُرَ مثلهم، ويعجز النساء أن يلدن مثلهم، رأيت أبا عبيد القاسم بن سلام، ما أمثله إلا بجبل نُفِخ فيه روح، ورأيت بشر بن الحارث

فما شبّهته إلا برجل عُجِن من قرنه إلى قدمه عقلاً، ورأيت أحمد بن حنبل فرأيت كأن الله جمع له علم الأوّلين والآخرين من كل صنف، يقول ما شاء ويمسك ما شاء»[1]. وجمعه لعلم الأوّلين والآخرين هو بحفظه للأحاديث، وآثار السلف وفهم فقهها.

ثانيها:

وهي أبرز صفات أحمد، وهي التي أذاعت ذِكره، ونشرت خبره، وهي صفة الصبر، والجدّ، وقوة الإرادة، والعزم الذي هو أساس النجاح، وبُعدُ الهِمّة، مهما يتعب الجسم في سبيل ذلك، فقد جمع الإمام بين الفقر والجود والعِفّة وعزّة النفس والإباء، وبين العفو واحتمال الأذى، وهي التي جعلته يحتمل ما يحتمل في طلب العلم، غير وانٍ ولا راضٍ بالقليل منه، يجوب الأقطار، ويقطع الفيافي والقِفار، راكباً إن أسعفته الحال، وماشياً إن ضاقت النفقة، والقوة التي كانت تمدّه بالعون هي ـ الصفة السامية ـ الصبر والجَلَد وقوة الاحتمال، وقوة الإرادة والعزيمة وبُعد الهِمّة، مع الفقر وشدّة الحاجة، وإن صفة الصبر التي امتاز بها أحمد رحمه الله هي نوع من الصبر الذي جاء في القرآن الكريم، ودعا إليه يعقوب عليه السلام بنيه فيما حكى الله سبحانه وتعالى عنه بقوله: ﴿ **فصبرٌ جميل** ﴾[2].

ثالثها:

من صفات الإمام، أنه نَزِهُ النفس، فلم يأخذ قليلاً ولا كثيراً

---

(١) أحمد بن حنبل، للإمام محمد أبو زهرة، ص ٨٧، ٨٨.
(٢) سورة يوسف، آية: ١٨، ٣٢.

من مال غيره، فكان عفيفاً في أعلى درجات العفّة، وعَيوفاً عن أموال الناس في أكمل مّا يكون عليه الرجل الكامل، وكان نزيهاً في إيمانه، فلم يجعل عليه سلطاناً، ولم ينطق بغير ما يعتقد، ولا أن يواري ويداري، ولو كان السيف يبرق في يد مَن يرعد به، ولقد دفعته عفّة النفس ونزاهتها على حدّ تعبيره أن يترك بعض الحلال، وأن يمتنع عن قبول عطاء الخلفاء، مع تصريحه لأولاده بأنه حلال يصحّ الحجّ منه، وأنه يتركه تنزيهاً للنفس، لا تحريماً.

وقد كان رحمه الله يحبّ الصداقة والأصدقاء، ويفهم معناها الدقيق، ويعرف أن الحياة من غير أصدقاء حياة جافّة ذليلة، ويقول: «إذا مات أصدقاء الرجل ذُلّ».

ولنزاهة عقله وإيمانه ابتعد عن الجدل مع أهل الأهواء والبِدَع في نظره، لأن عدوى الأفكار تسري بين المتجادلين بالاحتكَاك كما تسري عدوى الأمراض بالاحتكاك والاختلاط، وكذلك كان ينهى أصحابه عن الجدل معهم تنزيهاً لإيمانهم وابتعاداً عن كل مواطن الريب.

وأما نزاهة فقهه، فقد كان حريصاً على ألّا يخرج عن السُنّة، وكان متّبعاً لرسول الله ﷺ، والصحابة في كل فقهه، وما يُخرِجه من آراء فأساسه ما رُوِيَ عن النبي ﷺ وعن التابعين. وكان حريصاً كل الحرص على ألّا يردّ في فقهه حديثاً لرسول الله ﷺ إلّا إذاعارضه أقوى منه[1].

---

(١) أحمد بن حنبل، للإمام محمد أبو زهرة، ص ٩٥.

كان يقول: مَن ردّ حديث رسول الله ﷺ، فهو على شفا هلكة، وكان يقول: «ما كتبت حديثاً عن النبيّ ﷺ إلّا وقد عملت به».

وإذا لم يجد الحديث ولا السُنّة عن الصحابة اجتهد في تخريج المسألة على منهاج مَن سبقه غير مبتدع سبيلاً غير سبيلهم. وكان ينهى عن الاجتهاد في مسألة لم يتكلم فيها أو في مناهجها أحد ممّن سبقه. ولذلك كان يقول لخلاصة تلاميذه: «إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام»[1].

وهكذا تراه يحرص كل الحرص على أن ينزّه فقهه عن الخروج على السُنّة، ويقيده بقيود لا نرى غيره حرص على تقييد فقهه بها. ولنؤجّل بيان ذلك بياناً كاملاً إلى الكلام في فقهه إذ هو لبّ موضوعنا وغاية بحثنا.

رابعها:

من صفات الإمام أحمد رحمه الله تعالى الإخلاص في طلب الحقيقة، وهذا الإخلاص ينقّي النفس من أدران الغرض، فتستنير البصيرة، ويستقيم الإدراك ويشرق القلب بنور المعرفة وهداية الحق. وكذلك وجدنا الأئمة الثلاثة الذين سبقوا أحمد في الاجتهاد الفقهي، قد اتّصفوا بهذه الصفة، وامتازوا بها، ذلك لأن الهداية لا تكون إلا لمَن يقذف الله في قلبه بنور الإخلاص، إذ الإخلاص لله سبحانه وتعالى هو أن يحبّ الإنسان الشيء لا يحبّه

---

(١) المصدر السابق.

إلا لله فلا يطلب العلم لِمراء أو جدال، أو لاحتياز مجالس، أو لجاه عند ذي سلطان، ومَن ارتقى بعلمه إلى هذه المرتبة لا تعلق به غواش الامتراء، ومعوقات الهوى، بل يتجه إلى الحقيقة اتجاهاً مستقيماً لا عِوَجَ فيه، ومَن اتجه إلى طلب الحقيقة مستقيماً وصل إليها بنور الله، ونطق بالحكمة لهداية الله، ووصل إلى الغاية من أقرب طريق، وأهدى سبيل(١).

ولقد آتى الله أحمد حظّاً كبيراً من الإخلاص في طلب علم الكتاب والسُنّة، فما طلبه لجاه الدنيا، ولا الشُّهرة والسُمعة، بل كان ينفر منهما أشد النفور، ويتمنى ألّا يكون شيئاً مذكوراً عند الناس، وكان يتجنب الرياء ويباعده، ويبالغ في الابتعاد عنه حتى أنه كان لا يُظهِر المَحْبَرة ليذكره الناس بالحرص على الكتابة، بل يقول: «إظهار المَحْبَرة من الرياء». وكان يؤثر ألّا يسمع به أحد فكان يقول: «أريد النزول بمكة أُلقي نفسي في شِعبٍ من تلك الشِعاب، حتى لا أُعرَفُ». وكان ينفس على مَن أخملَ ذكره تلك المنزلة النفسية العالية فيقول: «وطوبى لمَن أخمل الله عزّ وجلّ ذكره».

خامسها:

من الصفات التي جعلت لأحمد الإجلال والاحترام، وجعلت لدروسه وكلامه مواقع من نفس سامِعيه ولا تزال، الهيبة. فلقد كان مهيباً، من غير خوف ومن غير رهبة، وكانت له هيبة،

(١) أحمد بن حنبل، ص ٩٥ ـ ٩٦. بتلخيص.

حتى في نفوس أساتذته. فقد كان بعض أساتذته يمزح مع بعض تلاميذه، غير عالم بمكان أحمد من المجلس، فلما علم بمكانه لامهم، إذ لم ينبّهوه إلى وجوده، حتى لا يمزح وهو في حضرته. وكانت الشرطة تهابه، حتى عندما كانوا يساورون داره، فإنه يَرى أن الشرطي المنوط به القيام بالليل ذهب ليناديه، فهابَ أن يطرق باب عمّه، ويصل إليه من ذلك الباب، بعد أن تستأنس نفسه بذلك اللقاء المهيب.

أما هيبة تلاميذه له فأعظم من ذلك، وإن كان هو الأليف المألوف الموطأ الكنف الذي يُجانب العلوّ والاستكبار، فأحد تلاميذه يقول فيه: «كنّا نهاب أن نردّ أحمد في الشيء، أن نحاجَّه في شيء من الأشياء». ويقول أحد معاصريه الذين تتلمذوا له: «دخلت على إسحاق بن إبراهيم، وفلان وفلان من السلاطين، فما رأيت أهيب من أحمد بن حنبل، صرت إليه أُكلّمه في شيء، فوقعت عليَّ الرعدة حين رأيته من هيبته».

وسرّ هذه الهيبة التي كانت لذلك الرجل العظيم أنها هبة الله سبحانه وتعالى، يهَبُها لمَن يشاء من عباده، ففي الناس رجال آتاهم الله قوة نفس، وقوة وجدان، وإشعاعاً روحياً، يجعلهم يؤثرون في غيرهم ويستولون على نفوس الناس، لا بقوة السلطان، ولكن بقوة الوجدان، وكانت كل أحوال أحمد من شأنها أن تنمّي هذه الهِبة، وتقوّي تأثيرها، وتجعل أثرها بالغاً.

هذه أخلاق أحمد، وهي هدي نبوي كريم، اتّبع فيه هدي النبي ﷺ، واتخذ منه قدوة، وأخذ بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ **لقد**

كان لكم في رسول الله أُسوة حسنة﴾[1] فكان يتعرّف أخلاق الرسول ﷺ، ويأخذ نفسه بها أخذاً شديداً، من غير مُراءاة أو سعي وراء الشُّهرة التي كان يتململ بها إذا جاءته، فكان الرفيق، وكان ذا الحياء المهيب، والمتواضع المستكين المعتزّ بالله العليّ القدير.

وهكذا نجد الإمام أحمد رضوان الله عليه بعيداً عن الزهو والافتخار، لا يفتخر بعمل قام به، ولا يزهو على أحد بحال هو عليها، قال يحيىٰ بن معين فيه: ما رأيت مثل أحمد بن حنبل. صحبته خمسين سنة، ما افتخر علينا بشيء مما كان فيه من الصلاح والخير[2] وذلك لأنه كان لا يستكثر ما قدَّم، والنفس اللوّامة المؤمنة، تتّهم صاحبها بالتقصير ولا تدلّ على الناس بالعبادة.

٥ ـ طلبه للعلم:

بدأ الإمام أحمد رضي الله عنه في طلب العلم يأخذ الحديث من الشيوخ ببغداد، ويكتب كلَّ ما يسمع، واستمر مقيماً ببغداد من سنة ١٧٩ هـ إلى ١٨٦ هـ، حتى إذا استحفظ من حديثها جُلّه طلب غيره. ومن سنة ١٨٦ هـ بدأ رحلاته إلى البصرة أولاً، ثم الحجاز واليمن ثانياً، وغيرها في طلب الحديث.

ولقد قصر أحمد نفسه في هذه السنوات السبع على حديث

(١) سورة الأحزاب، آية: ٢١.
(٢) المناقب، لابن الجوزي، ص ٢٥.

علماء بغداد وما يحفظون من فتاوى مأثورة، وأقضية للصحابة والتـابعين في أبواب الفقـه المختلفة. وقـد اتجـه إلى طلب الحديث، وفقه الآثار، منذ بلغ السادسة عشرة، ولزم نفسه بإمام من أئمة الحديث، وعلم الآثار في بغداد، واستمر ملازمه نحو أربع سنوات. هـذا الإمام هـو هشيم بن بشير بن أبي خـازم الواسطي(١).

ويروى أنه لم ينقطع انقطاعاً تامّاً لشيخه هشيم بل كان يجلس لغيره، فيروى أنه سمع من عمير بن عبد الله بن خالد قبل موت هشيم.

وبعد موت هشيم أخذ أحمد يتلقى الحديث حيثما وجده، وحيثما كان، ومكث ببغداد نحو ثلاث سنوات يأخذ من شيوخها بجدٍّ ودأب.

وفي السنة السادسة والثمانين بعد المائة ابتدأ رحلاته، ليتلقّى الحديث عن الرجال، فرحل إلى البصرة، ورحل إلى الحجاز، ورحل إلى اليمن، ورحل إلى الكوفة. وكان يودّ أن يرحل إلى الريّ ليستمع إلى جرير بن عبد الحميد، ولم يكن قد رآه قبل في بغداد، ولكن أقعده عن الرحلة إليه عِظَمُ النفقة عليه في هذا السبيل.

رحل إلى البصرة خمس مرات كان يقيم فيها أحياناً ستة أشهر يتلقى عن بعض الشيوخ، وأحياناً دون ذلك، وأحياناً أكثر،

(١) المناقب لابن الجوزي ص ٢٥.

على حسب مقدار تلقّيه من الشيوخ الذين رحل إليهم[1].

قال الإمام أحمد: حججت خمساً؛ منها ثلاث راجلاً، أنفقت في إحدى هذه الحجج ثلاثين درهماً. قال: وقد ضللت في بعضها عن الطريق وأنا ماشٍ فجعلت أقول: يا عباد الله دلّوني على الطريق، فلم أزل أقول ذلك حتى وقفت على الطريق. قال: وخرجت إلى الكوفة فكنت في بيت تحت رأسي لَبِنَة، ولو كان عندي تسعون درهماً كنت رحلت إلى جرير بن عبد الحميد إلى الريّ، وخرج بعض أصحابنا ولم يمكنّي الخروج لأنه لم يكن عندي شـــيء.

وفي رحلاته إلى الحجاز التقى الشافعي، وأخذ من حديث أبي عُيينة ـ الذي كان مقصده إليه ـ فقه الشافعي، وأصوله وبيانه لناسخ القرآن ومنسوخه، وكان لقاؤه بالشافعي إليها وفي جعبته فقهه، وأصول محرّرة مقرّرة، وإن كان والى تنقيح فقهه وأصوله من بعد في مصر، وكان أحمد قد نضج، حتى لقد كان الشافعي يعوِّل عليه في معرفة صحة الأحاديث أحياناً، وكان يقول له: «إذا صحّ عندكم الحديث فأعلمني به، أذهب إليه حجازياً أو شامياً، أو عراقياً أو يمنياً»[2].

قال ابن أبي حاتم عن أبيه عن حرملة: سمعت الشافعي قال: وعدني أحمد بن حنبل أن يَقدُمَ عليَّ في مصر فلم يَقدُمْ. قال ابن أبي حاتم: يشبه أن تكون خفّة ذات اليد منعته أن يفي

---

(١) أحمد بن حنبل، ص ٢٦، ٢٧. بتلخيص.

(٢) تاريخ ابن كثير، ١٠/٣٢٧.

بالعدة. وقد طاف أحمد بن حنبل في البلاد والآفاق، وسمع من مشايخ العصر، وكانوا يجلّونه ويحترمونه في حال سماعه منهم. قال البيهقي بعد أن ذكر جماعة من شيوخ الإمام أحمد: «وقد ذكر أحمد بن حنبل في المسند وغيره الرواية عن الشافعي، وأخذ عن جملة من كلامه في أنساب قريش، وأخذ عنه من الفقه ما هو مشهور». وحين توفي أحمد رحمه الله وجدوا في تَرِكتِه رسالتي الشافعي القديمة والجديدة.

قال ابن كثير: قد أفرد أحمد ما رواه عن الشافعي، وهي أحاديث لا تبلغ عشرين حديثاً، ومن أحسن ما رويناه عن الإمام أحمد عن الشافعي عن مالك بن أنس عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «نسمة المؤمن طائر تعلق في شجرة الجنة حتى يُرجِعَه إلى جسده يوم يُبعث»[1]. وقال الشافعي لأحمد لما اجتمع به في الرحلة الثانية إلى بغداد سنة تسعين ومائة وعُمْرُ أحمد إذ ذاك نيّفٌ وثلاثون سنة. قال له: يا أبا عبد الله إذا صحّ عندكم الحديث فأعلمني به أذهب إليه حجازياً كان أو شامياً أو عراقياً أو يمنياً ـ يعني لا يقول بقول فقهاء الحجاز الذين لا يقبلون إلا رواية الحجاز ويُنزلون أحاديث مَن سواهم منزلة أحاديث أهل الكتاب ـ وقول الشافعي له هذه المقالة تعظيم لأحمد بهذه المثابة عند الأئمة والعلماء وثناء

---

(١) رواه أحمد في المسند، ٣/٤٥٥، ٤٥٦، ٦/٢٨٦، والنسائي في الجنائز، ص ١١٧، وابن ماجه في الزهد، ص ٣٢، ومالك في الموطأ، ص ٤٩.

عليه وإجلال له وأنه عنده بهذه المثابة إذا صحّح أو ضعف يرجع إليه.

ولقد حكى البيهقي كلام أحمد في الإيمان وأنه قول وعمل ويزيد وينقص، وكلامه في القرآن كلام الله غير مخلوق، وإنكاره على مَن يقول إن لفظه بالقرآن مخلوق يريد به القرآن.

واستدلّ أحمد بن حنبل بقوله تعالى: ﴿ **ما يلفظ من قول إلّا لديه رقيب عتيد** ﴾[1]، قال: القرآن كيف ما تُصرِّف فيه غير مخلوق، وأما أفعالنا فهي مخلوقة. ولقد قال ابن كثير، وقد قرّر البخاري هذا المعنى في أفعال العباد وذكره أيضاً في الصحيح، واستدلّ بقوله عليه السلام: «زيّنوا القرآن بأصواتكم»[2]. ولهذا قال غير واحد من الأئمة: الكلام كلام الباري، والصوت صوت القاري.

وقد قال أحمد رحمه الله: مَن قال: القرآن مُحدَث فهو كافر. وقد أجاب أحمد الجهمية حين احتجّوا عليه بقوله تعالى: ﴿ **ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدَث إلّا استمعوه وهم يلعبون** ﴾. قال: يحتمل أن يكون تنزيله إلينا هو المُحدَث، لا الذكر نفسه هو المُحدَث. وعن حنبل عن أحمد أنه قال: يحتمل أن يكون ذكر آخر غير القرآن، وهو ذكر رسول الله ﷺ أو وعظه إيّاهم.

---

(١) سورة ق، آية: ١٨.

(٢) رواه البخاري في التوحيد، ص ٥٢، وأبو داود في الوتر، ص ٢٠، والنسائي في الافتتاح، ص ٨٣، وابن ماجه في الإقامة، ص ١٧٦، والدارمي في فضائل القرآن، ص ٣٤، وأحمد في المسند، ٤/٢٣٨.

قال الإمام أحمد رحمه الله بسنده عن ابن مسعود: ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رأوه سيئاً فهو عند الله سيء. وقد رأى الصحابة جميعاً أن يستخلفوا أبا بكر رضي الله عنه. إسناده صحيح.

قال ابن كثير: وهذا الأثر فيه حكاية إجماع عن الصحابة في تقديم الصدّيق. والأمر كما قاله ابن مسعود، وقد نصّ على ذلك غيرُ واحد من الأئمة. وقد قال أحمد حين اجتاز بحمص وقد حُمِلَ إلى المأمون في زمن المحنة ودخل عليه عمرو بن عثمان الحمصي فقال له: ما تقول في الخلافة؟ فقال: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليّ، ومَن قدّم عليّاً على عثمان فقد أزرى بأصحاب الشورى لأنهم قدّموا عثمان رضي الله عنه.

وقد طاف أحمد رحمه الله في الأقاليم الإسلامية طالباً للحديث، لا يستكثر الكثير، ولا يعنى عن الكدّ واللغوب، يحمل حقائب كُتُبه على ظهره، حتى لقد رآه بعض عارِفيه في إحدى رحلاته، وقد كثر ما رواه من الأحاديث، وحفظه وكتبه، فقال له معترضاً مستكثراً ما حفظ وما كتب وما روى: «مرة إلى الكوفة!! ومرة إلى البصرة!! إلى متى»(١). وقد استمر جِدُّه في طلب الحديث وروايته، حتى بعد أن بلغ مبلغ الإمامة. حتى لقد رآه رجل من معاصريه، والمِحبرَة في يده يكتب، ويسمع، فقال له: يا أبا عبد الله أنت قد بلغت هذا المبلغ، وأنت إمام المسلمين فقال: «مع المِحبَرة إلى المقبرة». وكان رحمه الله يقول: «أنا طالب

(١) ابن الجوزي، ص ٢٨.

العلم إلى أن أدخل القبر»[1].

وهكذا كان الإمام أحمد رحمه الله يعمل بالحكمة المأثورة: «لا يزال الرجل عالماً ما دام يطلب العلم، فإذا ظن أنه عَلِمَ فقد جهل». وكان أحمد رحمه الله تعالى يهتم بتدوين كل ما يسمع من أحاديث رسول الله ﷺ، وآثار أصحابه، غيرَ معتمد على الحافظة وحدها، وذلك لأن العصر كان عصر تدوين العلوم، ففيه دُوِّن الفقه، وعلوم اللغة، وعلوم الحديث، فما كان يكتفي بالالتقاط بأذنه، والحفظ بعقله، بل كان يودِع ما تلقّاه بطون القراطيس، كما أودعه قلبه الحافظ الواعي، فكان يحفظ الأحاديث كلها، وإسنادها بطرائقها، ولكنه إذا حدّث لا يحدّث إلا من كتاب. أي مما كتب ونقل، خشية أن يضلّ عقله فينسى، فيحرّف كَلِمَ الرسول ﷺ عن موضعه، وذلك من فرط الورع والتقوى والأمانة، ولينهج نهج بعض السلف الصالح الذين كانوا يحدّثون خشية أن يشبَّه لهم، كما ظنوا أنه يشبّه لغيرهم.

وكان أحمد رحمه الله يُدَوّن الحديث أحياناً معتمداً على حفظه، ولكن لا ينطق بها إلا إذا قرأها مما كتب كما نوّهنا، حتى أنه لو سأله سائِلٌ عن حديث يحفظه بحث عنه فيما كتبه، ثم قرأه مما كتب. ويروى أنه سأله رجل من أهل مرو عن حديث فأمر ابنه عبد الله أن يحضر له كتاب الفوائد ليبحث عن الحديث فيه، ولكنه لم يجده، فقام بنفسه وأحضر الكتاب، وكان عدّة أجزاء وقعد يطلب الحديث.

---

(١) ابن الجوزي، ص ٣١.

ولا شك أن الذي كان يهتم به هو الحديث وآثار الرسول ﷺ، وفتاوى أصحابه وآثارهم العلمية، وما كانوا يجتهدون من مسائل فيحفظ كل ذلك، ويتفهمه، ويعرف مراميه، وغاياته، ويهتدي بذلك الهدي الكريم. وكان أحمد يطلب فيما يطلب علم الفقه والاستنباط مع الرواية، وتلقّى ذلك عن الشافعي وغيره، بل إننا لننتهي إلى أن نقبل ما قيل عنه من أنه كان يحفظ كتب أهل الرأي، ولكن لا يأخذ بها أو يُعرِضَ عنها، ولم يلتفت إليها، فقد قال تلميذه الخلال: «كانَ أحمد قد كتب كُتب الرأي ثم لم يلتفت إليها»(١). فهذا النقل مقبول، وهو يدل على أن أحمد كان معنيّاً في دراسته بعلم الفقه، والرأي والقياس والاستنباط، وإن كان لم يجد فيما كتب فقهاء الرأي العراقيون وهم أبو حنيفة وتلاميذه ما ينقع غِلّته، ويشبع نهمته، أو يتفق مع نزعته الأثرية، وهو على أيّ حال كان معنيّاً بدراسة الفقه، وإن لم يرضَ طريقة بعض الفقهاء.

وإذا كان أحمد رحمه الله يطلب الفقه وهو معنيٌّ بالحديث، ورواية الآثار أبلغ عناية، فلا بدّ أنه كان يدرس الحديث دراسة متفهّم لمراميه، وغاياته ومعانيه الفقهية، فقد كان يطلب فتاوى الصحابة، ونجد في مسنده لكلِّ صحابيٍّ طائفة كبيرة من فقهه وفتاواه، ففي مسند عمر طائفة من الفتاوى التي كان يفتي بها ذلك الفقيه العظيم، وفي مسند علي، وعثمان، وعبد الله بن مسعود وغيرهم ـ مقادير كبيرة من فتاويهم وأقضية مَن وُلِّيَ الأمر منهم.

---

(١) راجع ترجمة أحمد بن حنبل في تاريخ الذهبي.

ورواية تلك المجموعات مع العناية بدراسة الفقه منها يتكوّن منها الفقيه، وبذلك يلتقي الحديث والفقه في أحمد رضي الله عنه، فيكون أحمد المحدّث والفقيه معاً، ولقد قال أبو حنيفة رضي الله عنه: «مَثَلُ مَن يطلب الحديث، ولا يتفقه، مثل الصيدلاني يجمع الأدوية، ولا يعرف لأيّ داء هي، حتى يجيء الطبيب، هكذا طالب الحديث لا يعرف وجه حديثه، حتى يجيء الفقيه»[1].

وقد اطّلع أحمد على بعض آراء الفِرَق المختلفة، كالخوارج والشيعة، والجهمية، والمعتزلة وغيرهم، بل إن الظن كل الظن أن يكون أحمد رحمه الله أَلَمَّ بهذه الفِرَق، وحياته وسيرته توضح ذلك ولا تنافيه، ذلك لأنه رحل إلى البصرة خمس مرات لطلب الحديث، وكانت إقامته تمتد إلى ما يزيد عن ستة أشهر، والبصرة كانت موطن الاعتزال، وفي باديتها كانت الخوارج، وكان الجهمية والمرجئة لهم طوائف فيها وفي الكوفة، والعالِم الباحث يصل إليه علم كثير ممّن يجاورهم ويخالطهم، ويتصل بهم، وأحاديث أصحاب هذه الفِرَق كانت تسري في المجالس في مساق الاستحسان في بعضها، ومساق الاستهجان في بعضها، فكان أهل العلم يَلِمُّونَ بها مستنكرين أو مستحسنين، وأيضاً فإن أحمد كان يرمي أصحاب هذه الآراء بالابتداع وأنهم كانوا بعيدين عن منهاج السلف، وما كان لمثل أحمد في حرصه وعقله أن يرمي أُناساً بهذه الرمية من غير أن يعرف مقالتهم، إذ الحكم على الشيء

(١) أبو حنيفة، للإمام محمد أبو زهرة، ص ٢٦.

نفياً أو إثباتاً، واستحساناً أو استهجاناً، فرع عن تصوّره ومعرفته.

وكان الإمام أحمد رحَمه الله تعالى ينتقي الرجال الذين يروي عنهم حريصاً على أن يكونوا ممّن لم يخوضوا في أمثال هذه الأقوال التي كان يراها بِدَعاً في الدين، وكان ذلك بلا ريب يقتضي أن يكون مُلِمَّاً بعض الإلمام بها، وعارفاً بعض المعرفة لها.

من أجل هذه الاعتبارات كلها نظن ظناً قريباً من اليقين أن أحمد قد اطّلع أو ألمّ بأقوال هذه الفِرَق، وأن يكون قد سرى إليه بعض العلوم التي كانت في عصره، وإن لم تتأثر بها نفسه، وتشربها روحه؛ إذ لم تتّفق مع نزوعه، ولم تتلاقَ مع ميوله، وإن المقدمات التي سقناها لكل فنونها واتجاهاتها، وإن لم تكن تدل على معرفتها معرفة استقصاء، فإنها تكفي للحكم على اتصال العالِم ببيئته، وما كان يسود عصره من أفكار وآراء[1].

وكان أحمد رحمه الله تعالى يعلم الفارسية، ويتكلم بها أحياناً، إذا كان مُخاطِبُهُ لا يُحسِنُ العربية، ولا يستطيع الإفهام بها، وليست معرفة ذلك مأخوذة بطريقة التلمّس، بل مأخوذة بطريقة الخبر الصحيح والنقل، وإذا كانت صلة أحمد بمعاصريه أوجب عليه أن يعرف العلوم التي كانت سائدة في عصره، وإن كان لا يؤمن بها، بل يزجرها ويردّها، وينفِّر الناس منها[2].

وليس معنى علم أحمد بالفارسية أنه استعان بها في فقهه،

---

(١) أحمد بن حنبل، للإمام محمد أبو زهرة، ص ٣٤، ٣٥.
(٢) انظر المصدر السابق.

ففقهه فقه أثريٌّ نقليٌّ، ليس فيه اعتماد على الاستنباط الفلسفي، ومسائله المرويّة عنه ليس فيها ما يدل على تأثّر بفكر فارسي، وإن كان فيها تأثّر إقليمي أحياناً إذا كان أساس الاستنباط قياساً، أو مصلحة، أو سدّ ذريعة، وليس الأساس نصّاً، وإنه من المؤكد أن أحمد كان يأخذ بالقياس بقدر قليل، وبالمصلحة على أساس أن الأصل في المصالح الإباحة، حتى يقوم الدليل على البطلان بنص على عدم اعتبارها، فما دام لم يقم هذا الدليل، فالمصلحة على أصل إباحتها.

٦ ـ جلوسه للتحديث والفتوى:

طلب الإمام أحمد رحمه الله تعالى الحديث من رجاله، واستمع منهم، وكتب عنهم ما استمع، واحتفظ بكل ما كتبه بعناية الحريص، واهتمام الراغب، ولم يقتصر على ربوع بغداد، ومساجدها يتلقى على علمائها، وهم العدد الكثير ومنهم ذوو الحفظ والوعي والتُّقى، بل طوَّف في الأقاليم الإسلامية فرحل إلى البصرة وإلى الكوفة، وإلى الحجاز، وما سمع بعالِم إلا رحل إليه، إلا أن المنيَّة حالت دون اللقاء، فلم يستطع الاستماع إلى مالك، إذ مات عند ابتدائه في طلب الحديث، والعَوْدُ أخضر ولم يتمكن من الاستماع إلى ابن المبارك، إذ أن آخر قَدْمةٍ له ببغداد كانت في السنة التي اتجه فيها أحمد إلى طلب الحديث، ولم يظفر بلقائه، فقد رحل إلى طرطوس، ولم يعد بعدها إلى بغداد[1].

---

(١) انظر أحمد بن حنبل، لمؤلفه محمد أبو زهرة.

ولقد كان يحسّ بأن لقاء أولئك العليّةَ من العلماء قد فاته، ولكن الله سبحانه وتعالى قد مكّنه من درء هذا النقص، ولذلك كان يقول: «فاتني مالك، فأخلف الله عليّ سفيان بن عيينة، وفاتني حمّاد بن زيد، فأخلف الله عليّ إسماعيل بن عليّة»(1). طلب الحديث من كل مصادره التي كانت في عصره، واتصل بعصره اتصالاً فكرياً، وعلم أشتات العلوم التي لها صلة بالدين، ألمَّ ببعضها وتعمّق في خبرها، وآن له أن ينتج بعد أن استحصد، وجاء وقت إثمار تلك الشجرة بعد أن استقامت سوقها، وتهدّلت فروعها، وغاصت في بطون الأرض جذورها، ودنا جناها، ورآه الناس واستطابوه.

عندئذ جلس أحمد رحمه الله للفتيا والتحديث، ولقد قال ابن الجوزي: إن أحمد لم ينصِّب نفسه للحديث والفتوى إلاّ بعد بلوغه سنّ الأربعين. ولم يتخذ أحمد مجلساً للحديث والفتوى قبل هذا السنّ، ولقد علّل ذلك بأنه لم يستسغ التحديث، وبعض شيوخه حيّ، فلقد ذكر أحد معاصريه أنه سأله أن يُملي عليه حديثاً رواه عبد الرزاق فامتنع لأن عبد الرزّاق حي.

وأقول: إن الإمام أحمد رحمه الله كان متّبعاً للسُنَّة لا يحيد عنها، وكان يفعل ما كان النبي ﷺ يفعله، ولم يفعل ما لم يفعله، وكان أحمد حريصاً على الاتّباع في هذه الأمور التي تضمن صِغار الأعمال فأولى أن يكون متّبِعاً في ذلك الأمر الجليل الذي لا يوجد عمل أخطر منه في نظر أحمد وغيره، وهو عمل النبيّين صلوات الله

(1) المناقب، لابن الجوزي، ص ٣١.

وسلامه عليهم، ألا وهو الدرس والتحديث والإفتاء. لقد بُعِثَ نبيُّنا محمد ﷺ في الأربعين، وبلَّغ الرسالة في هذا السن، فلا بدّ أن أحمد المقتدي المتّبع الورع استحيا أن يجلس للفتيا والحديث إلا بعد أن بلغ الأربعين، وبعد أن تكامل نموّه في الجسم والروح.

وليس عندي الدليل أن الإمام قد استفتي فيما يعلم فيه أثراً وامتنع عن الفتوى قبل هذه السنّ، أو سُئِلَ حديثاً وامتنع عن ذكره، بل إني أقطع بنقيض ذلك، لأنه إن امتنع كان كاتماً للعلم، حائلاً دون نشر حديث رسول الله ﷺ.

وقد نهى الله ورسوله عن كتمان العلم، والدين يوجب إفشاء أحاديث رسول الله ﷺ ونشرِها. ولقد شهِدَت بعض الأخبار بصدق ذلك؛ فقد رُؤِيَ يفتي في مسجد الخيف وهو في الرابعة والثلاثين.

وإن الجمع بين هذا الخبر وما ذكرناه من أنه لم يجلس للتحدّث والفتيا إلا بعد أن بلغ الأربعين ـ أقول بأن الفتيا عند الضرورة أمر لا بدّ منه ـ، أما الجلوس للدرس يقصده طلبة العلم للأخذ منه، والرجوع إليه، فذلك ما لم يتصدّ له أحمد إلا بعد الأربعين.

ويظهر أنه ما جلس للدرس والإفتاء إلا بعد أن قصده الناس للسؤال عن الحديث والفقه، فاضطر لأن يجلس لإجابتهم في المسجد، وحينما وجد المكان شاغراً ببغداد فملأه، وقد ذاع ذِكْر أحمد في الآفاق الإسلامية قبل أن يجلس للدرس والإفتاء، وكان

الازدحام على درسه شديداً، ويجب أن نذكر في هذا المقام أنه لم يكن كلُّ الذين يحضرون راغبين في علم أحمد، بل منهم مَن كان يتيمن به، ومنهم مَن كان يريد أن يتّعظ به، ومنهم مَن كان يجيء ليعرف حال ذلك الرجل الغريب، وينظر إلى هديه وخُلُقه وأدبه، ولقد جاء في المناقب لابن الجوزي عن بعض معاصريه أنه قال: «اختلفت إلى أبي عبد الله أحمد بن حنبل اثنتي عشرة سنة، وهو يقرأ المسند على أولاده فما كتبت منه حديثاً واحداً! وإنما كنت أميل إلى هديه وأخلاقه وآدابه»[1].

والظاهر أن الإمام أحمد رحمه الله كان له مجلسان للدرس أحدهما في المسجد يحضر إليه العامّة والتلاميذ، وقد ذكر أن درسه كان يحضره خمسة آلاف، وأن خمسمائة فقط هم الذين يكتبون، وهم الخاصّة من تلاميذه والمستمعين إليه. والمجلس الثاني كان في منزله يحدّث فيه الخاصّة من تلاميذه وأولاده، وكان وقت دروسه في المسجد بعد العصر كما جاء في تاريخ الذهبي: «ونجد في دروس أحمد ثلاثة أمور جعلت له أثراً في النفوس جيداً، وهذه الأمور هي:

أولاً:

كان يسود مجلسه التواضع والاطمئنان النفسي، والوقار والسكينة مع الورع، وكان لا يخرج في حضرته.

---

(١) المناقب، لابن الجوزي، ص ٢١٠.

ثانياً:

أن الإمام رحمه الله تعالى كان لا يلقي الدرس من غير طلب، بل يُسأل عـن الأحاديث المرويّة في موضوع فيستحضر الكتب التي دوّنها وبها تلك الأحاديث، فهو أولاً ما كان يقول حتى يُطلَبَ منه. وكان حريصاً أن يكون الحديث النبوي قراءة من الكتاب حرصاً على جودة النقل، والحرص على عدم الخطأ، وقليلاً ما كان يقول الحديث بدون الرجوع إلى الكتاب، حتى أنهم أحصوا المرّات التي قال فيها الحديث بدون الكتاب في طوال تحديثه، فكانت لا تتجاوز المائة في حياة بلغت الأربعين عاماً في الرواية والنقل.

وجاء في تاريخ الذهبي عن المروزي صاحب أحمد في وصف مجلسه: «لم أرَ الفقير أعزَّ منه في مجلس أبي عبد الله؛ كان مائلاً إليهم، مُقْصِراً عن أهل الدنيا، وكان فيه حِلْمٌ، ولم يكن بالعجول، بل كان كثير التواضع، تعلوه السكينة والوقار، إذا جلس مجلسه بعد العصر، لا يتكلم حتى يُسأَلَ»[1].

ويروي ابن الجوزي عن أبي حاتم فيقول: «أتيت أحمد بن حنبل في أول ما التقيت به في سنة ثلاث عشرة ومائتين، وإذا هو قد أخرج معه إلى الصلاة، كتاب الأشربة، وكتاب الإيمـان، فصلّى، فلم يسأله أحد، فردّه إلى بيته، وأتيته يوماً آخر فإذا هو قد

---

(١) راجع ترجمة الذهبي لأحمد بن حنبل التي نقلت في مقدمات طبع مكتبة المعارف للمسند.

أخرج الكتابين، فظننت أنه يحتسب في إخراج ذلك، لأن كتاب الإيمان أصل الدين، وكتاب الأشربة يفرّق الناس عن الشرّ. فإن أصل كل شيء من السُكْر»[1]. وهذا النص يدلّ على أن أحمد رحمه الله كان يخرج إلى المسجد ومعه كتب يظل الناس يسألونه عن وضوح ما فيها من حديث، فهو يُخرِج كتاب الإيمان من الأحاديث لمظنّة أن يسأله الناس عن أحاديث الإيمان في وقت قد اضطربت فيه العقائد، وتعددت أسباب الزيغ، ويخرج أيضاً كتاب الأشربة في وقت كثرت فيه الأشربة المحرّمة، وتعدّدت أنواعها، وخشي أهل التُقى أن يقعوا في المحرّم من حيث لا يشعرون. ويقعوا في خبيث الشراب من حيث يظنونه من طيّبات ما أحلّ الله سبحانه.

وعلى الرغم من أن الإمام كان حافظاً ثبتاً ثقةً، وعلى الرغم من أن الرّواة قد أجمعوا على أنه لم يكن في عصره أحفظ منه وأثبت وأوثق، إلا أنه كان إذا سُئِلَ، لا يجيب إلا من كتاب منقول، وكان يحثّ أصحابه على ذلك، ونهاهم أن يحدّثوا بغير كتاب.

ثالثاً:

الأمور التي كانت تُلاحَظ على مجالس الإمام في دروسه أنها كانت من حيث موضوعها قسمين:

(أولهما) رواية الحديث ونقله: وهذه يمليها على تلاميذه

(١) حلية الأولياء، ١٦٥/٩.

من كتاب، كما قلنا سالفاً، ولا يعتمد على حفظه إلّا قليلاً.

(**وثانيهما**) فتاواه الفقهية التي كان يضطر إلى استنباطها، وهذه لا يسمح لتلاميذه أن يدوّنوها ولا يسمح لهم أن ينقلوها عنه، إذ أنه ما كان يستجيز التدوين إلا لأحاديث رسول الله ﷺ، ويرى رحمه الله أن علم الدين وحده هو كتاب الله وسُنّة نبيّه ﷺ، وأن من البِدَعِ تدوين آراء الناس في الدين بجوار كتاب الله وسُنّة رسوله، ولقد بلغه أن بعض تلاميذه روى عنه مسائل ونشرها بخراسان، فقال: «اشهدوا أني رجعت عن ذلك كله». وجاء إليه رجل خراساني يكتب فنظر في كتاب من بينها، فوقع نظره، فوجد كلامه، فغضب ورمى الكتاب من يديه.

وهكذا نجد الإمام أحمد رحمه الله كان يعتمد على الكتب في كل فتاويه، وكان قلّما يستخدم الذاكرة في ذلك، على الرغم من حفظه، وثباته، وورعه، وتقواه. فكان استخدام الذاكرة واعتماده على ما حفظ مرات معدودة في عمرٍ زاد عن السبعين عام.

٧ ـ عقيــدته:

كان أحمد رضي الله عنه إذا سُئِلَ عن الحديث والفقه وُجِدَ أنه كان حياة سلفية خالصة، تجرّد فيها من مُلابسات العصر، ومناحراته، وما يجري من منازعات ومنازلات فكرية وسياسية أو حربية أو اجتماعية، واختار أن يحذو حذو الصحابة والصفوة من التابعين، ومَن جاء بعدهم، ممّن نهج نهجهم، واختار طريقهم،

وتأسّى بهم، لذلك كان علمه وفقهه هو السُنّة وفقهها، لا يخوض في أمر، إلا إذا علم أن الصحابة خاضوا فيه، فإن علم أن الصحابة خاضوا فيه، اتّبع، وإن لم يعلم أن الصحابة خاضوا في ذلك الأمر كفّ عنه، وحذّر منه، لأنه يعتقد أن الخروج عن منهج السلف، هو زيغ وإلحاد في الدين.

٨ ـ العصر الذي كان فيه الإمام أحمد بن حنبل:

نشأ الإمام أحمد رحمه الله تعالى في العصر العباسي الذي شَهِدَ حركة ازدهار حضاري، أمدّتها تيارات علمية وثقافية وفكرية، أحدثت امتزاجاً عقلياً، وتوليداً اجتماعياً، لعبت فيه الثقافات المختلفة من فارسية وهندية وغيرها، أدوارها المرسومة لها، وحقّقت أكثر من هدف في إثراء الحركة الفكرية العربية لذلك العصر، والذي أخذت تعطي بشائرها منذ نهاية القرن الأول الهجري في مدينتي البصرة والكوفة، وإيماناً بحتميّة التبادل التأثيري بين المجتمع والأدب ـ المجتمع بما يموج فيه من تيارات فكرية وثقافية، وما يدور فيه من صراعات حزبية حول الحاكم، وحركة التأييد أو المعارضة، وبين الإيمان بمعتقد ما، إلى حدّ التضحية بالنفس والنفيس، لحماية هذا المعتقد واستمراريته ـ كل هذه المؤثرات، تفسّر تفسيراً اجتماعياً، مما دفع بعض الباحثين إلى أن يرى أن «العصر العباسي لم يبدأ مع بداية العصر السياسي في سنة ١٣٢ هـ، وإنما بدأ في حقيقة الأمر ـ مع مطالع القرن الثاني الهجري الذي بدأ يشهد بدايات المجتمع العربي

الجديد»[1]. ومما لا شك فيه، أن ثورة بني العباس، واستيلائهم على مقاليد الحكم، التي آلت إليهم من الأمويين قد أحدثت انقلاباً هائلاً في النواحي الإجتماعية والفكرية مما كان لها عظيم الأثر في الموروث الأدبي والفكري.

ففي الناحية الاجتماعية تغيرت نظرة العرب إلى الموالي، وبعد أن ظل الموالي مغمورين، بعيدين عن أضواء السياسة والفكر، أخذت السياسة تتجه إليهم من مطالع القرن الثاني، ورأت الأطماع السياسية فيهم، خير أداة لتحقيق بعض الأهداف التي يزيد إليها تلك الأطماع.

وكان استيلاء العباسيين على مقاليد الخلافة، مفاجأة لكثير من العلويين. واستمرت الدعوة العباسية فترة تسلك الطريق السرّي، وكان الشيعة يقفون بجانب دعوتهم، ويعمل بعضهم لسلامة دعوتهم، وحفاظاً على سرّيتها، وضماناً لكسب ودّ الشيعة بجانبهم، وعدم إعتراض طريقهم، اتفقوا على أن تكون الدعوة عامّة مبهمة يدعون فيها إلى الرضا من آل البيت دون أن يسمّوا أحداً، ولقد التقى أنصار الدعوة حولها خاصة من أبناء الكوفة موطن الشيعة العريق منذ أيام علي بن أبي طالب[2].

وظلّ العباسيون في الكوفة فترة قصيرة ثم خرجوا منها

---

(١) د. يوسف خليل: تاريخ الشعر العربي في العصر العباسي. مكتبة دار الثقافة للطباعة والنشر الطبعة الأولى سنة ١٩٨١، ص ٥.

(٢) د. علي أبو زيد، الرؤية الفكرية والتشكيل الجمالي، دار المعارف ١٩٨٤، ص ٥.

ليبتعدوا عن حركات الشيعة فيها إلى بلدة قريبة منها تقع بينها وبين الحيرة أطلقوا عليها اسم الهاشمية[1].

ومن الجدير أن الدعوة العباسية أخذت ستار المعارضة للخلافة الأموية، تدعو لبني هاشم من آل البيت بصفة عامّة، وتؤيد حقهم في وراثة الخلافة، إلا أن هذه المعارضة لم تتحدّد معالمها، وامتزجت فيها عناصر علوية وعباسية وغيرها. ولم تتفق إلا على مبدأ الكراهية للحكم الأموي، والمطالبة بإسقاطه. وظهرت أحاديث تُنسَبُ إلى الرسول عليه السلام، تروي عن أحقيّة السفّاح في الخلافة، وشرعية ظهور الحركة العباسية، وضرورة القضاء على الدولة الأموية.

قال ابن جرير الطبري: كان بدء أمر بني العباس أن رسول الله ﷺ أعلم العباس عمّه أن الخلافة تؤول إلى ولده، فلم يزل ولده يتوقعون ذلك. ومنها ما رُوِي عن رشيد بن كريب أن أبا هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية خرج إلى الشام، فلقي محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، فقال: يا ابن عمّ، إن عندي علماً أريد أن أنبذه إليك، فلا تطلع عليه أحد، إن هذا الأمر الذي ترتجيه الناس فيكم، قال قد علمته، فلا يسمعنّه منك أحد[2].

وارتبطت الوجهة الدينية العقائدية، بالتبشير بالثورة العباسية

(١) د. يوسف خليل، تاريخ الشعر العباسي، ص ١٥.
(٢) تاريخ الخلفاء للسيوطي، دار الفكر، بيروت، ص ٢٣٨.

وبالدعوة الجديدة، وكادت الواجهة الدينية أن تكون أبرز وجهات تلك الدعوة الجديدة، وامتزجت حركة المعتزلة الفكرية بالثورة العباسية في بداية أمرها، في أُطُر عديدة، واتجاهات عقائدية رأى فيها بعض المستشرقين تشابهاً، ومنهم المستشرق نيبرك[1] الذي رأى أن «المعتزلة هم الواجهة العقائدية للحركة العباسية، ويستند في ذلك على ظواهر منها ميل المعتزلة إلى آل البيت، والتوافق الزمني بين الدعوة العباسية في محاربة الزندقة ومنها أيضاً أن سياسة الدولة العباسية في محاربة الزندقة والمانوية توافق وجهة المعتزلة ونشاطها.

ولعلّ هذه المظاهر التي سجلها نيبرك لم تكن من العمق والجديّة، فالتوافق الزمني بين الدعوتين أمر لا يدعو إلى الإلتحام الفكري بين الثورة والحركة الفكرية، كما أن محاربة الزندقة والمانوية وغيرهما، يشترك فيه المعتزلة والشيعة وغيرها من الفِرَق، كما أن أمارات الصداقة البادية بين الخليفة المنصور وكبار مفكري المعتزلة قد كانت من السياسة التي اتّبعها بعض الخلفاء من بني العباس لاستمالة العلماء، ولإضفاء قيمة فكرية على تلك الدعوة، وكي تتّسم الثورة بالإطار الثقافي والفكري، وحاول المأمون تقليد المنصور في عقد الحلقات العلمية، وإقامة اللقاءات الثقافية التي أسهمت في تنشيط الحركة الفكرية في إطار الدعوة العباسية. وأصبحت الكوفة مدينة الثورة، من أكثر البيئات العربية تأثراً بالحكم العباسي، ولم ترَ الكوفة في الحكم العباسي أهدافها

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية: مادة معتزلة.

المنتظرة، ولم يتحقّق لها انسجامها السياسي مع الحكومة العباسية، وإنما عاد أهل الكوفة بعد فترة قصيرة إلى سخطهم القديم على الدولة الجديدة، وذلك لأن الحكم العباسي لم يكن أقل جوراً وعسفاً من الحكم الأموي[1].

وقد بلورت الكوفة الحلم العلوي أو الشيعي في الفرحة بالتغيير أملاً في تحقيق الهدف من الحكم والعدل، وأن يتولى أحد أبناء عليٍّ الأمور، ثم ما يلبثون أن يصطدموا مرة أخرى بالواقع المنكود فيبدأون مرة أخرى في السخط على الوضع السياسي وتمنّي تغييره، «ويتمنون أن يتولاه أحد أبناء علي، ويبالغون في التفاؤل والأماني، حتى إذا ما جدّ الجِدُّ، صدمهم الواقع المُرّ الذي كان ضدّهم، وأخذوا يسخطون ويتمنون، ويبالغون في الأماني، ثم يصدمون بالواقع[2].

وقد أصبحت الكوفة ميداناً للاضطراب العقلي نتيجة للاضطراب السياسي، ولوضع الحاكم العباسي، ومن قبله الأموي، فكانت الكوفة أشبه شيء «بالمرجل الذي لا يكفّ عن الغليان، وقد استقر الشيعة فيها، وكان الأمويون يعاملونهم معاملة قاسية، وكان العباسيون ينظرون إليهم بعين الريبة والشك»[3].

والكوفة أكثر المدن حركة ثورية، وعصياناً واستياءً لما

---

(١) حياة الشعر في الكوفة، للدكتور يوسف خليل، دار الكتاب العربي، ص ١٣٤.

(٢) المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٣) نفس المصدر، ص ١٣٠.

يدور، ورغبة في أن يتولى أمور المسلمين أحد أبناء عليّ، فقد تجسدت أحلام المدّ الشيعي في فكر الكوفة ورجالها، فظلوا يدينون بالحبّ والولاء لآل البيت من أبناء علي، وإن حالت الظروف العباسية على التعبير، أو على وضع هذه العاطفة وهذا الولاء موضع التقييد، فقد وضعت الحكومة العباسية الكوفة «تحت رقابة صارمة، وفرضت عليها نوعاً من الحكم العُرفي حالَ بين الطائر الحبيس وبين الانطلاق، ولكن الكوفة ظلّت على الرغم من ذلك، وطن الثورة الروحي الذي تهوي إليه أفئدة الثائرين في أقطار الدولة العباسية المختلفة»[1].

ومما أضفى على العباسيين قوةً وامتداداً، أنهم نجحوا في أن يصبغوا خلافتهم بالصبغة الدينية، التي تستمد جذورها وجذوتها من قرابتهم للرسول ﷺ، وأنهم من عصبة الأنبياء، واتخذوا لقب الإمام، وأعلنوا اتّباعهم كتابَ الله وسُنّة رسوله، وقرّبوا الفقهاء واستمالوا العلماء، وجالسوا رجال الدين، ليردّوا على التيّار العلوي بنفس السلاح الذي توسّل به.

ومَن يستقرىء التاريخ يرى أن المأمون صاهر الإمام عليّاً الرضا، أشهر الأئمة الإثني عشرية في زمانه، وأنه زوّجه ابنته، وأن المأمون أمر بأن يعتمّ بعمامة العلويين، وأن يجعل شعار لباسهم الخُضْرة كالعلويين بدلاً من السواد شعار العباسيين، ولم يرجع عن هذا إلا بعد أن عاتبه رجال البيت العباسي، أو بعد وفاة الرضا.

---

(١) حياة الشعر في الكوفة، للدكتور يوسف خليل، ص ١٣٥.

وساعد الدعوة العباسية على الصمود والنجاح شخصية أبي جعفر المنصور، التي اتّسمت بالهيبة والشجاعة والحزم، فقد كان تاركاً للهو واللعب، كامل العقل، جيد المشاركة في العلم والأدب، فقيهاً، فصيحاً، بليغاً، مُفَوِّهاً، خليقاً للإمارة»[1].

وأرسى خلفاء بني العباس قواعد الحركة الثقافية التي غذّتها الروافد العقلية والعلمية والفقهية، وإن كانت حركة التأليف بدأت في أواخر العصر الأموي في بعض العلوم اللغوية والتاريخية، إلّا أنّ الحياة العقلية، التي يرجع الفضل فيها إلى أصحاب الفِرَق عامّةً، والمعتزلة خاصّةً، وعوامل حضارية أخرى، كانت بدأت أن تأتي ثمارها المرجوّة في ظل الحكم العباسي، فقد اهتم الخلفاء بالحركة العلمية في مختلف ألوانها، خاصة في عهد الرشيد والمأمون، وتعددت مصادر الترجمة إلى العربية، كما يبدو من الفهرست لابن النديم، في رصده لأسماء كثيرة للنقَلَة والمترجمين، من مختلف الثقافات الأجنبية كالهندية واليونانية، والفارسية إلى العربية[2].

ومن خلال ذلك نجد أن عصر الإمام أحمد رحمه الله قد غلب عليه العنصر الفارسي، وسادت الحضارة الفارسية أو غير العربية ـ بشكل عام ـ المجتمع الإسلامي، وماجت المدن الإسلامية بعناصر مختلفة من إمم متباينة الأرُومةِ، وترجمت العلوم

---

(١) تاريخ الخلفاء، للسيوطي، ص ٢٤١.

(٢) الرؤية الفكرية والتشكيل الجمالي، للدكتور علي أبو زيد. مقدمة الكتاب.

الفلسفية من اللغة السريانية واليونانية وغيرهما، وامتزجت مدنيات، وتصادمت حضارات. ومن طبيعة العصر الذي تكثر فيه المنازعات ويضطرم باحتكاك المدنيات المختلفة بعضها ببعض أن تظهر فيه آراء منحرفة، وأخلاق منحرفة، ويكثر الشذوذ الفكري والشذوذ الاجتماعي، حتى يصبح الشاذ هو الكثير، والغريب المألوف[1].

ظهرت كل هذه الأمور في العصر العباسي من وقت أن استقرت الأمور لهذه الدولة التي قامت على السيوف الفارسية، ولكن المنصور حكمها بشكائم قوية، فلم تستمكن، فلما جاء المهدي ظهرت فتن ثائرة حاملة السيف، ولكنه استطاع أن يقمعها، وأراد الرشيد أن يُغالِبَ هذه المنازع، وقد تحوّلت إلى المجتمع الإسلامي تسري فيه من غير أن تحمل السيف، فأدنى إليه الفقهاء والمحدِّثين، وكان لهم في دولته مكان الصدارة، ولكن جاء المأمون وما تمّ له الأمر على أخيه الأمين إلاّ بنصرة الفرس فقويت العناصر الغير عربية واشتدّت، وكانت للفلسفة والعلوم الجديدة من المأمون أعظم ناصر. وقد كثر الشُّطَّار والمفسدون وكَثُرَ المخرِّبون في المجتمع الإسلامي من وراء ستار، وكثرت الآراء الغريبة على العقل الإسلامي، فنهج السلفيون منهاجين مختلفين، فريق نهج منهاج المقاومة والمغالبة، واختار أحمد أن يعيش في وسط تلك المنازع غريباً عنها، ومحلِّقاً في سماء السلف الصالح بروحه حتى لقد وصفه بعض معاصريه بأنه تابعي كبير

---

(١) المصدر السابق.

تخلّف به الزمن[1].

لقد قاطع الإمام أحمد رحمه الله تعالى كلَّ الذين يخضعون في غير ما أُثِرَ عن السلف مقاطعة تامّة، حتى أنه ما كان يستجيز لنفسه الردَّ عليهم، وكان على ذلك إلى أن مات. وكان أحمد رضي الله عنه ينهى الناس عن علم الكلام، وهو الذي يتكلم في العقائد بطرق فلسفية، فكان يذمّ أهل الكلام، وإن أصابوا، وينهى عن تدقيق النظر في أسماء الله تعالى وصفاته. وما كان ذلك النهي، إلاّ لأن هذا مسلك لم يسلكه السلف، ولأنه إن أدّى إلى الصواب مرة فقد يؤدّي إلى الضلال، وقد يتيه العقل به في متاهات لا جدوى عند النجاة منها، وفيها الضلال البعيد إن لم تكن النجاة.

وانصرف أحمد رحمه الله تعالى إلى دراساته انصراف المؤمن المطمئن الذي يعيش في جوٍّ المؤمنين، ويرفع نفسه إلى عصر الصحابة والتابعين، ويدعو تلاميذه إلى أن ينهجوا نهجه، يدعوهم بالقول، ويدعوهم بالفِعْل، لقد كان رحمه الله مثالاً صالحاً للرجل السلفي التقي، وكان في ذلك ينهج منهاج مَن عاشوا في مثل ما عاش، كسفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك وغيرهم[2].

لقد كان يحقّ لذلك الورع التقي أن يعيش مطمئناً هادئاً قارّاً

---

(١) انظر ابن حنبل، للإمام محمد أبو زهرة.
(٢) نفس المصدر السابق.

في بيته ومسجده لا يزعجه مزعج، ولكن قدّر لذلك الغدير الساكن المطمئن أن تُلقى فيه الأحجار فتفسد عليه اطمئنانه، وتزعجه في اعتقاده وإيمانه، لقد قُدِّر لذلك الإمام الجليل أن يُمتَحن أبلغ المحنة، وأن يكرث في جسمه، وأن يُهَزَّ اعتقاده هزّاً عنيفاً، وأن يكوى جلده بالسِياط، وأن يُساقَ مقيداً مغلولاً يثقله الحديد، لا لشيء إلا لأنه لا يخوض في أمر مما كان يخوض فيه المأمون والذين ارتضاهم صفوة من العلماء.

وكان مسلك الإمام أحمد رضي الله عنه وسطاً بين مسلك إمامين سبقاه، هما مالك رضي الله عنه، والآخر أبو حنيفة. فأبو حنيفة رحمه الله نقدهم في درسه، وثبط الناسَ عنهم في بعض عبارات جاءت في فتاويه، وحرّض الناس على معاونة الخارجين من بني عليّ في بعض عبارات وردت أيضاً في فتاويه. فهو لم يسكت عنهم، ولم يعلن الخروج عليهم إعلاناً صريحاً، ويدعو إلى ذلك في عبارات يسوقها لذلك، بل كان يلوم، ويثبط، ويحرّض في عبارات تجيء في سياق كلامه، وإن كانت تدلّ في الجملة على أنه لا يرى جواز الخروج، ولا يحرّض عليه، ويوالي هؤلاء الوُلاة رجاءَ إصلاحهم، وحملهم على رفع المظالم، وأن يردّهم عن إساءة لمحسن[1].

أما أحمد فقد كان بين ذلك قوّاماً، لم يدْعُ إلى فتنة، ولم يحرّض عليهم، ولم يتعرّض لهم تصريحاً، ولا تلويحاً بقول ناقد،

---

(١) أحمد بن حنبل، لمؤلفه الإمام محمد أبو زهرة، ص ١١٢.

ولم يوالِهم مع ذلك، ولم يقبل عطاء، بل كان الزاهد في مالهم، الراغب عن عطائهم، المنصرف للعلم انصرافاً تامّاً.

ولقد قاربَ ذلك التغلّب الفارسي، ـ أو بعبارة أدق ـ قارب حكم المأمون أن صار التغلّب فيه للنفوذ العلمي وفي الحكم لطائفة هي المعتزلة، كان يرى أحمد مسلكها في الاستدلال على العقائد انحرافاً عن منهاج السلف الصالح، وانصرافاً عن السُنّة، وما كان ذلك هو العلم المنشود، أو الطَلْبَةُ التي يتجه إليها طالب العلم والحقيقة، وقد زاده انصرافاً عن الخلفاء والأمراء، ولكنه لم يصمت بجوار ما رآه بِدَعاً من المعتزلة، بل كان ينهى الناس عن مُجالستِهم، والمجادلة معهم، والأخذ بطريقتهم، ويُعدُّ مَن يخوض معهم في حديث قد أدلى بدَلْوِهِ معهم، وفتح على نفسه باب البِدَعِ، تدخل عليه من غير حساب(١).

ولسنا نترك شأن المعتزلة مع أحمد من غير أن نشير بكلمة تبيّن كيف اختلفت مناهجهم الفكرية، ومناهج أحمد، مما ترتّب عليه ما كان بينه وبينهم من خِلاف.

لقد كان وجود المعتزلة أمراً لا بدّ منه في العصر العباسي، لأنه وُجد في هذا العصر زنادقة يعلنون آراء مُفسِدة للجماعة الإسلامية، ويتناجَوْن بينهم بأمور هادمة للإسلام؛ ويدبّرون الأمر كيداً لأهله؛ وتهويناً لشأنه؛ ومنهم مَن كانوا يريدون نقضَ الحكم الإسلامي؛ وإحياء الحكم الفارسي، كما حدث مع الفتح

---

(١) أحمد بن حنبل، لمؤلفه محمد أبو زهرة، ص ١١٢ ـ ١١٣.

الخراساني الذي خرج على الدولة العباسية في عهد المهدي، ولذلك جرّد الخلفاء السيف للقضاء على الزنادقة، وشجّعوا العلماء الذين يردّدون أقوالهم الهادمة، وقد تصدّوا لأولئك المعتزلة ونازلوهم بالحجج الدامغة، فقرّبهم الخلفاء منهم وأدنوا مجالسهم، وفتحوا لهم أبواب قصورهم في عهد المنصور، وعهد المهدي، ثم في عهد المأمون والمعتصم والواثق، كان منهم الوزراء والحُجّاب والكُتّاب، بل كان المأمون يَعِدُّ نفسه منهم، فكان يَلْحَنُ بحجّتهم، ويناقش على ضوء أصولهم، وبذلك كان لهم في عهده النفوذ العلمي، والإدارة والسلطان(١).

ولقد كان وجود هؤلاء المعتزلة للردّ على الزنادقة والمجوس وغيرهم ممّن التحموا معهم في جدال ـ ذَوْداً عن الإسلام ـ سبباً في أن أخذوا يسلكون في الاستدلال للعقائد طرائق جديدة لم تكن مألوفة في الاستدلال عند السلف الصالح من الصحابة والتابعين، ثم هم في هذا السبيل قد قبسوا من الفلسفة ما يُرهِقون به سلاحهم، ثم هم كانوا مأخوذين بطرق خصومهم في الهجوم والدفاع، فسرَتْ إليهم مسائل مما يخوض فيه أولئك الخصوم، ثم تورطوا بعد ذلك في إثارة مسائل فلسفية لم تكن مما يفكّر فيه السلف الصالح. تكلموا في إرادة الإنسان وأفعاله وسلطان الله عليها، وتكلموا في صفات الله سبحانه وتعالى: أهي شيء غير الذات أم هي والذات شيء واحد، تكلموا في ذلك، فأعرض

(١) المصدر السابق، ص ١١٣.

الفقهاء مستنكرين عملهم(١).

ولكن المأمون ومَنْ ولِيَه في الحكم إلى عصر المتوكل حاولوا أن يحملوا العلماء على بعض آراء المعتزلة في مسألة خلق القرآن كما سيأتي إن شاء الله تعالى في موضعه من القول، فكان الالتحام الشديد بين الفريقين، وكان المعتزلة بسبب ذلك هم خصوم الفقهاء والمحدّثين، ولذلك نفر أحمد رضي الله عنه، ووقع به الأذى الشديد على ما علمت.

وقد نضج في عصر أحمد رحمه الله علم الحديث، وذلك لأن دراسة السُنّة، والآثار لم يتكامل نموّها قبل عصر أحمد، فقد كانت الرواية عن رسول الله ﷺ كثيرة ولم تُوضَع ضوابط لمعرفة صحيحها من غيره، وتمييز الصادق من غير الصادق. وهمّ عمر بن عبدِ العزيز يجمع السُنّة الصحيحة لينشرها بين الناس، ولكنه مات قبل أن يُتِمَّ ما همَّ به. وسلك العلماء مسالك تدوين السُنّة، فجمع مالك موطأه، وجمع مسند الشافعي، وآثار أبي يوسف، وآثار محمد، وغيرهما من آثار فقهاء العراق، ولكن إلى الآن لم توجد الصِحاح الجامعة، فموطأ مالك رضي الله عنه فيه الآثار التي صحّت عند مالك، وجملتها من آثار الصحابة الذين اتخذوا المدينة مقاماً، وآثار العراقيين جُلّ إسنادها ينتهي إلى الصحابة والتابعين الذين اتخذوا العراق مقاماً، وكذلك الشاميون، حتى إذا جاء النصف الثاني من القرن الثاني كانت الهجرة والرحلات المختلفة في طلب الحديث، فكانت الرحلة إلى بلاد الحجاز

---

(١) أحمد بن حنبل، لمؤلفه الإمام محمد أبو زهرة، ص ١١٣ ـ ١١٤.

يستمعون فيها إلى حديث أهل الحجاز، فيستمعون إلى سفيان بن عيينة في مكة، وإلى مالك في المدينة. وكانت الرحلة إلى البصرة، وإلى الكوفة لتلقّي الآثار الصِحاح التي تنتهي إلى الصحابة والتابعين. وكذلك كانت الرحلة إلى اليمن، وإلى الشام، لنقل الصحاح من الأحاديث التي أُثِرَت عن الصحابة والتابعين الذين حلّوا في هذه البلاد المختلفة.

ففي عصر أحمد كان الجمع بين أحاديث الأقطار المختلفة، وطبيعة ذلك الجمع الإحاطة بالأحاديث الواردة في الأبواب الفقهية المختلفة، ودراستها دراسة مقارنة في إسنادها. وفيما يستنبط منها والموازنة من حديث القوة في حال تعارضها، وتعرُّف الناسخ من المنسوخ، وهكذا.

وفي الجملة إن ذلك العصر كان عصر احتكاك فكري بين نِحَلٍ مختلفة، وبين مذاهب عقلية مختلفة وبين آراء فقهية مختلفة. ومن طبيعة الاحتكاك الفكري أن تتولّد عنه المناظرات التي يُقصَدُ بها الوصول إلى الحق في القضايا المتنازعة، والمجادلات التي يُقصدُ بها الغلب العقلي والسلطان الفكري.

ولقد صوّر ابن قتيبة[1] في كتابه اختلاف اللفظ الجدل الذي كان يغلب على ذلك العصر فقال: «كان طلب العلم فيما مضى يُسمَعُ ليُعلمَ، ويُعلَمُ ليُعملَ ويُتَفَقَّه في دين الله لينتفع وينفع، وقد

(١) ابن قتيبة، توفي سنة ٢٧٦ هجرية فهو إذ يحكي هذا الجدل إنما يذكر العصر الذي عاش فيه أحمد، وما قاربه، وفيه نرى أن الجدل قد ساد التفكير في ذاك العصر.

صار الآن يُسمَعُ ليجمعَ، ويُجمَعُ ليُذكَرَ، ويُحفظُ ليغالب ويفخر، وكان المناظرون في الفقه يتناظرون في الجليل من الواقع؛ والمُستعملِ من الواضح، وفيما ينوب الناس؛ فينفعُ الله به القائل والسامع؛ وقد صار أكثر التناظر فيما دقّ وخفي؛ وفيما لا يقع وصار الغرض منه إخراج لطيفة، وغوصاً عن غريبة وردّاً على ما تقدّم؛ فهذا يردّ على أبي حنيفة، وهذا يردّ على مالك، والآخر على الشافعي بزخرف من القول، ولطيف من الحيل، كأنه لا يعلم أنه إذا ردّ على الأول صواباً عند الله بتمويهه، فقد تقلّد المأثَم عن العاملين به دهر الداهرين؛ وهذا يطعن بالرأي على ماضٍ من السلف؛ وهو يروي؛ وبالابتداع في دين على آخر؛ وهو يبتدع. وكان المتناظرون فيما مضى يتناظرون في معادلة الصبر والشكر وفي تفضيل أحدهما على الآخر وفي الوساوس والخَطَرات، ومجاهدة النفس وقمع الهوى. وقد صار المتناظرون يتناظرون في الاستطاعة والتولِدة والطُّفرة، والجزء والعرض والجوهر فهم دائبون يتخبطون في العشوَات قد تشعبت بهم الطرق. وقادهم الهوى بزمام الردى[1].

وكان آخر ما وقع من الاختلاف من الذين لم يزالوا بالسُنّة ظاهرين. وبالأتباع قاهرين، يداجون بكل بلد ولا يداجون؛ يستتر منهم بالنِحَلِ؛ ولا يستترون؛ ويصدعون بحقهم ولا يستغشون؛ ولا يرتفع بالعلم إلا مَن رفعوا؛ ولا يتّضعُ فيه إلّا مَن وضعوا؛ ولا تسير الرُكبان إلا بذِكر مَن ذكروا»[2].

(١) انظر اختلاف اللفظ، لابن قتيبة.   (٢) المصدر السابق.

٩ ـ الفِرَق الإسلامية:

لقد جاء على لسان الإمام أحمد رضي الله عنه أسماء بعض الفِرَق الإسلامية، وناضلها، فحقَّ علينا أن نذكر كلمة معرفة تعريفاً موجزاً أشد الإيجاز لهذه الفِرَق المختلفة، حتى يكون القارىء على علم بمعاني الأسماء التي جاءت في هذا، فإنه في هذا العصر كان يقوم المنتحلون لهذه الفِرَق بنشر أفكار بين المسلمين خالفوا فيها مناهج المحدّثين والفقهاء، وأزعجوا أولئك بحملهم عليهم بقوة السلطان، كما سوف نذكر عند الكلام في خلق القرآن، كما هو مذهب المعتزلة.

وكان علينا أن نمرّ عليها مَرّ الكِرام، لولا أن أحمد رحمه الله كان على علم بها، وابتُلِيَ ببعضها، ولذلك حقّ علينا أن نشير هذه الإشارة لنستطيع عند الكلام في آراء أحمد في أصول الاعتقاد أن نذكر رأي أحمد في موضوع الآراء التي أُثيرت حول آراء هذه الفِرَق. والفِرَق التي يعرفها هي الشيعة والخوارج، والقدرية، والجهمية، والمرجئة.

والشيعة هم: الذين شايعوا عليّاً رضي الله عنه على الخصوص. وقالوا بإمامته وخلافته ووصيّته، إما جليّاً، وإما خفيّاً. واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غير، أو بتقية من عنده. وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحية تُناط باختيار العامّة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين، لا يجوز للرُّسُل عليهم السلام إعقاله

وإهماله، ولا تفويضه إلى العامّة وإرساله[1].

ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص، وبثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر. والقول بالتولي والتبرّي قولاً، وفعلاً، وعقداً، إلّا في حال التقِيّة.

ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك، ولهم في تعدية الإمام كلام وخلاف كثير. وعند كل تعدية وتوقّف: مقالة، ومذهب، وخَبْط. وهم خمسُ فِرَق: كيسانية، وزيدية، وإمامية، وغُلاة، وإسماعيلية. وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال، وبعضهم إلى السُنّة، فمن الشيعة مَن لم يخرج عن الإسلام، ولكن في آرائهم غلوّ، ومن هؤلاء الغُلاة الكيسانية، وهم أتباع المختار بن عبيد الثقفي الذي ظهر في أول الدولة المروانية، وكانوا يعتقدون أن الخليفة من أولاد علي، بعده ـ الحسن والحسين ـ، ثم محمد بن الحنفية، وهم يعتقدون بتناسخ الأرواح، ويرون أن لكل شيء ظاهراً وباطناً، وأن الإمام اختصّ بعلم الباطن. ومنهم أيضاً مَن يميل إلى التشبيه[2].

ومن الغلاة أيضاً الإمامية الإثنا عشرية. وهم الذين يعتقدون أن إمامهم الثاني عشر غاب في سُرّ مَن رأى، وأنهم ينتظرونه من قبل، وما زالوا ينتظرونه إلى اليوم، وهؤلاء يعتقدون أن الإمام منصوص عليه بالاسم دون الوصف، كما يقول الزيدية، ويعتبرون

---

(١) انظر المِلل والنِحَل للشهرستاني، وقارن بالرؤية الفكرية والتشكيل الجمالي لمؤلفه الدكتور علي أبو زيد.

(٢) المصدر السابق.

الأئمة بعد الحسين، محمداً الباقر، ثم جعفراً، وهكذا، حتى الثاني عشر الذي غاب، ويُنتَظرُ، ومنهم اليوم سكان فارس[1].

ومنهم الإمامية الإسماعيلية، وهم يرون كالاثني عشرية أن الإمام بعد النبي ﷺ مُعيّن بالاسم، ويعدّون الإمامَ بعد محمد الباقر جعفراً كالاثني عشرية، ثم من بعد جعفر ابنه إسماعيل، وهم يرون أن الإمام يجوز أن يكون مكتوماً، ولذا سُمّوا الباطنية، وكان من هؤلاء مَن تولّوا الحكمَ في مصر، وهم الدولة الفاطمية. أما الذين خرجوا من الشيعة عن الإسلام بانحرافهم، فمنهم السبئية أتباع عبد الله بن سبأ، فقد ألّهوا عليّاً حتى حرّق بعضهم. ومنهم الغرابية، وهم الذين زعموا أن النبوّة كانت لعلي، ولكن جبريل أخطأ، ونزل على النبي ﷺ، لما بينه وبين عليّ من شبه، كشبه الغراب بالغراب[2].

ومن الفِرَق السياسية الخوارج، وقد ظهرت هذه الفرقة في حرب عليّ رضي الله عنه في صفّين، عقب قبوله فكرة التحكيم بعد أن أرغموه عليها، إذ ثاروا بعد قبوله لها صائحين لا حكم إلّا لله، وذلك عندما وُضعت المصاحف على أسنان السيوف. وكانوا يريدون أن يبعث عبد الله بن عبّاس رضي الله عنه فما رضي الخوارج بذلك؛ وقالوا هو منك، وحملوه على بعث أبي موسى الأشعري على أن يحكم بكتاب الله، فجرى الأمر على خلاف ما

---

(١) انظر مقدمة الرؤية الفكرية والتشكيل الجمالي، للدكتور علي أبو زيد، وقارن بالمِلل والنِحَل، ص ١٦٩.
(٢) نفس المصدر السابق.

رضي به، فلما لم يرضَ بذلك خرجت الخوارج عليه وقالوا: بِمَ حكَّمت الرجال؟ لا حَكَمَ إلّا الله. وهم المارقة الذين اجتمعوا بالنهروان.

وهم فِرَق مختلفة، ويتفاوتون مغالاةً واعتدالاً في أعمالهم وتفكيرهم، وكبار هذه الفِرَق: المحكمة، والأزارقة، والنجدات، والبيهسية، والعجاردة، والثعالبة، والإباضية، والصفراوية، والباقون فروعهم، ويجمعهم القول بالتبرّي من عثمان وعلي رضي الله عنهما، ويقدّمون ذلك على كل طاعة، ولا يصحّحون المناكحات إلا على ذلك، ويكفّرون أصحاب الكبائر، ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السُنّة: حقاً واجباً(١).

ولقد كان من أشد هذه الفِرَق غلوّاً الأزارقة، وهم أتباع عبد الله بن أباض، وهم يرون أن مُخالفيهم ليسوا كفّاراً ولا مشركين، بل هم كفّار نعمة، وأن دماء مخالفِيهم حرام، تجوز شهادتهم، وما زالت بقية باقية من الإباضية بالمغرب. وبين الإباضية والأزارقة فِرَق مختلفة، منهم النجدات أتباع نجدة بن عويمر اليمني من قبيلة بني حنيفة، والصفرية أتباع زياد الأصفر، والعجاردة أتباع عبد الكريم بن عجرد(٢).

ومن الخوارج مَن خرجوا على الإسلام ببعض آرائهم، وهم فرقتان:

---

(١) انظر المِلل والنِحَل، للشهرستاني ص ١١٤ ـ ١٢٢. باختصار.
(٢) انظر المِلَل والنِحَل، ص ١١٨ ـ ١١٢. باختصار.

أولهما:

اليزيدية أتباع يزيد بن أنيسة، وقد زعم أن الله سيرسل رسولاً من العجم، ينزل عليه كتاب ينسخ الشريعة المحمدية[1].

ثانيهما:

الميمونية أتباع ميمون العجردي، وقد أباح نكاح بنات بنات الابن، وبنات أولاد الأخوة والأخوات، لعدم ذِكرهِنّ في المحرّمات في زعمه، ورُوِيَ عن هؤلاء الميمونية أنهم أنكروا سورة يوسف، ولم يعدّوها من القرآن الكريم[2].

هذه إشارة موجزة إلى الفِرَق السياسية، أما الفِرَق الاعتقادية، وهي الفِرَق التي أثارت مسائل تتصل بالاعتقاد فمنها.

المرجئة:

والمرجئة بمعنى التأخير كما في قوله تعالى: ﴿ **قالوا أرجه وأخاه** ﴾، أي أمهله وأخّره. ولها معنى آخر: الإعطاء والرجاء. أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح، لأنهم كانوا يؤخّرون العمل عن النيّة والعقد. أما بالمعنى الثاني فظاهر، فإنهم كانوا يقولون: لا تضرّ مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة[3].

---

(١) المِلَل والنِحَل، ص ١٣٦.
(٢) المِلَل والنِحَل، ص ١٢٩. باختصار.
(٣) انظر المِلَل والنِحَل، للشهرستاني، ص ١٣٩. باختصار.

وقيل الإرجاء: تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا؛ من كونه من أهل الجنّة، أو من أهل النار. فعلى هذا: المرجئة، والوعيدية فرقتان متقابلتان. وقيل الإرجاء: تأخير عليّ رضي الله عنه عن الدرجة الأولى إلى الرابعة. فعلى هذا المرجئة والشيعة فرقتان متقابلتان(١).

وإنّي لأرى المرجئة فرقة كانت تخلط بالسياسة أصول الدين، ورأيها الذي امتازت به يقابل رأي الخوارج في المسألة التي أثاروها، وهي مسألة مُرتكب الذنب، أهو مُخلَد في النار؟ أم غير مُخلَد، فقد قال المرجئة: إنه لا تضرّ مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، ولقد كان المعتزلة يطلقون كلمة مرجىء على كل مَن لا يحكم بأن صاحب الكبيرة مُخلَدٌ في النار، ولذا قيل عن أبي حنيفة أنه مرجىء، وجعله الشهرستاني من مرجئي السُنّة الذين يرجون عفو الله للمذنبين، لا الذين يستبيحون المنكرات.

ومن الفِرَق الاعتقادية الجبرية أو الجهمية، وهم الذين قالوا إن الإنسان ليس له إرادة فيما يفعل، والله سبحانه وتعالى هو الفاعل لكل ما يجري على يديه، إن خيراً أو شرّاً، وإنه في أفعاله كالريشة يحرّكها الهواء، وقد شاع الجبر في العصر الأموي، وقيل: أول مَن جهر به الجهم بن صفوان، ولذلك يُسمَّون بالجهمية، والجهم أول مَن قال إن القرآن مخلوق، ولذلك يجيء

---

(١) نفس المصدر السابق.

على لسان أحمد رميُ القائلين هذا القول بأنهم جهمية، وإن كان المعتزلة الذين يخالفون الجهم في أفعال الإنسان كل المخالفة يقولون هذا القول[1].

١٠ ـ علم الإمام أحمد رحمه الله:

ذاع علم الإمام رضي الله عنه، واشتهر وتحدّث الناس بذلك، وهو حيٌّ يُرزق، بل إن علمه بالحديث والأثر، ذاع، وهو لا زال شابّاً يتلقى العلم، ويأخذ عن الشيوخ، حتى أن أحمد بن سعيد الرازي قال فيه وهو شاب: ما رأيت أسود الرأس أحفظ لحديث رسول الله ﷺ، ولا أعلم بفقهه من أحمد بن حنبل، ويقول له شيخه الشافعي: «أنت أعلم بالأخبار الصِحاح منّا، فإذا كان خبر صحيح، فأعلِمني، حتى أذهب إليه كوفيّاً كان أو مصرياً أو شامياً»[2].

ولقد روى المازني عن الشافعي قال: «ثلاثة من عجائب الزمان، عربي لا يعرب كلمة، وهو أبو ثور، وأعجمي لا يخطىء في كلمة، وهو الحسن الزعفراني، وصغير كلما قال شيئاً صدّقه الكبار، وهو أحمد بن حنبل». ويروي حرملة بن يحيىٰ تلميذ الشافعي أنه قال: خرجت من بغداد، وما خلّفتُ بها أحداً أورع، ولا أتقى ولا أفقه من أحمد بن حنبل. ولقد وصفه الشافعي بالعقل

(١) انظر المِلَل والنِحَل، ص ٨٦، ٨٧. باختصار.
(٢) أحمد بن حنبل، للإمام محمد أبو زهرة، ص ٨٤.

مع علم الرواية والفقه. فقد قال فيه كما روى تلميذه محمد بن الصباح: «ما رأيت أعقل من أحمد بن حنبل، وسليمان بن داود الهاشمي».

هذه كلمات الشافعي، وهو العالِم الأديب، في أحمد الشاب، ولا شك أنه بعد أن تقدمت سِنُّه لم ينقطع عن طلب الفقه والحديث يوماً، وقد نما علمه وعقله، وذاع اسمه وذِكرُه، وخصوصاً بعد أن ابتُلِيَ فأحسن البلاء، وصبر الصبر الجميل، ولم يئن ولم يشكُ إلى أحد من خلق الله أذى الإنسان[٣].

ويقول قرينه ومعاصره القاسم بن سلام: «انتهى العلم إلى أربعة أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيىٰ بن معين، وأبي بكر بن...

١١ ـ شيوخه:

يعتبر من شيوخ الإمام أحمد رضي الله عنه كلُّ مَن تلقّى عليه فقهاً، أو أخذ عنهم سُنّة، أو روى عنهم حديثاً، سواء أكان قد انتقل إليه، أم كانوا معه في بغداد، ولقد أحصى ابن الجوزي في مناقب أحمد شيوخه بهذه الكثرة العددية، فلسنا نستطيع أن نقول إن لهم جميعاً أثراً بليغاً في نفسه، وربما كان منهم مَن اقتصر على أن يروي عنه الحديث، بل ربما كان منهم مَن كان لقاؤه به مرات معدودة لا توجّهه توجيهاً علمياً، وإن كانت تعطيه رواية سُنّة لم يكن قد عرفها من قبل، وربما أعطته سنداً آخر لسُنّة معلومة لديه

(١) نفس المصدر ص ٨٤، ٨٥. باختصار.

من قبل بسند صحيح[1].

أقول ونحن ندرس الشيوخ الذين أثّروا فيه: لا يهمّنا كثيراً تعرّف كل مَن تلقّى عنهم، بل يهمّنا فقط تعرّف مَن وجّهوه من بين مَن تلقّى عليهم، ويكون توجيههم متّفقاً مع نزوعه النفسي، ومع جهوده التي عرفناها من بعد ذلك. ولقد يكفينا في هذا تعرّف واحد أو اثنين في حياة الإمام، فإنه ليكفينا في دراسة أبي حنيفة أن نعرف حمّاداً شيخه، وإبراهيم النخعي الذي نقل حمّاد علمه، كما أنه يكفينا في تعرّف حياة الشافعي، أن نعرف مالكاً الذي وجّهه التوجيه الفقهي، ومَن تلقّى عليهم من أهل الحديث في مكّة مثل سفيان بن عيينة، وهكذا.

وكذلك نحن في دراسة أحمد رحمه الله يكفينا أن نعرف مَن الذي نمّى فيه ذلك النزوع إلى السُنّة، ثم مَن الذي وجّهه من السُنّة إلى الفقه، وإنه ليبرز لنا في ذلك شخصيتان لهما بالغ الأثر في توجيهه إلى السُنّة، وفي توجيهه إلى الفقه، وأن للأُولى الأثر البليغ، حتى لوّنت الثانية بلونها، واختلط على الناس أن له فقهاً، أو إن علمه كله سُنّة لا فقه فيه[2].

أما الشخصية الأولى فهي التي استقبلته ووجّهته أو نَمَّتْ نزوعه، وجعلت منه طالب سُنّة دؤوباً في طلبها، يجوب لأجلها الأقطار ويقطع الفيافي والقفار، وهي شخصية هشيم بن بشر بن أبي خازم، فقد علمنا أنه عندما نزع إلى الحديث واستخار الله،

---

(١) ابن حنبل، للإمام محمد أبو زهرة، ص ٩٨، ٩٩.
(٢) المصدر السالف، ص ٩٩.

واختاره في السادسة عشرة من عمره اتجه إلى هشيم هذا، ولزمه نحو أربع سنوات، وقيل خمساً تكوّن فيها، وكَمُلَ اتجاهه اتجاهاً كاملاً إلى السُنّة. وروى عن هشيم، وعن سائر محدّثي بغداد طائفة كبيرة من السنة، ولكن هشيمـاً كان أبـرز الشخصيات أثـراً في حياته في مدى هذه السنوات الأربع، أو الخمس على اختلاف الروايات، وهي السِنُّ التي تكوّنت فيها النواة الأولى لمعلّمه في الحديث[1].

وقد ولد هشيم سنة ١٠٤ هـ وتوفي سنة ١٨٣ هـ، وقد تلقى على بعض التابعين كعمرو بن دينار، والزهري، وغيرهما، وكان ذا عناية بمعرفة آثار ابن عمر وابن عبّاس رضي الله عنهما، وقـد آلت إليه حلقة أهل الحديث ببغداد، فعندما اتجه أحمد إلى الحديث، وجده شيخ هذه الحلقة، وقد كان ذا سَمْتٍ حسن في الإسلام، وذا هيبةٍ وتأثير في نفس أحمد رضي الله عنه، حتى أنه ما كان يسأله قطّ هيبة له وإجلالاً لعلمه، وما سأله مدة ملازمته له إلاّ مرة أو مرتين. وقد كان يسبّح بحمد الله بين رواية حديث ورواية آخر، ويقول: لا إله إلاّ الله، يمدّ بها صوته، وكأنه يذكر جلال الله سبحانه وتعالى لتمتلىء بذكر الله نفسه، فنستشعر تقواه عند رواية حديث رسول الله ﷺ، ونقل أصول دينه. وحياة هشيم هذا كانت انصرافاً إلى العلم بجملته، جاهد في سبيله، حتى شقّ الطريق لنفسه، وكأن أحمد ما أخذ منه علم الحديث فقط، بل تلقّى عنه

---

(١) أحمد بن حنبل، لمؤلفه محمد أبو زهرة، ص ٩٩.

الجهاد في طلبه، وتحمّل المشقّة في سبيله.

كان هشيم بخاري الأصل، وقد قام أبوه في واسط. ويروى أنه كان طبّاخ الحجّاج بن يوسف، ولما انتقلت أسرته إلى بغداد، كان يصطنع هذه الصناعة، وقد اشتُهِر بإعداد بعض أنواع أطعمة السمك، وإجادته، فلما نزع ابنه منزَعَ العلم لم يكن ذلك مألوفاً في أُسرته، بل كان غريباً عليها. فكان ينهاه عنه، ويلومه عليه، ولكن ابنه كان يتحمّل اللوم صابراً، ويطلب الحديث مجاهداً، وكان يحضر مجالس أبي شيبة القاضي، ويناظره في الفقه، وقد حدث أن مرض مرة، فتفقده أبو شيبة، فقيل له: إنه عليل، فقال قوموا بنا، حتى نعودَه. فقام أهل المجلس جميعاً يعودُونه اتّباعاً للقاضي حتى جاءوا إلى منزل بشير الطبّاخ، وأُخْبِرَ بذلك، فلما خرج القاضي وصحبه، قال بشير لابنه هشيم: «يا بني قد كنت أمنعك من طلب الحديث، فأما اليوم فلا. صار القاضي يجيء إلى بابي!! حتى أملت أنا هذا»(١).

انصرف هشيم بعد ذلك إلى طلب الحديث، ورحل الرحلات المختلفة في طلبه فرحل إلى مكة، وفيها التقى بالزُّهري، وأخذ منه نحواً من مائة حديث، وقيل ثلاثمائة، ورحل إلى البصرة، وإلى الكوفة، وإلى غيرهما من الأمصار طلباً للحديث، وأخذاً من رجاله، واستمر على ذلك دائباً لا يني حتى صار له شأن فيه أيُّ شأن. ثم صارت له الرياسة فيه في بغداد، فكانت له حلقته، وإن كان له منافسون مثل وكيع، فقد نفّسَ هذا

---

(١) انظر تاريخ بغداد، ١٤/ ٨٧.

عليه تلك المنزلة، وجهِدَ أن يُسقطه، بل أن يدلسه، ولكن سُمعته العلمية، وأمانته كانتا فوق هذا المنال، وحسبك أن تعلم أن من رُواته مثل مالك بن أنس. ولقد قال فيه حمّاد بن يزيد: ما رأيت في المحدّثين أنبل من هشيم. وكان بعض المحدّثين ذوي القَدَم الثابتة يفضله على إمام الحديث سفيان الثوري. ولقد أثنى عليه مالك بن أنس رضي الله عنه ونفى بالعراق عالماً بالحديث سواه، فقال: وهل بالعراق أحد يُحسِن أن يحدّث إلاّ ذاك الواسطي «يعني هشيماً»[1].

وإذا كان لهشيم هذه المنزلة في الحديث، وعند جمهور المحدّثين في نشأته، فقد جلس إلى إمام الحديث في عصره، والتزمه. ولقد كان كما ذكرت ذا تأثير شديد في نفس أحمد رضي الله عنه، حتى كان يحفظ كل ما يلقيه عليه حفظاً، فإنه يروى أنه قال رضي الله عنه: «حفظت كل شيء من هشيم، وهشيم حيّ، قبل موته». ولا شك أن هذا الحفظ، وإن كانت أساسه قوة الحافظة والعناية عند أحمد ليدلّ أيضاً على عظيم منزلة هشيم في نفسه، وأنها كانت المنزلة العالية التي جعلته ينصرف بكل جهوده إلى الحديث والسُنّة والفقه.

ويظهر أن أحمد رحمه الله قد تلقّى على هشيم حديثاً كثيراً وفقهاً قليلاً، ولذلك كان لا بدّ أن يسدّ ذلك النقص بشخصية أخرى ذات قوة تسدّ ذلك النقص، وقد وُجِدَت تلك الشخصية في الشافعي رضي الله عنه، وقد اتصل به أحمد عقب وفاة هشيم؛

(١) تاريخ بغداد، ١٤/٩٢.

عندما ذهب يحجّ ببيت الله الحرام، فالتقى بالشافعي، وأثار إعجابه بعقله الفقهي، وقوة استنباطه، والضوابط والمقاييس التي جعلها أصول الاستنباط، فقد كان ذلك اللقاء في الزمن الذي كان فيه الشافعي يلقي دروسه بالمسجد الحرام، وهو يفكر في وضع أصول الاستنباط عقب أن عاد إلى مكة، بعد مُدارسةِ محمد بن الحسن فقه الرأي ببغداد ولقد صرّح أحمد حين استمع إليه بأن إعجابه بعقله الفقهي لا بروايته، وصرّح بذلك لصاحبه إسحق بن راهويه، فقد قال له كما نقلنا في صدر حياته: يا أبا يعقوب اقتبس من الرجل، فإنه ما رأت عيناي مثله[1].

فهذا أحمد قد أُعجِبَ بعقل الشافعي وتفكيره الفقهي، ولذا كان يقول فيه قول النبيّ ﷺ: «إن الله عزّ وجلّ يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة رجلاً يقيم لها أمر دينها»[2]. ـ فكان عمر بن عبد العزيز ـ على رأس المائة، وأرجو أن يكون الشافعي على رأس المائة. وإذا كان إعجابه منصبّاً على أخصّ ما امتاز به الشافعي، وهو التفكير الفقهي والضبط العقلي، ووضع أصول الاستنباط، فهو يُعدُّ الموجّه الثاني لأحمد بن حنبل رضي الله عنه، وجّهه هشيم في صدر حياته إلى الحديث، وطلب السُنّة، واستخراج الفقه من بين ثناياها على أن تكون هي المقصَدَ الأسمى، ووجّهه الشافعي إلى أصول الاستنباط، فتوجّه أحمد رضي الله عنه إلى الينبوعين، وإن كان طلب السُنَّة أغلب، والعمل

---

(١) انظر أحمد بن حنبل: للإمام محمد أبو زهرة، ص ١٠١، ١٠٢.
(٢) رواه أحمد في المسند، ٨٨/٣، وأبو داود في الملاحم، ١٧/١.

الفقهي أقل بالإضافة إلى الأول، وإن لم يكن هو في ذاته قدراً قليلاً، بل كان حظّاً كبيراً[1].

لم يكن اختصاصنا لهذين الشيخين الجليلين من شيوخ أحمد ليغضّ من قدر ما تلقّاه من غيرهما، فإنه قد تلقّى عن غيرهم الكثير من السُنن والآثار. وكان يرحل إلى بعضهم الرحلات المختلفة، وكان له الفضل في القدر الذي وصل إليه أحمد رحمه الله من العلم، وإن كانت المقادير متفاوتة متنوعة الإسناد والروايات، وإنما خصّصنا هذين الإمامين بالذكر، لأنّا نحسب أن لهما فضل التوجيه، لا فضل التكوين، وإنما التكوين كان في حرصه على التلقّي، ومقدار ما تلقّى، ونوعه، وقد تلقّى كثيراً وعن كثيرين لا يحصيهم العدد.

قال ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: روى الإمام أحمد بن حنبل عن بشر بن المفضّل، وإسماعيل بن عليّة، وسفيان بن عيينة، وجرير بن عبد الحميد، ويحيىٰ بن سعيد القطّان، وأبي داود الطيالسي، وعبد الله بن نمير، وعبد الرزّاق، وعلي بن عيّاش الحمصي، والشافعي، وغندر[2]، ومعتمر بن سليمان وجماعة كثيرين[3].

وروى عنه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والباقون مع البخاري أيضاً بواسطة، وأسود بن عامر شاذان، وابن مهدي،

---

(١) انظر أحمد بن حنبل، للإمام محمد أبو زهرة، ص ١٠٢.
(٢) غندر هو: محمد بن جعفر الهذلي اهـ. تقريب.
(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ١/٦٢، ٦٣.

والشافعي، وأبو الوليد، وعبد الرزاق، ووكيع، ويحيى بن آدم، ويزيد بن هارون وهم من شيوخه، وقتيبة، وداود بن عمرو، وخلف بن هشام وهم أكبر منه، وأحمد بن أبي منصور، وزياد بن أيوب[1].

١٢ ـ مـؤلفاته:

قال الداودي في طبقات المفسّرين: كان أبو عبد الله أحد الأئمة، حافظ فقيه، حُجّة زاهد ورع وهو رأس الطبقة العاشرة[2].

قال ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد في ذكر مصنفاته في الباب السابع والعشرين: كان الإمام أحمد رضي الله عنه لا يرى وضع الكتب، وينهى أن يُكتَب عنه كلامه ومسائله، ولو رأى ذلك لكانت له تصانيف كثيرة ولنقلت عنه كتب. فكانت تصانيفه المنقولات؛ فصنّف «المسند» وهو واحدٌ وثلاثون ألف حديث، وكان يقول لابنه عبد الله: «احتفظ بالمسند فإنه سيكون للناس إماماً»[3].

قال ولده عبد الله: وصنّف أبي «المسند» سنة ثمانين، «والتفسير» وهو مائة ألف وعشرون ألفاً، «والناسخ والمنسوخ»، «والتاريخ»، «وحديث شعبة»، «والمقدّم والمؤخّر في القرآن»، «وجوابات القرآن»، «والمناسك الكبير والصغير»، «والعلل»،

---

(١) المصدر السابق، ص ٦٣.
(٢) انظر طبقات المفسّرين، للداودي، ص ٧٠.
(٣) المناقب، لابن الجوزي، ٢٧/١٩١.

«والزهد»، «والمسائل»، «والفضائل»، «والفرائض»، «والإيمان»، «والردّ على الجهمية»، «والأشربة»، «وطاعة الرسول»، «وكتاب الورع»، «وكتاب الصلاة»، «وكتاب السُنن»، وأشياء أُخَر.

١٣ ـ المسند:

هو مجموعة الأحاديث التي رواها أحمد رضي الله عنه، وضرب في مناكب الأرض ساعياً جاهداً في جمعها، والمسند هو خلاصة ما تلقّاه أحمد رضي الله عنه من الأحاديث، ودوّنها بإسنادها، ولذلك يبتدىء جمعه من وقت أن ابتدأ يتلقى الحديث، في السادسة عشر من عمره، وقرّر علماء السُنّة أنه ابتدأ في جمع المسند سنة ١٨٠ هـ، وفي هذه السنة قد ابتدأ أحمد طلب الحديث، كما ذكرنا في بيان حياته رضي الله عنه، وقد جاء في كتاب المنهج الأحمد ما نصّه: «كان ابتداؤه فيه سنة ثمانين ومائة»(١).

ذكر الداودي أن حنبل بن إسحاق قال: جمعنا أحمد بن حنبل أنا، وصالح وعبد الله، وقرأ علينا المسند وما سمعه من غيرنا، وقال لنا: هذا كتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفاً، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن وجدتموه فيه وإلا فليس بحُجّة(٢). وهذا الكلام يدل على أن الإمام أحمد رضي الله عنه لم

(١) المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، وهو مخطوط بدار الكتب، ص ٣١.
(٢) طبقات المفسّرين، للداودي، ص ٧١.

يُسَمِّع المسند إلا لأولاده وأهل بيته، وهو في ظاهره يخالف ما اشتُهِرَ من أنه رضي الله عنهَ كان يُملي الحديث من الكتب التي جمعها لكل مَن يسأله عن حديث، ولكنه عند التحقيق لا مخالفة، لأنه في مدارسته لطالبي الحديث كان يقرأ عليهم من كتبه ما يطلبون، ولم يكن بهذا يسمِعُهُم كتاباً كاملاً حاوياً كل ما جمع من حديث تلقّاه بالسمع من مختلف الشيوخ في كل البقاع الإسلامية، بل يُلقي ما يرى الحاجة الخاصة لسائِلِه، أو العامّة داعية لإلقائه، ولما أحسّ بدنو الأجل ألقى لخاصته كل ما جمع، وأسمعهم كل ما تلقى، حتى لا يضيع ما سمعه، وليكون ما تلقّوه للناس إماماً[1].

قال ابن الجزري: ليس المسند المروي عنه الذي أسمعه أحمد لأولاده، بل عليه زيادات أخرى ضمّها ابنه عبد الله راوي المسند، فألحق به ما يُشاكِلُه، وضمّ إليه من مسموعاته ما يشابهه ويماثله، فهل معنى هذا أن المسند الموجود وهو رواية عبد الله هذا ليس كله لأحمد! الجواب عن ذلك أن ما ضمّه عبد الله ربما لا يكون عن سماع من غير أبيه كما قال بعض العلماء. وروى عبد الله مسند أبيه، ونشر علمه بين الناس، ثم تسلسلت الروايات بالسماع من بعده عن ثقات أثبات حتى حفظته الأجيال، واستقر فيها ذخيرة دينية وعلمية يستحفظ عليها، وقد تلقّوها بالقبول.

ويظهر أن عبد الله رحمه الله هو الذي رتّب المسند بالوضع

---

(١) انظر أحمد بن حنبل، لمؤلفه محمد أبو زهرة، ص ١٦٩.

الذي نراه الآن. وحاول أن يغيّر ذلك الترتيب، ويجعله على نسق آخر محدّثون وحفّاظ من بعده.

أما مسند أحمد رضي الله عنه فقد رتّبه جامِعُهُ ونشره على حسب الصحابي الذي ينتهي الحديث عن النبيّ ﷺ إليه، وإن كان الحديث مرسلاً كان ذلك على حسب التابعي الذي انتهى الحديث عن النبيّ ﷺ، فابتدأ بأحاديث العشرة المبشّرين بالجنة، ثم مَن يليهم، وهكذا، فكان لهذا صعباً، لا يرجع إليه الحفّاظ، ولا ينتفع به إلا الذين تمرسوا بالحديث وعلومه.

وهكذا نجد أن عبد الله قد سار في ترتيب مسند أبيه سيراً وجده المحدّثون من بعده صعباً في المراجعة، ويخالف في نهجه ما سارت عليه كتب الحديث من قبله ومن بعده.

وقد اتفق العلماء على أن المسند يحتوي الحديث الصحيح في اصطلاح المحدّثين، والحديث الحسن، والحديث الغريب. وقد ذكر الذهبي أنه لم يأخذ من الغريب الذي انفرد الراوي به إلاّ ما علم عنه أهل الحديث؛ وترك الغريب الذي لم يعلم لهم. ومهما يكن الأمر فهذا النوع من الأحاديث موجود في المسند باتفاق العلماء من غير خلاف.

١٤ ـ حديث أحمد وفقهه:

لقد اضطر الإمام أحمد رضي الله عنه أن يتكلم في السياسة، لأنه قد اضطر تحت سلطان الفكر في عصره، ومُلابسات الزمان، والفتنة في خلق القرآن، ورؤية المولى سبحانه

وتعالى، نتيجة المجادلات التي أثارها المعتزلة، ومن ورائهم الخلفاء أن يتكلم فيها، وكان مع كلامه يتجنب الخوض مع أصحاب الأهواء، بل كان يذكر رأيه عَرَضاً عند سؤال سائل أو استرشاد مسترشد، إذ كان إماماً يُقتَدى به، ويرشد، ويدعو إلى ما يراه سبيلاً للهداية، إن طُلِبَ إليه ذلك، فتكلم ولم يخض، وأبدى رأيه، ولم يجادل، وصبر على البلاء في رأيه ولم يناضل، فكان بذلك التقي الندبُ المحتسب[1]. أما في الفقه والحديث فذلك هو مقاومة، وما نصّب نفسه له، واتجهت مواهبه كلها له، اتجه إلى الحديث، ومعرفة آثار الصحابة وأخبارهم، وفتاويهم وأقضيتهم واقتبس الفقه، وبذلك الطريق المستقيم اتجه إليه، فكان فقهه مأثوراً أو قريباً منه. ولما التقى بالشافعي في صدر حياته، تعلّم منه ضوابط الفهم الصحيح للكتاب، والمقابلة بين الأصول، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، وبعبارة عامّة تعلّم منه كيف يكون الاستنباط، وكيف يستخرج أحكام الفروع من مصادر الشرع الأوّلي[2].

ولكن ذلك الذي تعلّمه من الشافعي، ورأى منه عقله، أنه مثال عظيم لا يصحّ أن يفوت طالب علم الكتاب والسُنّة، قد هضمه على طريقة تمثيله في نفسه، فإن العالِم يستقي من ينابيع العلم المختلفة، ويهضمها ويكوّن غذاءً صالحاً، ثم يأتي بثمرات ما تغذّى به علماً خالصاً يتّفق مع كونه، وشخصه، وإن كان غذاؤه

(١) انظر أحمد بن حنبل، لمؤلفه محمد أبو زهرة، ص ١٦٣.
(٢) أحمد بن حنبل، لمؤلفه محمد أبو زهرة، ص ١٦٣.

منها. لذلك تلقّى أحمد علم الشافعي، وكله فقه وطرائق استنباط، وتغذّى به، وكان ثمرته أن استطاع أن يدرس السُنّة والآثار دراسة قويمة، ويسلك في فقهه طريق الأثر، فإن لم يعلم أن في المسائل التي يستفتى فيها قضية لصحابي أو تابعي، قارب، ولم يباعد، فكان فقهه بذلك آثاراً، أو محاكاة صحيحة لآثار، أو مقاربة لها، فكان الفقه الأثري في حقيقته وفي منحاه، وفي مظاهره[1].

لذلك يحق لنا أن نقول إن أحمد رضي الله عنه إمام في الحديث، ومن طريق هذه الإمامة في الحديث، والآثار كانت إمامته في الفقه، وإن فقهه أثار في حقيقته ومنطِقِه مقاييسه وضوابطه ولونه ومظهره، ولقد أنكر لهذا ابن جرير الطبري أن يكون فقيهاً، وعدّه ابن قتيبة في المحدّثين، ولم يعدّه من الفقهاء، وكثيرون قالوا مثل هذه المقالة أو قريباً منها، ولكن النظرة الفاحصة لدراساته وما أُثِرَ عنه من أقوال وفتاوى في المسائل المختلفة تجعلنا نقول بأنه كان فقيهاً غلب عليه الأثر ومنحاه. ولكن لماذا ذهب هذا البعض من العلماء والمؤرخين على أنه محدث وليس فقيهاً[2]!.

ذلك لأن الإمام أحمد رضي الله عنه كان ينهى أصحابه وسامِعيه عن كتابة غير الحديث، ولأنه كان يرى في أول الأمر أن كتابة غير الحديث بِدَعٌ من الناس، إذ كيف يجمع القرطاس بين

(١) المصدر السابق، ص ١٦٤.
(٢) المصدر المذكور، ص ١٦٤.

كلام الرسول ﷺ وكلام سائر الناس، ولأنه رضي الله عنه كان يخشى انصراف الناس عن علم الحديث والآثار، إذا دُوِّنت آراء الفقهاء، فيتدارسون كلامهم في الفروع، وما استخرجوه من حلول للمسائل، التي تقع، ويستغنون بذلك عن علم الحديث، ومتابعة الرواية، وتتبّع الآثار، وكأنه كان يتوقع ما حدث للناس من بعد، ويخشاه، فإن فريقاً كبيراً منهم قد استطابوا دراسة آراء الأئمة في الفروع، وعكفوا عليها، وروايتها عن أصحابها، بدل أن يرووا الحديث والآثار ويتّبعوها.

وقد كان يرى أن الفقهاء يختلفون في تخريجاتهم الفقهية ونظراتهم، فلو دوّن كل ذلك لكان الناس في حيرة في نظره، لأن هذا العلم في نظره دين، وما يجب أن يكون دين الله غضيناً، وأقوالاً متفرقة، وآراء متضاربة. ولقد اضطر الإمام أحمد رحمه الله في آخر أمره أن يُجيز كتابة فتاويه، بل نشرها.

يروى أن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني المتوفى سنة ٢٧٤ هـ أحد أصحاب الإمام أحمد قال: «سألت أبا عبد الله عن مسائل نكتبها فقال: أيّ شيء تكتب يا أبا الحسن فلولا الحياء منك ما تركتك تكتبها وإنه عليّ لشديد، والحديث أحبّ إليّ منها، قلت: إنما تطيب نفسي في الحمل عنك، إنك تعلم أنه منذ مضى رسول الله ﷺ، قد لزم أصحابه قوم ثم لم يزل يكون للرجل أصحاب يلزمون ويكتبون. قال: مَن كتب! قلت: أبو هريرة، وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يكتب. فقال لي: فهذا

الحديث! فقلت له: فما المسائل إلا حديث، ومن الحديث تتشقّق»[1].

فهذا الكلام يدل على أمرين: (**أحدهما**) أن أحمد رضي الله عنه كان يكره أن تُنقَل عنه المسائل، وأنه استحيى أن يمنع مَن يكتبها، فكُتِبت عنه تحت سلطان الاستحياء، (**ثانيهما**) أن صاحبه ما زال به حتى استطاب ذلك: وزال عنه كرهه له، أو خفّ ذلك[2].

ولقد ورد في كتاب: «المنهج للإمام أحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد» أن إسحاق بن منصور الكوسج المروزي المتوفى سنة ٢٥١ هـ نقل، وأن الإمام أحمد رجع عن المسائل التي نقلها عنه فجمع إسحق تلك المسائل في جراب، وحملها على ظهره وخرج راجلاً إلى بغداد، وهي على ظهره، وعرض خطوط أحمد عليه في كل مسألة استفتاه فيها، فأقرّ له بها ثانياً، وأعجب أحمد من شأنه[3].

ومهما يُثَرْ من الغبار حول المرويّات الفقهية عن أحمد، فإن الأجيال قد توارثت تلك المجموعة الفقهية المنسوبة إليه، وتدارسها الناس، وتكوّن من مجموعها الفقه الحنبلي، وضبطت بقواعد جامعة، وتكوّن منها منطق فقهي هو الأثر، أو ما ينحو نحو

---

(١) المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، وهو مخطوط بدار الكتب.

(٢) أحمد بن حنبل، للإمام المذكور، ص ١٦٦.

(٣) المخطوط المذكور، ص ١٤٩.

الأثر، أو ما يتشقّق من الأثر، على حدّ تعبير بعض أصحاب أحمد[1].

أما أحمد الفقيه، فلم يكتب كتاباً في الفقه، ولم يُمْلِ على أصحابه شيئاً فيه، بل كان يبغض أن ينقل عنه شيء فيه أولاً، ثم حمله أصحابه على أن يُجيز نقل فقهه، وربما أمضى بتوقيعه فتياه تصديقاً على نقلها، وإقراراً بصحة نسبتها، لتتحرّى الصحّة في الأخذ عنه[2].

١٥ ـ نقل الفقه الحنبلي:

ذكرنا أن الإمام أحمد رضي الله عنه لم يصنّف كتاباً في الفقه يُعَدُّ أصلاً يؤخذ منه مذهبه، ويُعدّ مرجعه، ولم يكتب إلا الحديث، وقد ذكر بعض العلماء أن له بعض كتابات في موضوعات فقهية، منها المناسك الكبير، والمناسك الصغير، ورسالة صغيرة في الصلاة، كتبها إلى إمام صلّى هو وراءه، فأساء في صلاته وقد طُبِعَت ونُشِرَت.

وهذه الكتابة هي أبواب قد توافر فيها الأثر، وليس فيها رأي أو قياس أو استنباط فقهي، بل اتّباع لعمل، وفَهْمٌ لنصوص، وإن كانت في موضوعات مما تناولها الفقه بالبسط والشرح، والتوضيح، ولكنها كأكثر العبادات إعمال نصوص صريحة، أو

---

(١) أحمد بن حنبل، للإمام أبو زهرة المذكور، ص ١٦٦.
(٢) نفس المصدر، ص ١٦٦.

اتّباع عمل مروي. وإذا كان أحمد لم يدوّن في الفقه كتاباً، ولم ينشر آراءه، ولم يُمْلِها على تلاميذه، كما كان يفعل أبو حنيفة، فإن الاعتماد في نقل فقهه على عمل تلاميذه فقط، وهنا نجد ـ كما نوّهنا ـ الغبار يُثار حول ذلك النقل من نواحٍ عدّة.

أولاها:

أن أحمد رحمه الله كان طول حياته يكره أن تُنقَل عنه الفتاوى، أو تُدَوَّن، أو تُنْشَر باسمه كما أشرنا من قبل، ويروى في هذا أن أحمد بن الحسين بن حسّان قال: قال رجل لأبي عبد الله: أريد أن أكتب هذه المسائل فإني أخاف النسيان، فقال أحمد بن حنبل: لا تكتب، فإني أكره أن تكتب رأيي. وأحسّ رحمه الله مرة بإنسان يكتب، ومعه ألواح في كمّه، فقال: لا تكتب رأياً لعلّي أقول الساعة بمسألة ثم أرجع غداً عنها»[1].

وإذا كان أحمد رحمه الله يكره أن تُنْقَل عنه مسائل، وأن ما كُتِبَ كان بكراهة منه، أو خُفيةٍ عنه، فإن المنقول لا بدَّ أن يكون قليلاً، وإذا كان كثيراً، فالخطأ قريب راجح في العقل، وقد رُوِيت عنه مسائل كثيرة لا تقلّ عمّا رُوِيَ عن أبي حنيفة ومالك، فكانت تلك الكثرة مع هذا النهي ذريعة الخطأ والردّ.

ثانيها:

أن بعض أصحابه الذين أكثروا من النقل عنه، والذين كانوا

(١) طبقات الحنابلة المختصرة، لابن أبي يعلى، ص٢٧.

مصدراً كبيراً لفقهه قد أُثِرَتْ عنه عبارات تدل على أنه نشر عن أحمد مسائل قبل أن يراه، فحرب الكرماني، وهو ممّن أكثر الرواية عن أحمد ذكر أنه نشر أربعة آلاف مسألة بالسُّماع قبل أن يراه، بل إن الذي روى هذا الفقه، وهو أبو بكر الخلّال يحكي أن المسائل التي رواها عن حرب، وهي أربعة الآلاف هذه قد رواها حرب من غير تلقٍّ عن أحمد، وإليك نصّ ما يقوله الخلّال: «قال لي: كنت أتصوّف قديماً، فلم أتقدّم في السماع، وقال لي: هذه المسائل حفظتها قبل أن أقدِمَ إلى إسحاق بن راهويه، وقال لي: هي أربعة آلاف عن أبي عبد الله، وإسحاق بن راهويه، ولم أعدَّها[1].

وإذا كان الخلّال، وهو يعدُّ كأسد بن الفرات، وسحنون في رواية المذهب المالكي الذي جمعت أكثر فروعه المدوّنة قد روى مسائل لم يتلقّها، عن صاحبها وهو حيّ؛ وإن عددها كبير جداً، فمن حق العالِم أن يتظنّن في النقل، وألّا يسلّم من غير أن يُزيلَ ذلك الريب.

ثالثها:

أن المروي عن ذلك الإمام الأثري الذي كان يتحفّظ في الفُتيا، فيُقيد نفسه بالأثر، ويتوقف حيث لا أثر ولا نص بشكل عام ـ ولا يلجأ إلى الرأي إلا في الضرورة القصوى التي تُلجِئُه إلى الإفتاء ـ كان المروي كثيراً جداً والأقوال المرويّة عنه متضاربة،

(١) طبقات ابن أبي يعلى، ص ٢٠٣.

وذلك لا يتفق مع ما عُرِفَ عنه من عدم الفتوى إلا فيما يقع من المسائل ولا يفرض الفروض، ويشقّق الفروع ويطرد العلل، ولقد كان يكثر من «لا أدري». ويقتدي في ذلك بمالك وابن عيينة، فهذه الكثرة لا تتفق مع المعروف عنه من الإقلال من الفتيا، ومع المعروف عنه من الإكثار من «لا أدري» ومع المشهور عنه من أنه لا يفتي بالرأي إلا للضرورة القصوى، فوق ما قلنا من أنه نهى أن تُنقَلَ عنه مسائل فقهية.

ورابعها:

أن أحمد رحمه الله قد اشتُهِرَ أنه رجع عن مسائل كثيرة نُشِرت عنه بخراسان، فجرّدها من نسبتها إليه، فكيف ينسب إليه ما جرّد نفسه منه ونفاه، وأعلن أنه ليس برأي له، وأنه لا يصحّ نقله عنه.

وخامسها:

أن الفقه المنقول عن أحمد قد تضاربت أقواله فيه تضارباً يصعب على العقل أن يقبل نِسبَة كل هذه الأقوال إليه، وافتح أيّ كتاب من كتب الحنابلة، واعمد إلى أيّ باب من أبوابه تجده لا يخلو من عدة مسائل اختلفت فيها الرواية بين لا ونعم، أي بين النفي المجرّد، والإثبات المجرّد، ولنفتح مثلاً كتاب الفروع، في باب من أبوابه، وقد وقع نظرنا على باب من أبواب الزكاة، وهو حكم الزيادة التي يأخذها جامع الزكاة، أتُحسَبُ من زكاة العام المقبل أم لا تُحسَب، ثم أتُحسبُ الهدايا للعامل من الزكاة أم لا

تُحتَسَب! فقال: «وإن أخذ الساعي فوق حقه اعتدّ بالزيادة من سنة ثانية، نصّ عليه، وقال أحمد رحمه الله: «يحسَبُ ما أهداه العامل من الزيادة، وعنه: لا يعتدّ بذلك... وإن زاد في الخرص (أي التقدير بالظن) هل يحتسب بالزيادة من الزكاة! فيه روايتان»[1]. وهكذا كلما سرت مطمئناً قليلاً عثرت باختلاف الروايات كثيراً، ثم محاولة التوفيق بتوفيق مقبول، أو غير مقبول، وقريب أو بعيد، وإن ذلك من شأنه أن يثير الريب حول النسبة، وإن لم يكن قطع بالردّ.

هذه نواحٍ قد أثارت غباراً حول الفقه الحنبلي، وإذا أُضيف إليها أن كثيراً من الأقدمين لم يعدد أحمد من الفقهاء، فإن ابن جرير الطبري لم يعدّه منهم، وابن قتيبة الذي كان قريباً من عصره جداً لم يَعُدَّه في جماعة الفقهاء، بل عدّه في جماعة المحدّثين، وهكذا. لو كانت تلك المجموعة الفقهية معروفة مشهورة، وهي بلا شك تجعل صاحبها فقيهاً، أيُّ فقيه ما ساغ لأولئك أن يحذفوا أحمد من سجل الفقهاء، وهو جدير بهذه المجموعة أن يكون في الصف الأول منهم، وإنه إذا كان نسبة هذه المجموعة إليه صحيحة يكون المروي عنه من الفقه لا يقلّ مقداراً، بل يزيد عن الحديث الذي رواه ونشره[2].

هذه هي المثارات التي قد تُثار حول المجموعة الفقهية المنسوبة لأحمد، وإنّا ـ إذ نقرر أنه غبار قد تقذى به بعض الأعين

---

(١) انظر الفروع، ١/٩٢١.
(٢) أحمد بن حنبل، للإمام محمد أبو زهرة، ص ١٨١.

التي لا تنفذ إلى الحقائق من ورائه ـ نقرّر أن الأجيال من العلماء قد تلقّوا نسبة ذلك الفقه إلى أحمد بالقبول، وإن طريقنا الذي نسلكه في صحة المسائل التاريخية، أن ما يتلقاه العلماء في كل الأجيال بالقبول، لا ننكره أو نردّه إلا إذا قام الدليل على بطلان النسبة، لأن تلقّي العلماء بالقبول في كل الأجيال يجعل الظاهر شاهداً وما يشهد الظاهر له ثابت قائم، حتى يقوم الدليل على خلافه، وأن المثارات التي ذكرناها لا تُعدُّ دليلاً ناقضاً للمقرر الثابت، عند العلماء، الذي تلقته أجيالهم، وسلّمت به جيلاً بعد جيل[1].

وإذا كان من العلماء مَن لم يعتبر أحمد في الفقهاء، فذلك لأن انصرافه أولاً وبالذات كان للحديث، وفتاويه ومسائله كانت الإجابة فيه أقرب إلى الرواية منها إلى التفريع الفقهي، والتخريج، ولم يكن كمالك له منهاج فقهي معين درس الأحاديث على ضوئه، ولا كأبي حنيفة الذي كان يفسّر الروايات تفسير الفقيه المخرج الذي يبني حكم غير المنصوص عليه، بل لم يكن كالشافعي الذي عبّد أصول الفقه وسهّل دراسة مناهجه، وإن كان لم يحكم الأقيسة والقواعد الفقهية في النصوص، ذلك بأنه كان محدّثاً قبل أن يكون فقيهاً، وما درس الحديث ليخرِّج، بل كانت دراسة الحديث عنده غرضاً مقصوداً لذاته، وليست وسيلة لغيره، ثم جاء فقهه لما صار إماماً للناس ليستفتى فيضطر إلى الفتيا، فما كان من نص نطق به، وإن كان للصحابة أو لبعض كبار التابعين

---

(١) المصدر المسبوق، ص ١٨١.

فتاوى فيه ذكره، ولا يفتش فيها فيما وراءه، وإن لم يكن ثمة فتاوى للصحابة، ولا لبعض كبار التابعين اشتق من بين يديه غير مائل إلى القياس إلّا لضرورة، فكان فقهه أثراً أو شبيهاً به فسُمّي لذلك محدّثاً كما نوّهنا من قبل[1].

وإن كان أحمد قد رُوِي عنه أنه نهى أصحابه عن نقل مسائله، فقد اضطر إلى أن يقرّ بعض المنقول، كما نوّهنا آنفاً، بل إنه كان أحياناً يكتب بخطه مُقِرّاً بصحة النقل، ويظهر أنه ما كان يقدّر أن مسائله ستُذاع عنه ذلك الذيوع، وقد ذهب به فرط حرصه على ألّا يقول في دين الله برأيه، وحرصه على ألّا يتحمّل تَبِعات الفتوى التي يفتيها للضرورة على أن يعلن رجوعه عن مسائل اشتُهِرت عنه، تورعاً وزهداً. ولقد جاء إليه الكوسج الذي أعلن الرجوع عن المسائل التي رواها، وأخذ إقراراً بها، وعرضها عليه ثانياً.

بقيت مسألتان نجلّيهما دفعاً للريب عن الفقه الحنبلي، وهما كثرته، مع تورعه عن نقل فقهه وذيوعه، وكون بعض أصحابه نقل عنه عدداً كبيراً من فتاويه قبل أن يلقاه.

والحق أن الإمام أحمد بعد محنته، التي سيأتي ذكرها، وما تحمّله في سبيلها قد ذاع اسمه في كل البقاع الإسلامية مقروناً بعلم الدين بفروعه كلها، سواء أكان يتصل بالعقيدة أم بالحديث والفقه. وقد عمّر بعد المحنة أكثر من عشرين سنة، فاعتبره الناس

---

(١) أحمد بن حنبل، للإمام محمد أبو زهر ص ١٨٢.

إمامهم يرجعون إليه في الأمور التي يبتلون بها، ويريدون أن يعرفوا حكمها، وما كان ليترك الفتوى لبشر المريسي وإخوانه الذين خاضوا في مسألة القرآن. واعتبر خوضهم فيها فسقاً، بل المعقول أن يفتي بما علم من أثر، وأن ينشر ما لديه من علم، وإن لم يجد حديثاً، ولو كان ضعيفاً أفتى برأيه، ومنبعه السُنَّة، فهي صدره ووَرْدُه، ومبدأه، ومنتهاه ومقدمته وغايته. ولقد أفتى كثيراً، وكلما كثر الاستفتاء كثرت مسائل الفقه، وقد كان بعد المحنة العَلَم الأشمَّ المقصود من كل البقاع الإسلامية، يجيئون إليه من كل فجٍّ عميق، ليتبركوا به ويأخذوا من حديثه، ويستفتوه، فالكثرة في المسائل ليست غريبة، بل قِلّة الفتوى هي التي تكون غريبة، لأن أحداً من الأئمة لم يتفرّد بالشُهرة في عصره، كما انفرد بها أحمد أو غلب، فأبو حنيفة كان يعاصره مالك والليث والأوزاعي، وكل أولئك لهم مقام في الفقه، والشافعي ـ وكان يعاصره ـ وأبو يوسف ومحمد وأحمد.

أما أحمد بعد المحنة فلم يكن في عصره ما يقاربه شُهرة، وكثرة الفتوى تابعة لذيوع الاسم واتِّساع الشُّهرة وإذا ذاع فقه أحمد في حياته، أو المسائل كما كان يسمّيه هو وأصحابه، فلا بدّ أن تشتهر تبعاً لشُهرته، وإذا اشتهرت وذاعت فيجوز أن ينقلها بعض مَن لم يلقَ الإمام ممّن سمعها منه، ثم قد يدفعه الحرص والشوق إلى مشاهدة الإمام وإلى الرحلة إليه بعد أن حفظ عنه ما حفظ، ونقل عنه ما نقل، وذلك ما كان بالنسبة لحرب الكرماني. فقد كان رجلاً متصوفاً، ثم اطّلع على مسائل أحمد، وإسحق بن راهويه

فنقلها، ثم انتقل بعد نقلها إلى أحمد وروى عنه، وشافهه، فليس في هذا ما يطعن في النسبة، ويبلغ درجة ردّ هذا الفقه، أو الشك المبني على سبب معقول يردّ المشهور، ويناقض الظاهر ويهدمه[1].

أما اختلاف الأقوال، واختلاف الروايات، فإن ذلك مأثور عن كل الأئمة، ويختلفون فيه قلّة وكثرة، وكان هناك اختلاف بشكل عام موجود في كل المذاهب، ومروي عن كل الأئمة بقدر ليس بالقليل، والدافع إلى ذلك إخلاصهم في تحرّي الحق، فقد يقول أحدهم قولاً برأيه، ثم يبدو له خلافه، فيوجب الحرص على الحق أن ينطق بما رأى آخراً. وإذا كان فقه أحمد قد كان نقله بطريق الرواية والمشافهة عنه: فإن احتمال الاختلاف في المنقول يكون قوياً، لأن أحمد قد يُنقَل عنه رأي في مسألة، ثم يرجع عنه ولا يُعلَم مَن نقل الأول الرجوعُ فتفقد الروايتان.

بل إن الشافعي الذي كتب فقهه أو أملاه، قد وجد فيما أملاه اختلاف الأقوال حتى فيما رواه الربيع بن سليمان الذي اعتبر ناقل كتب الشافعي في آخر أدوارها، فنراه ينقل في المسألة الواحدة رأيين، ثم يضيف إليهما أنه سمع عنه غيرهما، ولم يكن ذلك مثيراً للشك في صحة النقل، بل إن الشافعي كان أحياناً يذكر احتمالين في مسألة من غير أن يرجح أحدهما على الآخر[2].

وما كان التورّع في طلب الحقيقة والإخلاص في سبيلها

---

(١) أحمد بن حنبل، لمؤلفه الإمام محمد أبو زهرة، ص ١٨٣.
(٢) نفس المصدر، ص ١٨٣، ١٨٤.

طريقاً للطعن فيها، والشك في صحة نقلها، ولو كان اختلافاً لكان قولاً واحداً، والله سبحانه وتعالى أعلم.

١٦ ـ الحنبليـــة:

الآن نريد أن نبيّن السبب الذي من أجله وصف ذلك المذهب الكريم بالشدّة مع سهولته في العقود والشروط، وهي لبّ التعامل الإنساني بين الآحاد والجماعات، وسندرس في سبيل ذلك بعض أبواب الطهارة، ولكن قبل ذلك نعرض لبعض الأسباب العامّة التي وصفت المذهب بذلك الوصف، وجعلته مثلاً للتشدّد في الدين، إذ جعلت الحنبلية وصفاً للشدّة.

ذلك لأن الإمام أحمد رضي الله عنه كان يشدّد على نفسه في كل ما يتصل بالنزاهة وشرف النفس، وحفظ الدين وصيانته، والاستمساك بالآثار السلفية والمحافظة عليها والتي طلبها من كل بقاع الأرض الإسلامية، ثم حفظها وكتبها خشية أن تشبه عليه، وأن يعرض لها النسيان، وكان يختار لنفسه الخطة الشديدة، ولغيره الخطة اللينة الرقيقة، يمتنع عن أخذ مال الخلفاء نزاهة لنفسه وإن أباح لغيره الانتفاع بها، حتى الحجّ منها، ويرى أن غلّات الدور لا زكاة فيه، ولكنه يبلغه أن بعض الصحابة أفتى بجواز أخذ الزكاة منها، فيوجبها على نفسه، ورأيه أنها ليست بواجبة، ولكنه يحتاط لنفسه ودينه دائماً[١].

---

(١) انظر أحمد بن حنبل، تأليف محمد أبو زهرة، ص ٣٥٦.

وقد وُجِدَ من أتباعه في القرن الثالث والرابع مَن أخذوا أنفسهم بذلك النحو حتى إن كثيراً ممّن كانوا يدرسون حياة أحمد ويسلكون طريقته، ويأخذون بمذهبه يغلب عليهم النسك والعبادة فينقطعون لذلك، ويشدّدون على أنفسهم، ومنهم مَن كان يُغالي فيشدّد على العامّة، ويغلظ عليهم، حتى إنه ليذكر ابن الأثير في تاريخه أنه في سنة ٣٢٣ قامت فتنة في بغداد بسبب شدة الحنابلة فأراقوا الأنبذة، وهاجموا دور القوّاد، وكسروا أدوات الغناء، وضربوا المغنيّات، وكلما رأوا رجلاً يمشي مع امرأة استوقفوهما، وسألوها عن العلاقة الرابطة بينهما، ويندر أن يسلَمَ منهم أحد، وأغلظوا على الشافعية، وعلى الشيعة في تقديس أئمتهم، مما جعل الخليفة يهدّدهم، ويُنذِرُهم، ويمنع مناظرتهم ويحملهم على الاستخفاء بمذهبهم. وبهذا أعطوا صورة لمعاصريهم، ولمَن جاء بعدهم تومىء بتشدّدهم، وتذاكر الناس بعدهم أمر هذا التشدّد، فجعلوا الحنبلية عنواناً عليه، ووصفاً له.

وقد اشتهر الحنابلة بالتشدّد في أمر الطهارة والنجاسة، حتى صار مَن يكون عنده وسوسة فيها يوصف بأنه حنبلي، وأطلق ذلك بين أهل مصر، فيذكرون الحنبلية في مقام المدح، أو المغالاة في العبادة والطهارة والنجاسة، ولقد راجعنا هذا الباب من أبواب الفقه الحنبلي، فوجدنا ما يدل على صحة الوصف، وجعل الحنبلية مرادفه للتشدّد والمبالغة في الطهارة. ووقع نظرنا على فروع كثيرة ووقفوا هم دون غيرهم من المتّبعين للمذاهب الأربعة في موقف الشدّة، ولنضرب لك بعض الأمثلة.

أ ـ فمن ذلك ماقرّروه في نجاسة سؤر الكلب وما يلِغُ فيه[1]، فلقد قرروا كما قرّر الشافعية أن الإناء الذي يشرب منه الكلب ينجس ولا يُكتفى في تطهيره بما يُكتفى به في غيره، بل لا بدّ من الغسل عدداً من المرات، وأن يُضاف إلى الماء مرة بالتراب، فيطهُر به مع الماء. والكلب والخنزير في ذلك سواء عند الحنابلة، ولكن مع اتفاقهم مع الشافعية في الكلب فإنه يروى عن أحمد رواية أخرى مشددة، فإن الشافعية يرون أن غسل الإناء من سؤر الكلب يكون بسبع إحداهنّ بالتراب الطاهر، ويوافق بعض الحنابلة الشافعية في ذلك، ولكن يروى عن أحمد أن التطهير يكون بثمان مرات، والتطهير بالتراب يكون الثامنة، لأنه رُوِي أن النبيّ ﷺ، قال: «إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات، وعفروه الثامنة في التراب»[2] وترى من هذا أن التشديد يروى عن أحمد، وله حديث مع أن أصل ذلك فيه تشدّد في ذاته، إذ أن الأصل على مذهب الشافعي، وقول بعض الحنابلة لا بدّ من سبع، ولا بدّ من التراب.

وقد استدلّ الشافعي وأصحاب ذلك الرأي، وهو الأصح، بقوله ﷺ: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم، فليغسله سبعاً، أولاهنّ بالتراب». ولقد ألحق الحنابلة الخنزير بالكلب؛ لأنه أغلظ

(١) قال المالكية والحنفية أن سؤر الكلب نجس؛ والخنزير نجس العين، وتطهير الإناء من سؤرهما كسائر أنواع الطهارات.
(٢) رواه البخاري في الوضوء، ص ٣٣، ومسلم في الطهارة، ص ٨٩، وأبو داود في الطهارة، ص ٣٧، والترمذي في الطهارة، ص ٦٨، وأحمد في المسند، ص ٢٤٥، ٢٥٣.

نجاسة منه؛ والشافعية لم يلحقوه. ولقد روى هذا الخبر مالك رضي الله عنه؛ وقال إنه مخالف للأصول لأن الله سبحانه وتعالى أباح صيده، فكيف ينجس ما يمسّه، إذ قال الله تعالى في صيده: ﴿ **وما علّمتم من الجوارح مكلبين** ﴾[1] ولذا لم يحكم بأنه موطأ ثابت، وقرر أن الكلب غير نجس، وأن نجاسته أغلظ من غيره، ولا تطهر إلّا بسبع مع التراب بواحدة منها، وأشدّ الروايات ما رُوِيَ عن أحمد أنه بثمانٍ لا سبع.

ب ـ ومن الأمثلة التي تكشف عن تشدّد المذهب الحنبلي أن المذاهب الثلاثة وغيرها من المذاهب الإسلامية لا تشترط عدداً في غير نجاسة الكلب والخنزير عند الشافعي، وأبو حنيفة ومالك لا يشترطان، عدداً في شيء بل تجزىء المكاثرة بالماء حيث تزول عين النجاسة، وآثارها من لون أو رائحة، أو يغلب على الظن زوالها إن لم يكن لها أثر، أو لها أثر تتعذّر إزالته. هذه هي المذاهب الإسلامية. أما مذهب أحمد ففيه روايتان عنه: إحداهما أنه يجب أن يغسل سبع مرات، وهي التي اختارها الخرقي، ورجّحها صاحب المغني، والثانية تجزي المكاثرة بالماء بحيث تزول عين النجاسة.

ودليل الرواية الأولى ما رُوِي عن ابن عمر أنه قال: «أُمرنا بغسل الأنجاس سبعاً»، ولأن حديث ولوغ الكلب الذي أخذ به الحنابلة يصحّ القياس عليه، فيُقاس عليه غيره من النجاسات.

---

(١) سورة المائدة، آية: ٤.

وقد قلنا إن صاحب المغني يرجّح رواية العدد، ويقول: «قال القاضي الظاهر من قول أحمد ما اختاره الخرقي، وهو وجوب العدد في جميع النجاسات. وإن قلنا بوجوب السبع ففي وجوب التراب وجهان:

أحدهما:

يجب قياساً على ولوغ الكلب.

والثاني:

لا يجب، لأن النبي ﷺ أمر بالغسل للدم وغيره، ولم يأمر بالتراب إلّا في نجاسة الولوغ، فوجب أن يقتصر، ولأن التراب إن أمر به تعبّداً وجب قصره على محله، وإن أمر به لمعنى في الولوغ للزوجة فيه لا تنقلع إلا بالتراب، فلا يوجد ذلك في غيره، والمستحب أن يجعل التراب في الغسلة الأولى لموافقة لفظ الخبر، أو ليأتي الماء عليه، فينظفه»[1]. وترى من هذا كيف كان الحنابلة مشددين، دون غيرهم من الفقهاء في اشتراط التراب في غسل كل النجاسات، حتى لا يحتمل أن يبقى لها أثر، ولم يبالغ غيرهم في التطهير تلك المبالغة.

جـ - ومن الأمثلة ما هو متصل بالمثل السابق، وهو الماء الذي ينزل من الإناء أو الشيء الذي يغسل، فقد اتفقوا على أنه نجس، لأن أجزاء النجاسة علقت به، وذلك متى كان قليلاً، وعلى ذلك إذا أصاب شيئاً آخر، فإنه ينجس، ولكن كيف يطهر؟

(١) المغني، ١/٤٦.

أيطهر بغسله سبعاً لا محالة؟ إن ذلك هو ظاهر كلام الخرقي، وقد اختاره ابن حامد لأنها نجاسة.

وظاهر كلام الخرقي أيضاً أنه يجب تطهيرها بالتراب، ولو كان المحل الذي انفصلت منه قد غسل بالتراب، لأنها نجاسة أصابت غير الأرض فيجب تطهيرها بالتراب عند مَن يوجب التطهير بالتراب دائماً، أو في الأحوال التي يكون التراب فيها ضرورياً عند مَن لا يوجبه في كل الأحوال.

وهناك وجه ثانٍ في المذهب الحنبلي، فيما إذا أصاب ماء الغسل شيئاً آخر، وهذا الوجه خلاصته أن الماء إذا كانت ماء الغسلة الأولى يجب تطهير الشيء منه بغسلته ستّاً، وإن كان ماء الثانية يكون تطهير الشيء منه بغسله خمساً، وهكذا للثالثة والرابعة يكون تطهيره بقدر الباقي، وعلّة ذلك القول أن الماء المنفصل بعض من الماء المتصل بالشيء، والشيء يطهر منه بستٍّ، فكذلك ما ينزل عليه نوعه. وإذا كان المحل المراد تطهيره قد طهّره بالتراب، فالماء الذي يغسل به بعده لا يجب تطهير ما يصيبه بالتراب، وهذا خلاف القول الأول.

وترى من هذه الأمثلة الثلاث تشديد الحنابلة في اشتراط السبع في كل النجاسات على الظاهر وتشديدهم في الماء الذي ينزل من الغسل، وتشديدهم في إلحاق الخنزير بالكلب، مع أن النص وارد في الكلب وحده، وتشديد بعضهم في اشتراط الثماني بدل السبع.

وقد نسبوا ذلك إلى أحمد بن حنبل رضي الله عنه. ولقد شدّدوا أيضاً، فجعلوا الغسل سبعاً إحداهنّ بالتراب يشمل كل أجزاء الكلب كيده ورجله وشعره، وغير ذلك من أجزائه، وقد خالفهم في ذلك غيرهم؛ لأن الحديث جاء في ولوغ الكلب على غير القياس، فلا يُقاس عليه غيره، ولا يُقاس على لعابه سائر أجزائه.

د ـ ومن الأمثلة الدالّة على تشدّد الحنابلة في الطهارة أنه إذا كان مع شخص إناءان أحدهما نجس والآخر طاهر، واشتبها عليه، ولم يكن معه ماء غير ما في الإنائين. فإنه يريق ما في الإناءين ويتيمّم، وقد خالفوا في ذلك جمهور الفقهاء، فأبو حنيفة يوجب أن يتحرّى، وما يصل إليه اجتهاده يتبعه. وكذلك الشافعي؛ لأن الظاهر أن التحرّي إذا أوصله إلى ترجيح الطهارة في أحدهما والنجاسة في الآخر، فقد ترجّح جانب الطهارة بعد هذا التحرّي، فلم يصيرا سواء، فيجب التوضؤ منه، ولا يصح التيمّم، لأنه لا ضرورة إلى الماء، وقال ابن الماجشون من المالكية يتوضأ من كل واحدة منهما وضوءاً ويصلّي.

أما الحنابلة فقد تشدّدوا وأوجبوا إراقة ماء الاثنين؛ وعلّلوا ذلك بأنه اشتبه المُباح بالمحظور فيما لا تبيحه الضرورة، فلم يجز التحرّي، وإذا كان أحدهما طاهراً بيقين، فقد عارضه أن الآخر نجس بيقين، وبعد أن حكموا بأن التحرّي غير صحيح وأن الواجب الإراقة والتيمّم ذهب فرط تشدّدهم في باب الطهارة إلى أن يشترط بعضهم على مقتضى إحدى الروايات عن أحمد أن

التيمّم قبل الإراقة غير صحيح؛ لأنه إن تيمّم قبل الإراقة فقد تيمّم، ومعه ماء طاهر بيقين، فلم يجز له التيمّم مع وجوده؛ فإن خلطهما أو أراقهما جاز له التيمّم؛ لأنه لم يبقَ معه ماء طاهر. والرواية الثانية عن أحمد أنه يجوز التيمّم قبل ذلك، واختارهما أبو بكر، وقال صاحب المغني فيه، إنه الصحيح، لأنه غير قادر على استعمال الطاهر، فأشبه ما لو كان بجوار بئر لا يمكن أن يستقي منه[1].

هـ ـ ومن الأمثلة على تشدّدهم أن بعضهم يحكمون بأن الأواني التي يستعملها المجوس وعبدة الأوثان، ونحوهم لا تستعمل قبل تطهيرها بخلاف أواني أهل الكتاب من اليهود والنصارى فإنها طاهرة تستعمل من غير حاجة إلى تطهير واجب.

والذي قال قبلهم ذلك القول أي وجوب تطهير الأواني التي يستعملها الوثنيون هو القاضي أبو يعلى، وحجّته أن آنيتهم لا تخلو أطعمتهم، وذبائحهم في حكم الميتة ولا تخلو آنيتهم من وضعها فيها. وقال أبو الخطّاب من الحنابلة: حكم آنيتهم حكم آنية أهل الكتاب وثيابهم وأوانيهم طاهرة مباحة الاستعمال ما لم تتيقن نجاستها، وهو مذهب الشافعي وسائر الأئمة، لأن النبي ﷺ توضأ هو وأصحابه من مزادة مشرك، ولأن الأصل الطهارة فلا تزول إلّا بالشك. وإن الحنابلة يرجّحون قول القاضي الذي يقرر أنها لا تستعمل قبل غسلها، لأن ظاهر كلام أحمد يدلّ عليه، فقد رُوِي

---

(١) المغني، ١/٥٢.

عنه أنه قال في المجوس: لا يؤكل من طعامهم إلا الفاكهة، لأن الظاهر نجاسة آنيتهم المستعملة في أطعمتهم.

وترى من هذا كيف يتشدّد الحنابلة فيغلبون جانب النجاسة على جانب الطهارة مع أن الأصل هي الطهارة وذلك مع التشدّد والمبالغة في الاحتياط.

و ـ ومن الأمثلة التي تدلّ على تشدّدهم في أمور الطهارة انفرادهم من بين المجتهدين بوجوب غسل اليد عند القيام من النوم بالليل، فإنه قد اختلفت الرواية عند الحنابلة بوجوب ذلك، فرُوِي عن أحمد وجوبه وهو الظاهر عنه.

واختيار أبي بكر، والحجة في ذلك قول النبي ﷺ: «إذا استيقظ أحدكم من نومه، فليغسل يديه قبل أن يدخلهما الإناء ثلاثاً، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يداه»[1]. وأمره يقتضي الوجوب ونهيه يقتضي التحريم، وعبارة «لا يدري أين باتت يداه» تدل على أن الحديث وارد في القيام من نوم الليل ولا يصحّ قياس غير الليل عليه لوجهين:

أحدهما:

أن الحكم ثبت معلّل، فلا يصحّ تعديته.

---

(١) رواه البخاري في الوضوء، ص ٢٦، ومسلم في الطهارة، ص ٨٧، ٨٨، وأبو داود في الطهارة، ص ٤٩، وأحمد في المسند. ٢/ ٢٤١، ٢٥٣، ٢٥٩.

وثانيهما:

أن الليل مظنّة النوم والاستغراق فيه، فاحتمال إصابة يده النجاسة ولا يشعر بها أكثر من احتمال ذلك في نوم النهار، ولذا قال أحمد رضي الله عنه في رواية الأثرم: «الحديث في المبيت بالليل، فأما النهار فلا بأس به»[1].

هذه هي الرواية الأولى، أما الرواية الثانية فهي أن غسل اليد عند القيام من نوم الليل مستحب، وليس بواجب، وهذا رأي جمهور الفقهاء، والحديث محمول على طلب الاستحباب لا الوجوب.

ز ـ ومن الأمثلة التي تدل على انفراد أتباع أحمد بالتشدّد في الطهارة أنهم انفردوا من بين فقهاء المذاهب الأربعة بوجوب المضمضة والاستنشاق في الوضوء فإن فقهاء المذاهب الثلاثة اتفقوا على أن المضمضة والاستنشاق من سُنن الوضوء لا من فرائضه، لأن فرائض الوضوء تبيّنها الآية الكريمة: ﴿ **يا أيّها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين** ﴾[2]، ولكن الحنابلة قرروا أن المضمضة والاستنشاق واجبان في الوضوء وجوبهما في الغسل، لأن الفم والأنف من الوجه فيجب غسلهما في الوضوء، وذلك بالمضمضة والاستنشاق ولأن النبي ﷺ قال:

---

(١) المغني، ١/٨١.
(٢) سور المائدة، آية: ٦.

«مَن توضأ فليستنشق» وروت عائشة رضي الله عنها عن النبيّ ﷺ أنه قال: «المضمضة والاستنشاق» من الوضوء، الذي لا بدّ منه، ولأن كل مَن وصف وضوء النبي ﷺ مستقصياً ذكر أنه تمضمض واستنشق، ومداومته عليهما تدل على وجوبهما، لأن فعله يكون بياناً وتفصيلاً للوضوء المأمور به.

وهذه هي الرواية التي يرجّحها الحنابلة، ومقتضاها وجوب المضمضة والاستنشاق. ولا وجوب في الوضوء وواجبين في الغسل، وهذا رأي أبي حنيفة وأبي ثور. ورأي مالك والشافعي أنهما مسنونان في الوضوء والغسل معاً، لأنهما من الفطرة، والفطرة السُّنّة.

ونرى من هذا كيف كان الراجح في المذهب الحنبلي أشدّ المذاهب في هذا الباب من الطهارة المعنوية.

حـ ـ ومن الفروع التي تدلّ على تشدّد أحمد في الطهارة أنه أفتى بوجوب الوضوء ممّن أكل لحم الإبل، أي أن أكل لحم الإبل سواء أكان نيئاً أم كان مطبوخاً، أو كان شواة، ناقض للوضوء، لا تصلح الصلاة إلا بعد الوضوء، وقد خالف في ذلك المذاهب الإسلامية الأخرى المشهورة، وقد استند أحمد على ذلك بما رواه بإسناده أن النبي ﷺ قال: «توضأوا من لحوم الإبل، ولا توضأوا

(١) رواه البخاري في الصوم، ص ٢٨، ومسلم في الطهارة، ص ٢١، وأحمد في المسند، ٢/٣١٦.

(٢) رواه أبو داود في الطهارة، ص ٢٩، والنسائي في الزينة، ص ١، وابن ماجه في الطهارة، ص ٨.

من لحم الغنم»[1]. وقد ردّ الجمهور الاستدلال بهذا الحديث، وقالوا إنه نسخ بقول الرسول ﷺ: «الوضوء مما يخرج لا مما يدخل»، ومما أورد أبو داود عن جابر أنه قال: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسّت النار».

وقد ردّ الحنابلة الحديث الأول بأنه موقوف على ابن عباس، وحديث الوضوء من لحوم الإبل أصحّ، فيقدّم عليه، وأما الحديث الثاني، فقد قال فيه المغني: وحديث جابر لا يعارض حديثنا، لصحته وخصوصه أي لكون الحديث الذي يروونه صحيحاً، وكونه خاصّاً، وحديث جابر عامّ والعامّ محمول على الخاص، ثم قال: فإن قيل فحديث جابر متأخر، فيكون ناسخاً، قلنا لا يصحّ النسخ به لوجوه أربعة:

أحدها:

أن الأمر بالوضوء من لحوم الإبل متأخر عن نسخ الوضوء مما مسّت النار أو مقارن.

الثاني:

أن أكل لحوم الإبل إنما نقض الوضوء لكونه من لحوم الإبل لا لكونه مما مسّت النار، ولهذا ينقض، وإن كان نيئاً، فنسخ إحدى الجهتين لا يثبت نسخ الأخرى.

(١) رواه أبو داود في الطهارة، ص ٧١، والترمذي في الطهارة، ص ٦٠، وابن ماجه في الطهارة، ص ٦٧، وأحمد في المسند، ٤/٢٥٨، ٣٥٢، ٣٩١.

الثالث:

أن خبر جابر عامّ والعامّ لا ينسخ به الخاص، لأن من شروط النسخ تعذّر الجمع، والجمع بين الخاص والعامّ يمكن بتنزيل العامّ على ما عدا محل الخاص.

الرابع:

أن خبر النقض صحيح مستفيض ثبتت له قوة الصحة والاستفاضة والخوض، وغيره ضعيف...»[1]، وترى من هذا أن أحمد رحمه الله انفرد من بين الأئمة بإثبات أن لحم الإبل، ينقض الوضوء.

أما ألبانهـا فقد رُوِي عنه بشأنها روايتان إحداهما أنها تنقض الوضوء لما رُوِي من أن النبي ﷺ قال: «توضأوا من لحوم الإبل وألبانها»[2]، وفي لفظ أن النبي ﷺ سُئِلَ عن ألبان الإبل فقال: «توضأوا من ألبانها». والرواية الثانية في ألبان الإبل لا ينقض في تناولها الوضوء. ولقد بيّن المغني في سرد كلامه الحكمة في نقض الوضوء من لحم الإبل فقال: وخصّ ذلك بلحم الإبل، لأن فيه من الحرارة، والزهومة ما ليس في غيره.

وقد قال بعض الحنابلة أن لحم الإبل من شأنه أن يوجِد في القلب قسوة، وأن العرب كانوا يفرِطون فيه، وكان يصحب أكله

---

(١) المغني، ١/١٧٩.

(٢) سبق تخريجه.

الشراب ونحوه قبل تحريمه، فكان من الواجب أن يجدّد الوضوء إذا أقبل على الصلاة ليكون ذلك حدّاً فاصلاً، بين شهوة البطن، وبين عبادة الله سبحانه وتعالى.

وبذلك يحقّ للشعوب الإسلامية أن يجعلوا الحنبلية وصفاً لكل متشدّد في دينه.

١٧ ـ انتشار المذهب الحنبلي:

قلّ المعتنقون لمذهب أحمد في كل البلاد الإسلامية في الأعصر السابقة، حتى أنهم لم يكثروا في سواد أمة قطّ في الماضي، ومع كثرة العلماء في هذا المذهب ومع قوّتهم في الاستنباط والاستدلال، وإطلاقهم لأنفسهم الحرية في الاستنباط وإن تقاصرت الهِمَم في بعض العصور، كان أتباع المذهب من العامّة قليلاً، حتى أنهم لم يكونوا سواد شعب من الشعوب، وقتاً من الأوقات إلا ما كان من أمرهم في نجد، في القرن الماضي، ثم في بلاد الحجاز كلها في القرن الأخير، وكان مما يثير الفكر أن كان فيه الفطاحل من العلم، ولم يكن لهم من العامّة أتباع، حتى لقد قال بعضهم في ذلك[1]:

يقولون لي قد قلّ مذهب أحمد
وكلّ قليل في الأنام ضئيل
فقلت لهم مهلاً غلطتم بزعمكم
ألم تعلموا أن الكرام قليل

---

(١) انظر أحمد بن حنبل، لمؤلفه الإمام محمدأبو زهرة، ص ٤٠٦.

وما ضرّنا أنّا قليل وجارنا
عزيز وجار الأكثرين ذليل

وهنا يُثار سؤال: لِمَ كانت هذه القائلة؟ ولقد أثار الباحثون ذلك السؤال وتصدّوا للإجابة عنه، وقد أجاب ابن خلدون عنه، فقال: «وأما أحمد بن حنبل فمقلّده قليل، لبُعد مذهبه عن الاجتهاد، وأصالته في معاضدة الرواية، والأخبار بعضها ببعض، وأكثرهم بالشام والعراق من بغداد ونواحيها، وهم أكثر الناس حفظاً للسُنّة، ورواية الحديث»[1].

وإن ذلك لا يصلح تعليلاً لهذه العلّة، لأن الأصل غير صحيح، فليس ذلك المذهب قليل الاجتهاد، فقد علمنا أنه المذهب الذي فتح باب الاستنباط على مصراعيه في غير النص، وأن كثرة المتقدمين، أو كلهم هم الذين قرروا أن باب الاجتهاد المطلق لا يغلق قطّ، وأنه ظهر فيه العلماء الذين درسوا أعراف الناس في العصور المختلفة، ووءاموا بينها وبين مصادر الشرع، واستنبطوا تحت ظل الكتاب والسُنّة ومن أضوائهما أحكاماً صالحة متناسبة، وإن مصر عندما أرادت تعديل المعمول به في الأحوال الشخصية والوقوف والمواريث والوصايا وجدت في هذا المذهب مَعيناً لا ينضب من الأحكام الصالحة، فاقتبست منها الكثير، بل لقد اقتبس منها ما يُعدّ تجديداً للمعمول به تجديداً يوافق بعض المطالب الاجتماعية التي يطالب بها بعض الباحثين في

---

(١) انظر أحمد بن حنبل، للإمام أبو زهرة، ص ٤٠٦، ٤٠٧.

الاجتماع، فلقد اقترحت لجنة الأحوال الشخصية التي أُلِّفت (سنة ١٩٢٦) العمل به فيما يتعلق بلزوم شروط الزواج التي تشترطها المرأة كألّا يتزوّج عليها ونحو ذلك، ولكن لم يؤخذ بذلك الاقتراح، لأنه تجديد لم تكن قد تهيأت الأذهان له[1].

وإن سلّمنا صحة هذه الدعوى التي يدّعيها ابن خلدون تسليماً جدلياً، فقررنا أن الاجتهاد في المذهب الحنبلي قليل، مع أن كل الأسباب التي بين أيدينا تناقض ذلك، فلن نسلّم أن العامّة يتّبعون المذاهب لقلة الاجتهاد أو كثرته، إنما العامّة يتّبعون المذاهب لوجود الدُّعاة إليها، وذوي السلطان المعتنقين لها، وعندئذ يكون العامّة تابعين لها، وقد توجد أحوال أخرى غير السلطان أذاعت المذاهب أو أخملته عند العامّة، ولكنها شؤون تتصل بسياسة الاجتماع وشؤون الجماعة، واتصال الإمام والمُفتين في مذهبه بهم، وليس لكون الاجتهاد قليلاً أو كثيراً دخل في القلّة أو الكثرة، لأن العامّة لا يدرسون الدليل، ويعرفون قوة الاجتهاد فيه وضعفه، ولكنهم يتّبعون لثقتهم بالقائل، وفهمهم لما يقول، وعدم اشتهاره بينهم بالزيغ في العقيدة أو الانحراف في الدين[2].

وإذا لم يصلح ما ذكره ابن خلدون سبباً لقلّة أتباع هذا المذهب من العامّة، فلنبحث عن الأسباب في غير ذلك، فإن القلّة ثابتة لا ريب في ذلك، والواقع أن جملة أمور تضافرت فمنعت ذلك المذهب الخصب من الذيوع والانتشار بين العامّة،

---

(١) نفس المصدر، ص ٤٠٧.
(٢) انظر ابن حنبل، لمؤلفه أبو زهرة، ص ٤٠٧، ٤٠٨.

ومن هذه الأسباب أنه جاء آخر المذاهب الأربعة وجوداً، وكان أحمد وأتباعه من بعده لا يقرَبون السلطان ولا يحبّون الولاية، ولا يسعون إليها، ولا يريدونها تقليداً لإمامهم، واتّباعاً لمسلكه، وإذا كان سلطان القضاة قد كان له أثر في نشر مذهب الحنفية بين أهل العراق، ومذهب مالك بالأندلس والمغرب، فإن عدم تولّي الحنابلة بين العامّة، وإن كان له علماء اجتهدوا فيه، وأخلصوا النيّة في اجتهاده. وإذا كان أبو حنيفة قد جافى السلطان، ولم يقبل له ولاية، فإن تلاميذه في حياته، ومن بعده تولّوا القضاء، فزفر تولّى في حياته قضاء البصرة، وأبو يوسف ومحمد توليا القضاء للرشيد، وكان أبو يوسف القاضي الأول للدولة لا منافس له، أما أحمد رحمه الله فلم يتولَ ولاية، وكذلك تلاميذه من بعده، وقليل منهم مَن تولّى القضاء بعد توالي طبقات لم يتولّه منها أحد، ولقد لاحظ هذا المعنى ابن عقيل الحنبلي، فقال: «هذا المذهب إنما ظلمه أصحابه، لأن أصحاب أبي حنيفة والشافعي إذا برع أحد منهم في العلم تولّى القضاء، وغيره من الولايات، فكانت الولاية سبباً لتدريسه، واشتغاله بالعلم، فأما أصحاب أحمد، فإنه قلّ منهم مَن تعلّق بطرف من العلم إلا أخرجه ذلك إلى التعبّد والزهد، لغلبة الخير على القوم، فينقطعون عن التشاغل بالعلم[١].

ومن الأسباب التي كان لها أثر في عدم ذيوع المذهب بين العامّة أن الحنابلة الذين اتّبعوا أحمد في حياته، وكثروا بعد وفاته،

---

(١) المناقب، لابن الجوزي، ص ٥٠٥.

لِما نال من المنزلة بسبب المحنة[1] الكبرى التي نزلت به كانوا متعصبين أشدّ ما يكون التعصّب، وإن التعصّب من العالِم يجعله يذود عمّا يؤمن به الدليل. أما العامّة فإن تعصّبهم يجعلهم يتمسكون بألفاظ لا يفهمون مقاصدها، ولا يدركون مراميها، وقد وجدنا التعصّب عند الخوارج دفعهم إلى الاستمساك بألفاظ، والقتال دونها، وأباحوا دماء المسلمين لأجلها، وذلك لأن الفكرة انتقلت من الخاصّة إلى العامّة من البدو، وإن ذلك التعصّب قد حدث في آخر حياة أحمد ومن بعده من عدد كثير في بغداد وغيرها من بلاد العراق، وكان موضوع مناقشة خلق القرآن، فخاضوا في هذه المسألة على غير علم، وحتى لقد كان يكفي أن يقول الرجل: غير مخلوق. حتى يُستجاز قوله، وإن تردّد ولو للتروّي نُبذ ورُدّ.

ولقد استنكر المفكّرون من الأمة تلك الحال، حتى لقد ألّف ابن قتيبة الذي كان يعيش في ذلك العصر رسالة وصنّف فيها كيف كانت الاختلافات تجري بحدّة وعنف بين الذين لا يعلمون في هذه المسألة ويتكلمون من غير بيّنة، وكيف كان المحدّثون وعلى رأسهم الحنابلة يكفّرون، أو يحكمون بالبِدعة على كل مَن لا ينطق بكلمة قديم مضافة إلى أيّ شيء يتصل بالقرآن.

وقال في وصف المحدّثين من الاختلاف أمراً خُصَّ بأصحاب الحديث الذين لم يزالوا بالسُنّة ظاهرين، وبالاتباع

---

(١) وهي القضية التي سبّبها المعتزلة في عهد المأمون، وهي خلق القرآن، وسوف تأتي بالتفصيل.

قاهرين، يُداجون بكل بلد، ولا يداجون ويستتر منهم بالنِحَل، ولا يستترون، ويصدعون بحقهم الناس، ولا يستغشون، لا يرتفع بالعلم إلا مَن رفعوا، ولا يتّضع فيه إلا مَن وضعوا، ولا تسير الركبان إلا بذكر مَن ذكروا، إلى أن كادهم الشيطان بمسألة لم يجعلها الله تعالى أصلاً في الدين ولا فرعاً، في جهلها سعة، وفي العلم بها فضيلة، فنما شرّها وعظم شأنها، حتى فرّقت جماعتهم، وشتّت كلمتهم، ووهّنت أمرهم، وأشمتت حاسديهم»(١).

وهذه المسألة التي كانت بها هذه الشدّة واللجاجة في الخصومة والعداوة، هي مسألة خلق القرآن، فإنها كانت محنة لأحمد في حياته من الأمراء والخلفاء، ثم كانت محنة الفكر من بعده. فالعامّة لا يقبلون قولاً من أحد إلّا إذا قدّمه بوصف القِدَم لما يتّصل بكتاب الله تعالى.

ويصف ذلك ابن قتيبة وهو ممّن شاهد وعاين، فيقول: «ربما ورد الشيخ المِصْرَ، فقعد للحديث... فيبدأونه قبل الكتاب بالمحنة، فالويل له إن تلعثم، أن تمكّث أو سعل، أو تنحنح قبل أن يعطيهم ما يريدون، فيحمله الخوف من قدحهم فيه، وإسقاطهم له على أن يعطيهم الرضا، فيتكلم بغير علم؛ ويقول بغير فهم، فيتباعد من الله في المجلس الذي أمل أن يتقرّب فيه، وإن كان ممّن يعقد على مخالفتهم سامَ نفسه إظهار ما يحبّون ليكتبوا عنه. وإن رأوا حدثاً مسترشداً؛ أو كهلاً متعلماً سألوه؛ فإن قال لهم: أنا أطلب حقيقة هذا الأمر؛ وأسأل عنه، ولم يصحّ لي

(١) انظر أحمد بن حنبل، للإمام أبو زهرة، ص ٤٠٩، ٤١٠.

شيء بعد، وإنما صدّقهم عن نفسه، واعتذر بعذره ـ والله يعلم صدقه ـ كذّبوه، وآذوه وقالوا: خبيث فاهجروه ولا تقاعدوه»[1].

ونرى من هذا أن هذه المسألة المتشابهة على العامّة سرت إليهم، وخاضوا فيها، ثم انساب بعضهم إلى الكلام في غيرها مما يقاربها، كالصفات، حتى كان منهم المشبّهة والمجسّمة، وهم ينتسبون إلى أحمد، وأحمد منهم براء، وقد سمّي هؤلاء بالحشوية والمشبّهة والمجسّمة. ولسنا نقول أن العامّة من الحنابلة كانوا جميعاً يقولون تلك المقالات الفاسدة، بل كان منهم مَن قال، وإن ضَؤُلَ عدده، وما ذاك إلا لأن العامّة خاضوا فيما لا يَحْسُنُ الخوض فيه، فكان ذلك من أسباب بُعْد كثيرين.

ومن الأسباب أن الحنابلة كانوا يتشددون كل التشدّد في الاستمساك بما جاء في الفروع الفقهية، وقد أثاروا الفتنة في أوقات كثيرة مما جعل الأمراء وغيرهم يتشدّدون في مقاومتهم، وجعل الشافعية بشكل خاص ينازلونهم. ولننقل لك خبر فتنة أثاروها في سنة ٣٢٣ هـ، وهذا نص ما جاء عنها في تاريخ الكامل لابن الأثير: «وفيها (أي سنة ٣٢٣ هـ) عظم أمر الحنابلة، وقويت شوكتهم، وصاروا يكسبون دور القوّاد والعامّة، وإن وجدوا نبيذاً أراقوه، وإن وجدوا مغنيّة ضربوها وكسروا آلة الغناء، واعترضوا في البيع والشراء، ومشي الرجل مع النساء والصبيان، فإذا رأوا ذلك سألوه عن الذي معه مَن هو؟ فأخبرهم، وإلا ضربوه، وحملوه إلى صاحب الشرطة، وشهِدوا عليه بالفاحشة، فأرهجوا بغداد،

---

(١) انظر الاختلاف في اللفظ، ص ٦٢.

فركب بدر الخرشني، وهو صاحب الشرطة، عاشر جمادى الآخرة، ونادى في جانبي بغداد في أصحاب أبي محمد البربهاري: الحنابلة، لا يجتمع منهم اثنان، ولا يناظرون في مذهبهم ولا يصلّي معهم إمام إلّا إذا جهر ببسم الله الرحمن الرحيم في صلاة الصبح والعشاءين فلم يَغْذُ فيهم، وزاد شرّهم وفتنتهم، واستظهروا بالعميان الذين كانوا يأوون إلى المساجد، وكانوا إذا مرّ بهم شافعي المذهب أغَرُّوا به العميان، فيضربونه بعصيهم، حتى يكاد يموت فخرج توقيع الراضي بما يقرأ على الحنابلة ينكر عليهم فِعْلَهم، ويوبّخهم باعتقاد التشبيه وغيره، فمنه: تارة تزعمون صورة وجوهكم القبيحة السمجة على مثال ربّ العالمين، وهيئتكم الرذلة على هيئته، وتذكرون الكفّ، والأصابع، والرجلين... والصعود إلى السماء، والنزول إلى الدنيا، تعالى الله عمّا يقولون، الظالمون والجاحدون علوّاً كبيراً، ثم طعنكم على خيار الأمة، ونسبتكم شيعة آل محمد ﷺ إلى الكفر والضلال، ثم استدعاؤكم المسلمين إلى الدين بالبِدَع الظاهرة، والمذاهب الفاجرة التي لا يشهد بها القرآن، وإنكاركم زيارة قبور الأئمة، وتشنيعكم على زوّارها بالابتداع وأنتم مع ذلك تجتمعون على زيارة قبر رجل من العوّام، ليس بذي شرف ولا نسب، ولا سبب برسول الله ﷺ، وتأمرون بزيارته وتدعون له معجزات الأنبياء، وكرامات الأولياء، فلعن الله شيطاناً زيّن لكم هذه المنكرات، وما أغواه. وأمير المؤمنين يقسم بالله قسماً جهداً يلزمه الوفاء به، لئن لم تنتهوا عن ذموم مذهبكم، ومعوجّ طريقتكم ليوسعنّكم ضرباً وتشريداً وقتلاً وتبديداً، وليستعملنّ السيف في

رقابكم والنار في منازلكم ومَحَالكم»[1].

ونرى من ذلك الخبر، كيف تشدّد العامّة من الحنابلة، حتى أثاروا حنق الدولة، وحتى ثار ضدّهم الشافعية، ولهم في ذلك الإبان منزلة بين الناس، ثم انظر كيف رُمِيَ أولئك العامّة المنسوبون إلى أحمد بالتشبيه، والتجسيد، وكل ذلك فوق نفرة العامّة من العنف والإزعاج، واضطراب حبل الأمور. وبذلك كان لهم خصوم، واضطروا لأن يخضعوا، ويذلّوا، ويقلّوا تحت سلطان تلك الخصومات المتفرقة، خصومة من العامّة، وخصومة من فقهاء ذوي قِدَم في الجدل في المناظرة، وهم الشافعية، وخصومة من علماء الكلام، وخصومة من السنيِّين أنفسهم، عندما كثرت أفكار الحشوية بين الحنابلة، وأخيراً خصومة من الدولة تضطهدهم في كل مكان، ولم يكن شأن ذلك الاضطهاد كشأن محنة أحمد، فإن محنة أحمد كانت ضدّ الجماهير، وعلى غير رغبتهم، وأما الاضطهاد في هذه المرة، فكان استجابة للعامّة الذين نفروا من اضطرابهم وإزعاجهم، وتخريبهم.

ومن الأسباب في عدم نشر المذهب الحنبلي أن البلاد الإسلامية عندما أخذ ذلك المذهب يذيع وينمو قد اعتنقت مذاهب مختلفة، فالمذهب الحنفي كان في العراق، والشافعي كان في الحجاز والشام ومصر، والمالكي كان في المغرب وغير ذلك، وقد جاء أحمد بعد هؤلاء الأئمة، فجاء مذهبه بعد مذاهبهم، ولكي يسود كان يجب أن يزيلها من طريقه، أو يضعف شأنها، ولم يكن

(١) الكامل، لابن الأثير، ٨/٩٩.

في معتنقيه تلك القوة، ولم يكن من الدولة عون، بل كانت أحوال معتنقيه تنفر الناس والدولة، فاجتمع له ضعف من العامّة الذين اعتنقوه، ومحاربة من الناس والسلطان، وعدم وجود فراغ يملأه[1].

وهكذا تضافرت الأسباب فجعلت أتباع ذلك المذهب من الناس قليلاً، وإنه في الحقيقة لولا أصحاب أحمد الذين تتلمذوا له، وجمعوا أفكاره ومسائله، ثم دوّنوا كل ما تصدّى لبيانه من أحكام فقهية ونقلوا إلى تلاميذه لمات مذهبه، كما مات مذهب الأوزاعي بالشام، ومذهب الليث بمصر. ولولا العلماء الذين نبغوا في هذا المذهب في كل الأجيال، جيلاً بعد جيل ما وجد الناس ذلك العلم الغزير الذي يتدارسه الناس، ويرون فيه الخصب الفكري والحرية الطليقة تحت ظل كتاب الله وسُنّة رسول الله ﷺ، وما وجدنا ذلك التراث من الفقه الحنبلي الذي كان علاجاً لإصلاح الأوقاف، وتنظيم الوصايا والمواريث. وقد انتشر المذهب في أول مرة في العراق وبعض بلاد ما وراء النهر، وكانت له في بعض الأوقات غلبة في بغداد، ولكن لم تلبث أن ضعفت بسبب الفتن التي كان يثيرها تشدّد بعض الأتباع من العامّة، واتخاذ العنف سبيلاً لإظهار ذلك، ثم قلّ المقلّدون له[2].

أما في عصر مصر فإنه لم يظهر فيها إلا في القرن السابع، ولقد قال السيوطي في حُسْن المحاضرة في الحنابلة ما نصّه:

---

(١) انظر أحمد بن حنبل، لمؤلفه، ص ٤١٣.
(٢) المصدر المذكور.

«وهم بالديار المصرية قليل جدّاً، ولم أسمع بخبرهم فيها إلا في القرن السابع وما بعده، وذلك أن الإمام أحمد رضي الله عنه كان في القرن الثالث، ولم يبرز مذهبه خارج العراق إلا في القرن الرابع، وفي هذا القرن مَلَكَ العبيديون مصر، وأفنوا مَن كان بها من أئمة المذاهب الثلاثة قتلاً، ونفياً وتشريداً، وأقاموا مذهب الرفض والشيعة، ولم يُـزالوا منها إلاّ في أواخر القرن السادس، فتراجعت إليها الأئمة من سائر المذاهب، وأول مَن علمت من الحنـابلة حلوله بمصـر الحافظ عبـد الغني المقدسي صـاحب العمدة[1].

وترى من هذا أن المذهب الحنبلي ما جاوز ربوع العراق قبل القرن الرابع. ولما جاء إلى مصر في ذلك الإبّان، كانت الدولة الفاطمية. ولما زالت تلك الدولة خلَفَتْها الأيوبية، وكان ملوكها شديدي التعصّب للمذهب الشافعي، فحاربوا غيره من المذاهب، فلم يسمحوا لغيره من المذاهب، إلا ما كان له تأييد من العامّة، كالمذهب المالكي، ولم يكن للمذهب الحنبلي ذلك النفوذ من قبل، وقد كانت المعركة بين الحنابلة والشافعية في بغداد في القرن الرابع، فلم يكن ثمّة سبيل لذيوعه في تلك الديار، وخصوصاً أنه قد اشتهر العامّة من الحنابلة بالتشدّد في الأمر الذي يعتقدونه، واتخذوا العنف ذريعة لإظهار ذلك التشدّد.

ولما أخذ نفوذ الدولة الأيوبية يضعف أخذ ذلك المذهب ينتشر في مصر، ولقد جاء في الخطط المقريزية: «أنه لم يكن له

(١) أبو زهرة، ص ٤١٤.

وللمذهب الحنفي الكبير ذِكْرٌ بمصر في الدولة الأيوبية، ولم يشتهر إلا في آخرها».

ولقد كان كثيرون من علمائهم يأوون إلى دمشق وغيرها من الأمصار الإسلامية، وأولئك هم الذين قاموا على ذلك المذهب وخدموه، ونقلوه، وفسّروه. وأكثروا من تخريج المسائل عليه.

ولقد حمل ذلك المذهب إلى الحرمين الشريفين وإلى سائر ربوع الحجاز النجديون عندما انتزعوها من السلطان الشريف الحسين، وعلّموا سكان الحجاز أحكام دينهم بعد أن جهلوها زمناً طويلاً، وقد كان ذلك المذهب هو مذهب آل سعود الذين حكموا بلاد نجد، ثم انتقل سلطانهم على يد عبد العزيز آل سعود إلى سائر بلاد العرب، وكان لهم شرف سدانة البيت الحرام، فنقلوا المذهب الحنبلي معهم إلى تلك البلاد[١].

وإنما كان هؤلاء حنابلة، لأنهم وهّابيّون قد اعتنقوا في العقائد والفقه، مذهب عبد الوهاب الذي ظهر في القرن الثاني عشر الهجري، وهو يعتنق فيه مذهب ابن تيمية في العقائد والفقه. ومذهب ابن تيمية في العقائد هو مذهب جمهور المسلمين، وهو يمنع التوسّل والوسيلة، ويمنع التقرّب بالموتى، ولو كانوا من الصلاح والتقوى في حياتهم. ومذهبه في الفقه هو مذهب الإمام أحمد مع بعض المسائل أفتى بها، وانفرد فيها بالإفتاء، ولم يكن فيها مقلّداً لأحد، بل كان متّبعاً، لكتاب الله وسُنّة رسول الله ﷺ.

---

(١) انظر أبو زهرة، ص ٤١٠، ٤١٦.

ولقد كان في النجديين شدّة العامّة من الحنابلة التي ظهرت في القرن الرابع، ولذا بدر منهم بعض العنف أحياناً في أول تولّيهم سدانة البيت الحرام، وقيامهم حرّاساً على ذلك البيت الأمين[1].

ولكن حكمة ذلك الملك الكريم، وحُسْن كياسته، ورياضته لنفسه قد أخفت حدّتهم، وأظهرت تقواهم، فجمع الله لهم مع فضل التقوى حُسْن المعاملة، ولطف الأئمة.

١٨ ـ آراء الإمام أحمد بن حنبل:

لم يكن أحمد بن حنبل من الرجال الذين عكفوا على دراسة المِلَل والنِحَل والفِرَق المختلفة ومجادلتهم، ولم يكن ممّن يستجيزون العكوف المطلق على الدراسات العقلية، غير مستندة إلى أصول من كتاب أو سُنّة، ولم يكن يستبيح لنفسه الجدل في أيّ صورة من صوره، لأن الحقائق لا تُطمَس إلّا بمثارات الجدل، ولا تذوب إلا في حَمْوَة الخصومة البيانية، ولأنه فهم العلم طلباً للحقائق، ودراسةً للمأثور، وليس غلاباً ولا نزالاً، ولا اعتراكاً بالأقوال، كاعتراك الجند بالسيوف، ولأن مَن جعل طلب هذا العلم الديني بالجدل، فقد جعل دينه هدفاً للخصومات، وغرضاً لسِهام الطعن، وليس هذا ما يتدنّى إليه إمام السُنّة أحمد بن حنبل رضي الله عنه.

وحين عكوف أحمد رحمه الله على دراسة السُنّة وحدها، وعلم الدين وفقهه عن طريق المأثور عن الرسول ﷺ كانت تجري

---

(١) المصدر المذكور، ص ٤١٦.

قريباً منه معارك الجدل الكلامي في العقائد، ومعارك الجدل حول الخلافة والخلفاء السابقين، والمفاضلة بين الصحابة، وأحمد كان يتحامى الخوض، ويذر الخائضين في خوضهم، وكلٌّ ميسَّرٌ لما خُلِقَ له، وكلها قوى عقلية تؤدي عملاً إسلامياً قد يكون له ثمرات طيبة، وقد تكون عقيمة الأثر، وقد يكون إثمها أكبر من نفعها، وشرّها أكبر من خيرها.

ولكن الزمن ومُلابساته لا تترك أحمد في هذا العلم الديني بعيداً عن مَثار الخلاف، ومتنازَعِ الأهواء، ومضطرب الفكر، بل تجري العوامل المختلفة لحَمْلِه على القول فيما يخوضون فيه، هذه العوامل أدبية معنوية ثم مادية تقرن بقوة السلطان إذ حمل المأمون الفقهاء والمحدّثين على أن يقولوا مقالته في القرآن إن طوعاً أو كرهاً، وحسب أن ذلك القول هو الدين لا منجاة للمؤمن إلا أن يعتنقه، وأن على مَن بيده الأمر أن يحمل الناس على ذلك القول طوعاً أو كرهاً.

ولقد كان أحمد كأكثر علماء السُنّة يُنزِلون الصحابة منازلهم، ولا يطعنون في أحد منهم، احترازاً من أن ينالوا بسوء مَن شُرِّفوا بفضل الصحبة، واختصّوا بمنزلة مجالسة النبيّ ﷺ، والاقتباس من هديه، ويسلكون مسالك التابعين الذين تلقّوا علم أولئك الصحابة، فلا يخوضون في السياسة، ولا يناوئون الحكّام، بل ينصرفون إلى العلم كما انصرف أولئك العليّة من التابعين، سواء في ذلك مَن كانوا راضين عن أساليب الحكم الذي أعقب حكم الخلفاء الراشدين، ومَن كانوا ساخطين. فابن المسيّب

والحسن البصري وغيرهما من التابعين الذين لم يرتضوا الحكم الأموي، قد سكنوا إلى فضل الطاعة، ولم يفارقوا الجماعة، واتجهوا إلى العلم، وهداية الناس.

وكذلك سلك أحمد رضوان الله عليه، فهو لم يخض في السياسة، ولم يحرّض على خروج، بل استنكر الخروج، ولكن الأحاديث في المفاضلة بين الصحابة كانت مستفيضة في كل مكان، وكل نادٍ، حتى أن المأمون في مجلس مناظرته كان يثير ذلك، ويعلن تفضيل عليٍّ على سائر الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، ويتصدّى لبيان ذلك، ويناقش مَن يناقش، ويقرن نزعته الشيعية هذه بالعملٍ، فَيَهُمُّ أن يَعِدَ بالخلافة من بعده لبعض أولاد علي، إذ يعهد فعلاً، ثم يموت مَن يَعِدُ إليه، ولعله يكون قد رجع عن نزعته، فعهد بالخلافة من بعده لأخيه المعتصم.

وسوف يأتيٍ الكلام مفصّلاً في المحنة وأسبابها في عهد هؤلاء الخلفاء بدايةً من عصر المأمون حين اعتنق مذهب المعتزلة وأصبحوا لسانه الذي يتكلم به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي عليها.

وإذا كان أحمد رحمه الله بما آل إليه من الإمامة في الحديث قد صار المقصود بالسؤال عن هذا، والمطلوب بيان طريقة السلف فيه. فقد تصدّى لبيان منازل الصحابة، ووجوب الطاعة، وعدم جواز الخروج على الخلفاء، ومضار الخروج والفتن.

ولهذا نرى لأحمد رضي الله عنه آراء في العقائد، وآراء في السياسة، ونرى ضرورة بيانها إجمالاً.

١٩ ـ آراؤه حول بعض العقائد:

لقد كان في هذا العصر تُثار مسائل متّصلة بالعقائد الإسلامية، يثيرها كبار الفِرَق الإسلامية، وينشرونها بين جماهير المسلمين، وأولئك لا يثقون إلّا بعلم الفقهاء والمحدّثين، فلا يسألون غيرهم عنها، ولا يجدون ما يجلو الشبهة عند غيرهم، ومن هذه المسائل، مسألة حقيقة الإيمان، ومسألة القدرة وأفعال الإنسان، وإرادته بجوار إرادة الله سبحانه وتعالى، والذنوب وأثرها في الإيمان، وكون مرتكب الكبيرة من أهل القِبلة يدخل الجنة أو يُخلَّد في النار، ثم مسألة الصفات ومعها مسألة المسائل التي شغلت العصر، ورفعت أحمد، وهي مسألة خلق القرآن، وتبعها مسألة رؤية الله، وهكذا فهذه خمس مسائل، نرجو أن نجلي رأي أحمد فيها، في بيان موجز من غير تفصيل.

أ ـ الإيمان:

ذكرنا هذه المسألة، لأن مسألة الإيمان من المسائل التي جرى حولها الخلاف، وأثارته الفِرَق المختلفة. فالجهمية يرون أن الإيمان هو المعرفة، وإن لم يصحبها عمل، ولم يصرّحوا بوجوب الإذعان. والمعتزلة يرون الأعمال جزءاً من الإيمان بحيث إن مَن يرتكب الكبائر لا يكون مؤمناً، وإن اعتقد بالوحدانية وشهد أن محمداً رسول الله ﷺ، ولكنه لا يكون كافراً بل هو في منزلة بين

المنزلتين، بحيث إن مرتكب المعاصي لا يكون مؤمناً، بل يكون كافراً، وهكذا.

ولقد كان لا بدّ أن يتكلم الفقهاء والمحدّثون في هذه المعاني بطريقتهم، وهي الاعتماد على الكتاب والسُنّة. دون الاعتماد على المجرد المجرد، ولقد اختلفوا في ذلك على آراء، وإن لم تكن متباعدة، فأبو حنيفة يرى أن الإيمان هو الاعتقاد الجازم، والإذعان، ووجود أمارة حسيّة تدل على ذلك الاعتقاد، وهذه الأمارة هي النطق بالشهادتين، ولا يعدّ العمل جزءاً من الإيمان، ولا يُعدّ الإيمان إلا حقيقة مجرّدة إن وُجِدَت كانت كاملة، فلا يقبل الزيادة والنقصان، فإيمان أبي بكر كإيمان سائر الناس، ولكنه يفضل عليهم بالعمل، وبشهادة النبيّ ﷺ له بالجنة كغيره من العشرات الذين بشّرهم رسول الله ﷺ بها، لأن تفاوت المؤمنين في الأقدار بعد ذلك يكون بالعمل والأخذ بالأوامر واجتناب النواهي[1].

وقال مالك: إن الإيمان هو التصديق والإذعان، ولكنه يزيد لأن القرآن الكريم صرّح بأن بعض الذين آمنوا قد ازدادوا إيماناً، وقد كان يقول إنه أيضاً ينقص، ولكنه وجد القرآن الكريم صرّح بأن الإيمان يزيد، ولم يصرّح بأن الإيمان ينقص، فكفّ.

أما أحمد بن حنبل رضي الله عنه فهو يقرّر في عدة مواضع أن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص، فقد جاء في كتاب

---

(١) انظر أبو زهرة، ص ١٣١، ١٣٢.

المناقب لابن الجوزي أن أحمد رضي الله عنه كان يقول: «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، والبرّ كلّه من الإيمان، والمعاصي تُنقِص مَن الإيمان. ويقول: صفة المؤمن من أهل السُنّة والجماعة، مَن شهد أن لا إلّه إلّا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأقرّ بجميع ما أتت به الأنبياء والرُّسُل، وعقد قلبه على ما ظهر من لسانه، ولم يشك في إيمانه»[1].

ويقول في موضع آخر: «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، زيادته إذا أحسنت، ونقصانه إذا أسأت، ويخرج الرجل من الإيمان إلى الإسلام، فإن تاب رجع إلى الإيمان، ولا يُخرِجُه من الإسلام إلى الشرك بالله العظيم، أو يردُّ فريضة من فرائض الله جاحداً لها، فإن تركها تهاوناً بها وكسلاً كانت في مشيئته، إن شاء عذّبه، وإن شاء عفا عنه[2].

وإن هذا الكلام يستفاد منه أن الحقائق ثلاث!! إيمان، وإسلام، وكفر، وأن الإسلام وسط بين الإيمان والكفر، ويشير إلى أن الإيمان لا يكون معه عصيان، ويشير إلى أنه إن حصل العصيان يكون الشخص مسلماً، لا يسمّى مؤمناً، وهنا نجده يتقارب من المعتزلة، ولكنه سرعان ما يبتعد عنهم، لأنهم يرون أن مَن يموت عاصياً يخلد في النار، وأحمد يفوّض أمر مَن يموت عاصياً إلى ربّه، فإن شاء عفا عنه، ومصيره إلى ربه، إن شاء عذّبه، وإن شاء عفا عنه.

---

(١) المناقب، لابن الجوزي، ص ١٦٥.
(٢) المناقب، لابن الجوزي، ص ١٦٨.

وأحمد كهؤلاء الفقهاء السالفين في هذا الأمر، ولم يشذّ عن طريقهم، والنصوص المنقولة عنه في هذا كثيرة، فهو يقول في وصف المؤمن: «أرجأ ما غاب عنه من الأمور إلى الله، وفوّض أمره إلى الله، ولم يقطع بالذنوب العصمة من عند الله، وعلم أن كل شيء بقضاء الله وقدره، الخير والشر جميعاً، ورجا لمحسن أمة محمد، وتخوّف على مسيئهم، ولم يُنزِل أحداً من أمة محمد الجنّة بالإحسان، ولا النار بذنب اكتسبه، حتى يكون الله الذي ينزل خلقه حيث شاء»[1].

ويقول في موضع آخر: «لا نشهد على أهل القِبلة بعمل يعمله بجنة ولا نار، نرجو للصالح، ونخاف على المسيء المذنب، ونرجو له رحمة الله، ومَن لقي الله بذنب تائباً غير مُصِرٍّ عليه، فإن الله يتوب عليه، ويقبل التوبة من عباده، ويعفو عن السيئات، ومَن لقيه وقد أُقيم عليه حدّ ذلك في الدنيا عن الذنوب التي قد استوجبت بها العقوبة فأمره إلى الله، إن شاء الله عذّبه، وإن شاء غفر له»[2].

ويقول أيضاً في دستور الإيمان: «لا يكفّر أحد من أهل التوحيد، وإن عملوا الكبائر[3].

ويندّد بالمعتزلة، إذ ينقل عنهم أنهم يكفّرون مرتكبي الذنوب، فيقول؛ «وأما المعتزلة فقد أجمع مَن أدركنا من أهل

(١) المناقب، لابن الجوزي، ص ١٦٥.
(٢) المناقب، ص ١٧٦.
(٣) المناقب، ص ١٧٤.

العلم أنهم يكفّرون بالذنب، فمَن كان منهم كذلك فقد زعم أن آدم كافر، وأن إخوة يوسف كذّبوا أباهم كفّار، وأجمعت المعتزلة أن مَن سرق حبة في النار، وتبين منه امرأته، ويستأنف الحجّ إن كان حج»[1].

ومن أقوال أحمد رضي الله عنه، نجد أنه يرى أن أهل القبلة لا يخلدون في النار بذنوبهم، بل أمرهم مفوّض لربهم، فإن شاء عفا عنهم، وبرحمة منه كان العفو، وإن شاء عذّبهم. ولكن نرى في بعض المنقول عنه أن يحكم بأن تارك الصلاة كافر، ويخصّ ذلك الذنب من بين الذنوب كلها بهذا الحكم، ويقرّر ذلك في هذا المنقول عنه، إذ يقول: «وليس من الأعمال شيء تركه كفر إلا الصلاة، مَن تركها فهو كافر، وقد أحلّ الله قتله»[2].

وهذا النص فيه شيء من الغرابة، إذ خصّ الصلاة بتلك المِزية، وقد نقل عنه، ولم يُبيّن السند، ولعل الترك المذكور هو الترك المستمر الذي يُشْعِرُ بالجحود، ومَن جحد ركناً من أركان الدين الثابتة بالضرورة، فهو كافر بإجماع المسلمين، لأنه إنكار لما جاء به الرسول ﷺ.

ولو سيّرنا ذلك النص على عمومه لكانت المِيزة التي كانت سبباً في هذا الاختصاص هي أن غرض الصلاة لعمومة، وعدم قبوله للسقوط قطّ، وكونها عمل الجوارح في الغدوِّ والعشيِّ، وفي الظهيرة، وحين نمسي كانت شعيرة الإسلام. وكانت شعاره الذي

(١) المناقب، ص ١٨٦.
(٢) المناقب، ص ١٧٣.

يعلنه، ويُظهِره، وكانت الأمارة التي يتميز بها المسلم من الكافر، فمَن لم يغشَ مسجداً، ولا يقيم الصلاة، ويستهين بها، فإنه لا يعدُّ من المسلمين عند أحمد رضي الله عنه، ويزكّي نظره أن الأذان كان يعتبر من مظاهر توبة المرتدّين من عصر الردّة، فكان عدم ظهوره أمارة الكفر، والأذان هو الإعلام بالصلاة والدعوة إليها، فالصلاة مظهر الإسلام، وعنوانه إذا لم تكن ثمّة أمارة تدل عليه.

هذا توجيهنا لهذا المنقول عن أحمد رضي الله عنه، وتقريبه وتأنيسه، وإن كان النقل في ذاته غريباً.

ب ـ القدرة وأفعال الإنسان:

لعلّ أظهر ما امتاز به الإمام أحمد رضي الله عنه في حياته هو التفويض المطلق لحكم الله، والخنوع الكامل لقدرته سبحانه وتعالى ففوّض أموره إلى الله سبحانه وتعالى فيما غاب، وما حضر، وإن كان يتخذ الأهبة لما يحضره من الأمور، فلا يكون من الذين يتمنّون الأماني ويستسلمون ولا يعملون، بل يعمل ويتوكل على ربه، مؤمناً بقدرته، وبالقدر خيره وشرّه. والعبارات المنقولة عنه التي تدلّ على الإيمان المطلق والقدر خيره وشرّه كثيرة، وهو إيمان عميق مستمكن في نفسه أبلغ ما يستمكن الاعتقاد في نفس المؤمن، من غير أن يُبعده عن العمل[1].

---

(١) أبو زهرة، ص ١٣٦.

ومن ذلك ما جاء في المناقب، إذ قال: «أجمع سبعون رجلاً من التابعين وأئمة المسلمين وفقهاء الأمصار على أن السُنّة التي توفي عليها رسول الله ﷺ أولها الرضا بقضاء الله، والتسليم لأمره، والصبر تحت حكمه، والأخذ بما أمر الله به، والبُعد عمّا نهى عنه، وإخلاص العمل لله، والإيمان بالقدر خيره وشرّه، وترك المِراء والجدال والخصومات في الدين[1].

وهذا الكلام يدلّ على أن أحمد رضي الله عنه كان يؤمن بالقدر خيره وشرّه، ويسلّم الأمور كلها لله سبحانه وتعالى. ويدلّ على أنه لا يصحّ عنده المِراء والجدال والخصومة في هذه المسألة، فإنه إذا كان أحمد رضي الله عنه قد بغض إليه الجدل في هذه المسألة خاصة، فإن الجدل فيها لا يصل إلى غاية ولا ينتهي إلى نهاية، بل كلما ازداد الجدل حولها ازدادت تعقيداً.

وأحمد رحمه الله إذ يؤمن بالقدر خيره وشرّه، يقرّر أن الله سبحانه وتعالى يعلم بكل شيء، ويقدّر كل شيء، وما يفعله الإنسان فبقدرة الله سبحانه وتعالى وبإرادته، لذلك يخالف القدرية الذين يقولون إن الإنسان يعمل ما يعمل بقدرته الخاصة، لا بقدرة الله سبحانه، ولا يريد الله سبحانه وتعالى المعاصي، إذ لا يأمر بها، ولا يأمر سبحانه بما لا يريد، ولا يريد ما ينهى عنه، إذ الإرادة والأمر عندهم متلازمان، لا يوجد أحدهما من غير أن يوجد الآخر.

وأحمد لا يرى ذلك، بل يرى ما يراه جمهور المسلمين

---

(١) المناقب، ص ١٧٦.

وأهل الفقه، وهو أن الله سبحانه وتعالى لا يقع شيء قطّ في الكون لا يريده، فكل شيء بقدرة الله تعالى وإرادته، ولذلك يذمّ القدرية بهذه النِحلَة التي انتحلوها، ولقد سألهِ صالح ابنه عن الصلاة خلف القدري فقال: «إنه يقول إن الله لا يعلم ما يعمل العباد، حتى يعملوا، فلا تصلِّ خلفه»[1].

لكن أحمد إذ يذمّ القدرية، ويقبّح طريقتهم، لا يجادل، ولا يناقش، ولا يحاول أن يقيم دليلاً عقلياً على إبطال ما ينتحلون، لأنه يرى أن كل أمر ثبت بالسُّنّة والقرآن لا يحتاج إلى دليل، وقد جاءت السُّنّة بوجوب الإيمان بالقدر خيره وشرّه، فكل ما ينافيه باطل، وكان يرى الخوض في تفصيل هذه الأمور من البِدَع التي ابتدعها علماء الكلام، إلا إذا كانت قد نطقت به سُنّة نبوية أو قرآن كريم، ولذلك كان يقول كما كتب لبعض أصحابه: «لست بصاحب كلام، ولا أرى الكلام في شيء من هذا، إلا ما كان في كتاب، أو حديث عن رسول الله ﷺ، أو عن أصحابه، فأمير غير ذلك فإن الكلام فيه غير محمود»[1].

ت ـ الصفات ومسألة خلق القرآن:

كان الإمام أحمد رضي الله عنه يُثبِتُ كل الصفات التي وصف الله بها نفسه في الحديث الشريف، فكل وصف لله سبحانه وتعالى جاء به النص يصفه تعالى به، فهو في هذا كشأنه دائماً متّبع

---

(١) المناقب، ص ١٠٩.
(٢) المناقب، ص ١٥٦.

للنصوص لا يعدوها إلى غيرها من وسائل الاستدلال، فهو يصف الله سبحانه وتعالى بأنه سميع بصير متكلّم قادر مُريد عليم خبير حكيم عزيز، ليس كمثله شيء سبحانه وتعالى. ولقد روى عنه ابنه عبد الله أنه في أحاديث الصفات قال: «هذه الأحاديث نرويها كما جاءت». ولا يبحث عن كُنْهها، ولا عن حقيقتها، ويعتبر التأويل خروجاً عن السُنّة، إن لم يكن مستمدّاً منها، وذلك لأنه يرى أن «اتّباع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتداع في الله وأن محمداً رسول الله. وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وأن تُعطوا الخُمْس من الغنائم». وهذا كلام المتوقف الذي لا يقطع فيه بأمر، ولا يدّعي أن القرآن المقروء المكوّن من حروف كلمات قديم، وأصرح من هذا إجابته التي نقلت إلى المأمون، فقد وجّه إليه السؤال هكذا: ما تقول في القرآن؟ فأجاب: هو كلام الله، فقيل له أمخلوق هو؟ فقال: هو كلام الله لا أزيد عليها، ولما قيل له إن الله لا يشبهه من خلقه في معنًى من المعاني، قال: ﴿ **ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير** ﴾[1].

وإن هذا الكلام صريح في التوقّف، ليس فيه جزم بأمر معيّن. ولكن ابن قتيبة تلميذ عبد الرحمن مهدي، المعاصر لأحمد رحمه الله، يردّ تلك الرواية أو هذا التخريج عن أحمد ردّاً قوياً، وينفي أن أحمد رضي الله عنه سكت عن الحكم في المسألة، ويرى أن موقف الساكتين شنيع لا يمكن أن يكون من مثل أبي عبد الله، فيقول فيهم: «لم أرَ في هذه الفِرَق أقلّ عذراً ممّن أمر

(١) سورة الشورى، آية: ١١.

بالسكوت والتجاهل بعد هذه الفتنة، وإنما يجوز أن يؤمر بها قبل الأمر، ووقوع الشحناء، وليسّ في غرائز الناس احتمال الإمساك عن أمر في الدين قد انتشر هذا الانتشار وظهر هذا الظهور، ولو أمسك عقلاؤهم ما أمسك جهلاؤهم، ولو أمسكت الألسنة ما أمسكت القلوب، وقد كان لهؤلاء أسوة حسنة فيمن تقدّمهم من العلماء حين تكلم جهم وأبو حنيفة[١] في القرآن ولم يكن دار بين الناس قبل ذلك، ولا عُرِفَ، ولا كان فيما تكلّم فيه الناس، فلما فزع الناس إلى علمائهم لم يقولوا هذه بدعة لم يتكلم الناس فيها ولم يتكلفوها، ولكنهم أزالوا الشك باليقين، وجَلَوا الحيرة، وكشفوا الغمّة، وأجمعوا رأيهم على أنه غير مخلوق، فأفتوهم بذلك، وأدلوا بالحجج والبراهين، وناظروا وقاسوا، واستنبطوا الشواهد من كتاب الله عزّ وجلّ. . . »[٢]. ولقد رُوِيَ عن أحمد أنه قال: «مَن زعم أن القرآن مخلوق فهو جهمي، والجهمي كافر، ومَن زعم أنه غير مخلوق فهو مبتدع».

ولكن ابن قتيبة ينكر هذه الرواية أيضاً، ويعدّها عجيبة من العجائب، ثم يقول: «كيف يتوهّم على أبي عبد الله مثل هذا القول، وأنت تعلم أن الحق لا يخلو من أن يكون في أحد الأمرين».

وقال فريق آخر إن أحمد رحمه الله كان يرى أن القرآن

---

(١) اختلاف اللفظ لابن قتيبة. المحقّق الشيخ الكوثري ذكر أن الإمام لم يخض في هذا، ولم يشتهر الكلام فيه في عصره.
(٢) اختلاف اللفظ، ص ٥٩.

بحروفه، وكلماته وعباراته ومعانيه غير مخلوق، وإن رسائل أحمد وكثيراً من عباراته المرويّة عنه تدلّ على ذلك، وتصرّح به، ومن ذلك رسالته إلى المتوكل عندما طلب إليه هذا أن يبيّن له حقيقة رأيه في قول الشافعى في مسألة خلق القرآن.

والجمع بين ما جاء في هذه الرسالة، والإجابات التي أجاب بها رُسُلَ المأمون وأجاب بها المعتصم أنه كان في أول الأمر يتوقف، ممتنعاً عن الخوض في أمر ليس من السُنّة الخوضُ فيه، فلم يعلن رأيه أو لعلّه لم يكن قد كوّن لنفسه فيه رأياً، فلما طمّ السيل، وراجع المصادر التي بين يديه من الآثار وأخبار الصحابة والتابعين أعلن رأيه هذا مع حرصه على أن عدم الخوض أولى، وأن الاختصام في كتاب الله تعالى لا يجوز.

ث ـ رؤية الله يوم القيامة:

هذه مسألة من المسائل التي ثارت في عصر أحمد رضي الله عنه فإن المعتزلة نفوا أن يُرَى الله سبحانه وتعالى يوم القيامة، لأن الرؤية تقتضي الجسمية، والجسمية توجب مشابهة الله للحوادث، والله سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء، وقد تأوّلوا الآيات الواردة في القرآن التي تدلّ على الرؤية، مثل قوله تعالى: ﴿ **وجوه يومئذ ناضرة إلى رَبّها ناظرة** ﴾[1] وغيرها من الآيات التي تدلّ بظاهرها على جواز الرؤية، بل على تحقّق وجودها يوم القيامة.

---

(١) سورة القيامة، آية: ٢٢.

ولقد كان المأمون الذي حاول في آخر حياته حَمْلَ الناس على أن يقولوا إن القرآن مخلوق، لا يميل إلى حملهم على الاعتقاد بعدم الرؤية، وإن كان هذا رأيه الذي يعتنقه لأنه معتزلي ينهج منهجهم، ولكن الواثق أضاف إلى الإكراه على خلق القرآن، الإكراه على نفي الرؤية، واستمر ذلك إلى أن كُشِفَت الغمّة، وزالت الكربة بمجيء المتوكل.

أما أحمد رحمه الله، الذي كان يأخذ بالنصوص، ولا يُجري فيها تأويلاً، فإنه يؤمن بالرؤية إيماناً كاملاً، ولذا جاء في بعض رسائله في بيان عقيدة أهل السُّنّة والجماعة أن الإيمان بالرؤية يوم القيامة جزء من إيمانها، فقال: «والإيمان بالرؤية يوم القيامة، كما رُوِيَ عن النبيّ ﷺ ثبت من الأحاديث الصحاح، رواه قتادة عن عكرمة، عن عبد الله بن عباس، ورواه الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس، ورواه علي بن يزيد عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس، والحديث عندنا على ظاهره، والكلام فيه بِدعة، ولكن نؤمن به ظاهره، كما جاء عن النبي ﷺ، ولا نناظر فيه أحداً»(١).

ونرى من هذا الشأن أن أحمد يؤمن برؤية الله يوم القيامة، لأن النصوص جاءت بها وأن النبيّ ﷺ رأى ربه، ولكنه إذ يؤمن هذا الإيمان لا يحاول معرفة الحال التي تكون عليها الرؤية، وكونها من خواص الأجسام، أو بحال لا تكون فيها جسميّة، ولا

---

(١) المناقب، لابن الجوزي، ص ١٧٣.

شبه جسميّة، ولا يرى المناظرة في ذلك، ويرى هذه العقليات بدعة من القول لا يخوض فيها ولا يناظر حولها، ولكنه يؤمن بأنها تكون بطريقة لا تؤدّي إلى أن يكون الله مشابهاً للحوادث، لأنه سبحانه ﴿ **ليس كمثله شيء** ﴾.

أما حقيقة الرؤية وكيف تكون فهذه هي الشُقّة الحرام التي يتحامى النظر فيها، والولوج إليها، ـ ورأي أحمد في هذا وسط بين الذين نفوا الرؤية نفياً تامّاً، ولا يأخذون بالحديث الذي أثبتها يوم القيامة لأنه من أحاديث الآحاد، ولا يؤخد بها في العقائد ـ وبين الذين أثبتوا الرؤية كرؤيتنا للأشخاص والأشياء مما يجعل الله سبحانه وتعالى في مكان، كالأجسام، وهؤلاء هم الحشوية والمجسّمة، وقد أخذ رأي أحمد هذا جماهير المسلمين.

ونرى أحمد في مسلكه قد اعتمد على السُنّة ولم يعتمد على القرآن وحده، لأن القرآن الكريم قد ورد فيه آيتان هما في ظاهرهما متعارضتان: (إحداهما) قوله تعالى: ﴿ **وجوه يومئذ ناضرة إلى ربّها ناظرة** ﴾ (والأخرى) قوله تعالى: ﴿ **لا تدركه الأبصار، وهو يدرك الأبصار، وهو اللطيف الخبير** ﴾[2]. وأحمد في مسلكه لا يجعل القرآن عضين، فلا يضرب بعضه ببعض، فاستعان بالسُنّة، وفيها الفَصْل، وعلى ذلك أثبت الرؤية يوم القيامة، ولعله جعل النفي في الآية الثانية إنما هو في الدنيا. ولقد سلك هذا المسلك ابن قتيبة في اختلاف اللفظ، فقد قال بعد أن

---

(١) سورة القيامة، آية: ٢٢.
(٢) سورة الأنعام، آية: ١٠٣.

ذكر الآيتين السابقتين؛ وقوله تعالى لموسى: ﴿ **لن تراني** ﴾[1]:

«إنه أراد لا تدركه الأبصار في الدنيا، وأراد لن تراني في الدنيا، لأنه تعالى احتجب عن جميع خلقه في الدنيا وتجلّى لهم يوم الحساب، ويوم الجزاء والقصاص، فيرونه كما يُرَى القمر في ليلة البدر، لا يختلفون فيه، كما لا يختلفون في القمر. وحديث رسول الله ﷺ قاصدٌ على الكتاب، ومُفسِّرٌ له، والخبر في الرؤية من الأخبار التي لا يدفعها إلا جاهل أو معاند ظالم، لتتابع الروايات من الجهات الكثيرة عن الثقات، فلما قال عزّ وجل: ﴿ **لا تدركه الأبصار** ﴾[2] وجاء عن رسول الله ﷺ: «ترون الله يوم القيامة» لم يَخْفَ على ذي نظر أنه في وقت دون وقت»[3].

هذه جملة من آراء أحمد في الموضوعات التي خاض فيها علماء الكلام، وأثاروا حولها المشكلات في هذا العصر، وتراه التزم في دراستها المنهاج الذي في دراسة الفقه، وقد اعتصم فيه عن الشطط، ومجاوزة الحدّ بأمرين:

أحدهما:

أنه التزم النصوص لا يعدوها، ولا يؤولها، ولا يفسّرها بغير ظاهرها، وأنه يتخذ الحدود من السُّنّة، لا من العقل.

---

(١) سورة الأنعام، آية؛ ١٠٣.
(٢) سورة الأنعام، آية: ١٠٣.
(٣) المناقب، ص ١٦٥.

ثانيهما:

أنه فيما أُثبت لله من صفات جاءت بالكتاب كان حريصاً على أن ينفي المشابهة بين الله تعالى وخلقه.

٢٠ ـ أسباب المحنة:

دعوة المأمون للفقهاء والمحدّثين أن يقولوا مقالته في خلق القرآن، فيقولوا إن القرآن مخلوق مُحدَث، كما يقول أصحابه من المعتزلة الذين اختار منهم وزراءه، وصفوته الذين جعلهم بمنزلة نفسه، وجعل منهم شعاره ودثاره[١].

والسبب في هذه المحنة هو أن المأمون أراد أن يحمل أحمد على أن يقول مقالته في خلق القرآن، ويُروى أن أول مَن قال إن القرآن مخلوق هو الجعد بن درهم في العصر الأموي، فقتله خالد بن عبد الله القسري يوم الأضحى بالكوفة، وقد أُتِيَ به مُشدّداً في الوثاق عند صلاة العيد فصلّى خالد وخطب، ثم قال في آخر خطبته: «اذهبوا وضحّوا بضحاياكم، تُقبَلُ، فإني أريد أن أضحّي بالجعد بن درهم، فإنه يقول: ما كلّم الله موسى تكليماً، ولا اتخذ إبراهيم خليلاً، تعالى الله عمّا يقول علوّاً كبيراً[٢]، ثم نزل فقتله.

وقال مثل ذلك القول الجهم بن صفوان، وقد نفى صفة

---

(١) أبو زهرة، ص ٤٦.
(٢) انظر صريح العيون، ص ١٨٦.

الكلام عن الله سبحانه وتعالى، تنزيهاً له عن الحوادث وصفاتها، وحكم بذلك بأن القرآن مخلوق، وليس بقديم. ثم إن المعتزلة، وقد نفوا صفات المعاني، وبالغوا، وأنكروا أن يكون الله سبحانه وتعالى متكلّماً، وما ورد في القرآن من الله سبحانه وتعالى كلّم موسى تكليماً أوّلوه بأنه سبحانه وتعالى خلق الكلام في الشجرة، فهم لا يصفون الله بأنه متكلّم ولكنهم يعتقدون أن الله سبحانه وتعالى يخلق الكلام، كما يخلق كل شيء، وعلى هذا الاعتقاد بنوا دعواهم أن القرآن مخلوق لله سبحانه وتعالى[1].

ولقد خاضَ المعتزلة في حديث خلق القرآن خوضاً شديداً في العصر العباسي، وشاركهم بعضٌ قليلٌ من الفقهاء، فلقد كان على هذا القول من المصريين بشر بن غياث المريسي، وقد نهاه أبو يوسف أستاذه وصاحب أبي حنيفة فلم ينتهِ، فطرده من مجلسه. وقد بدأ خوض المعتزلة يشتد في عهد هارون الرشيد، ولكن هارون لم يكن يشجع الخوض في العقائد، بل يُروى أنه حبس طائفة من المجادلين من هؤلاء المعتزلة[2].

وفي عهد المأمون قد استحوذ عليه جماعة من المعتزلة، فأزاغوه من طريق الحق إلى الباطل، وزينوا له القول بخلق القرآن ونفي الصفات عن الله عزّ وجل.

قال البيهقي: ولم يكن من الخلفاء قبله من بني أمية وبني

(١) انظر أبو زهرة، ص ٤٧.
(٢) المصدر السابق، ص ٤٧.

العباس خليفة إلا على مذهب السلف ومناهجهم، فلما ولي هو الخلافة اجتمع به هؤلاء فَحَملوه على ذلك وزيّنوا له، واتفق خروجهم إلى طرطوس لغزو الروم فكتب إلى نائبه ببغداد إسحاق بن إبراهيم بن مصعب يأمره أن يدعو الناس إلى القول بخلق القرآن، واتفق له ذلك آخر عمره قبل موته بشهور من سنة ثماني عشرة ومائتين: فلما وصل الكتاب استدعى جماعة من أئمة الحديث فدعاهم إلى ذلك فامتنعوا، فتهددهم بالضرب وقطع الأرزاق فأجاب أكثرهم مُكرَهين: واستمر على الامتناع من ذلك الإمام أحمد بن حنبل، ومحمد بن نوح الجنديسابوري، فحُمِلا على بعير وسُيِّرا إلى الخليفة، عن أمره بذلك، وهما مقيدان متعادلان في مَحمَلٍ على بعير واحد، فلما كانا ببلاد الرحبة جاءهما رجل من الأعراب من عبادهم يقال له جابر بن عامر، فسلّم على الإمام أحمد وقال له: يا هذا إنك وافدُ الناس فلا تكن شؤماً عليهم، وإنك رأسُ الناس اليوم فإياك أن تجيبهم إلى ما يدعونك إليه فيجيبوا، فتحمل أوزارهم يوم القيامة، وإن كنتَ تحبُّ الله فاصبر على ما أنت فيه، فإنه ما بينك وبين الجنة إلا أن تقتل، وإنك إن لم تقتل تمت، وإن عشت عشت حميداً[1].

قال أحمد: وكان كلامه مما قوّى عزمي على ما أنا فيه من الامتناع من ذلك الذي يدعونني إليه. فلما اقتربا من جيش الخليفة ونزلوا دونه بمرحلة جاء خادم وهو يمسح دموعه بطرف ثوبه ويقول: يعزُّ عليّ أبا عبد الله أن المأمون قد سلّ سيفاً لم يَسُلَّهُ قبل

---

(١) البداية والنهاية، لابن كثير، ١٠/١٠.

ذلك وأنه يقسم بقرابته من رسول الله ﷺ لئن لم تجبه إلى القول بخلق القرآن ليقتلنَّك بذلك السيف[1].

قال: فجثى الإمام أحمد على ركبتيه ورمق بطرفه إلى السماء وقال: سيدي غرّ حلمك هذا الفاجر حتى تجرأ على أوليائك بالضرب والقتل، اللّهمَّ فإنْ يكن القرآن كلامك غير مخلوق فاكفِنا مؤنته. قال: فجاءهم الصريخ بموت المأمون في الثلث الأخير من الليل. قال أحمد رحمه الله: ففرحنا، ثم جاء الخبر بأن المعتصم قد وُلِّيَ الخلافة وقد انضمّ إليه أحمد بن أبي فؤاد، وأن الأمر شديد، فردُّونا إلى بغداد في سفينة مع بعض الأسارى، ونالني مهم أذًى كثير، وكان في رجليه القيود، ومات صاحبه محمد بن نوح في الطريق وصلّى عليه أحمد رضي الله عنه، فلما رجع الإمام أحمد إلى بغداد دخلها في رمضان، فأودع في السجن نحواً من ثمانية وعشرين شهراً، وقيل نيفاً وثلاثين شهراً، ثم أُخْرِجَ إلى الضرب بين يدي المعتصم. وقد كان أحمد وهو في السجن هو الذي يصلّي في أهل السجن والقيود في رجليه[2].

ولكن قبل أن يودِّع المأمون الدنيا فقد أوصى المعتصم بالاستمساك بمذهبه في القرآن، ودعوة الناس إليه بقوة السلطان، وكأنه فهم أن تلك الفكرة التي استحوذت على رأسه

---

(١) نفس المصدر، ١٠/١٠.
(٢) البداية والنهاية، ١٠/١٠.

دينٌ واجب الاتّباع، لا يبرأ عنقه منها من غير أن يوصي خَلفَهُ به، فوصّاه. فقد جاء في مطلع وصيّته: «هذا ما أشهد عليه عبد الله بن هارون الرشيد أمير المؤمنين بحضرة مَن حضره، أشهدهم جميعاً على نفسه أنه يشهد هو ومَن حضره أن الله عزّ وجلّ وحده، لا شريك له في ملكه، ولا مدبِّر لأمره غيره، وأنه خالق، وما سواه مخلوق، ولا يخلو القرآن أن يكون شيئاً مثل كل شيء، ولا شيء مثله تبارك وتعالى، وجاء في وسط الوصيّة: «يا أبا إسحاق، ادنُ منّي، واتّعظ مما ترى، وخذ بسيرة أخيك في خلق القرآن»[1]. ولهذه الوصية لم تنقطع المحنة بوفاة المأمون، عفا الله عنه، بل اتّسع نطاقها، وزادت ويلاتها، وكانت شرّاً مستطيلاً على المتوقفين من الزهّاد والعلماء، والفقهاء، والمحدّثين، وعلى رأسهم أحمد بن حنبل[2].

فقد بلغ البلاء أشدّه، والمحنة أقصاها في عهد المعتصم، ثم في عهد الواثق، وقبل أن ننقل المراسلات التي جرت بين المأمون ونائبه في بغداد، ففيها حجّته فيما يقول، ويدعو إليه، وفيها إجابة أحمد، ثم تهديد المأمون.

وها هي الكتب كما جاءت في: «تاريخ الطبري».

أ ـ كتاب المأمون الأول:

إلى إسحاق بن إبراهيم نائبه في بغداد ـ كتب في شهر ربيع

---

(١) انظر أبو زهرة، ص ٥١.
(٢) المصدر السابق، ص ٥١.

الأول سنة ٢١٨ هـ ـ: (أما بعد) فإن حق الله على أئمة المسلمين وخلفائهم الاجتهاد في إقامة دين الله الذي استحفظهم، ومواريث النبوّة التي أورثهم، وأثر العلم الذي استودعهم، والعمل بالحق في رعيتهم، والتشمير لطاعة الله فيهم، والله يسأل أمير المؤمنين أن يوفّقه لعزيمة الرشد وصريمته، والإقساط فيما ولّاه الله من رعيّته برحمته ومنّته. وقد عرف أمير المؤمنين أن الجمهور الأعظم، والسواد الأكبر من حشو الرعية، وسفَلَةِ العامّة ممّن لا نظر له، ولا رويّة ولا استدلال بدلالة الله وهدايته، والاستضاءة بنور العلم وبرهانه في جميع الأقطار والآفاق، أهل جهالة وعمى عنه، وضلالة عن حقيقة دينه وتوحيده، والإيمان به، ونكوب عن واضحات أعلامه، وواجب سبيله، وقصور أن يقدّروا الله حق قدره، ويعرفوه كُنْهَ معرفته، ويفرّقوا بينه وبين خلقه، لضعف آرائهم، ونقص عقولهم، وجفائهم عن التفكير والتذكّر، وذلك أنهم ساووا بين الله تبارك وتعالى وبين ما أنزل من القرآن، فأطبقوا مجتمعين واتفقوا غير متعاجمين على أنه قديم أوّل لم يخلقه الله ويُحدِثه ويخترعه، وقد قال الله عزّ وجل في كتابه الذي جعله لما في الصدور شفاءً، وللمؤمنين رحمة وهدى: ﴿ **إنّا جعلناه قرآناً عربياً** ﴾(٣) فكل ما جعله، فقد خلقه، وقال سبحانه: ﴿ **الحمد لله الذي خلق السموات والأرض، وجعل الظلمات والنور** ﴾(٢)، وقال عزّ وجل: ﴿ **كذلك نقصُّ عليك من أنباء ما قد سبق** ﴾(١)

---

(١) سورة الزخرف، آية: ٣.

(٢) سورة الأنعام، آية: ١.

(٣) سورة طه، آية: ٩٩.

فأخبر أنه قصص لأمور أحدثه بعدها، وتلا بها متقدّمها، وقال تعالى: ﴿ **ألر كتاب أحكمت آياته، ثم فُصِّلت من لدن حكيم خبير** ﴾[1] وكل محكم مفصّل دخله محكم مفصّل، والله مُحْكِمُ كتابه ومفصّله، فهو خالقه ومبتدعه. ثم هم الذين جادلوا بالباطل، فدعوا إلى قولهم، ونسبوا أنفسهم إلى السُنّة، وفي كل مفصّل من كتاب الله قصص من تلاوته مُبطِلٌ قولهم، مكذِّب دعواهم، يردّ عليهم قولهم، ونِحلَتَهم، ثم أظهروا مع ذلك أنهم أهل الحق، والدين، والجماعة، وأن مَن سواهم أهل الباطل والكفر والفُرقَة، فاستطالوا بذلك على الناس، وغرّوا به الجهّال، حتى هَالَ أهل قوم من أهل السمت الكاذب، والتخشّع لغير الله، والتقشّف لغير الدين إلى موافقتهم عليه ومواطأتهم على سيء آرائهم، تزيّناً بذلك عندهم، وتصنّعاً للرياسة والعدالة فيهم، فتركوا الحق إلى باطلهم، واتخذوا دين الله وليجة إلى ضلالتهم، فقبلت بتزكيتهم لهم شهادتهم، ونفذت أحكام الكتاب بهم، على دغل دينهم، وثقل أديمهم، وفساد ديانتهم ويقينهم، وكان ذلك غايتهم التي إليها جروا، وإياها طلبوا في متابعتهم، والكذب على مولاهم.

وقد أخذ عليهم ميثاق الكتاب ألّا يقولوا على الله إلا الحق، ودرسوا ما فيه، أولئك الذين أصمّهم الله وأعمى أبصارهم، أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالهم؛ فرأى أمير المؤمنين أولئك، شرَّ الأمة ورؤوس الضلالة، المنقوصون من التوحيد حظّاً والمخسوسون من الإيمان نصيباً وأوعية الجهالة، وأعلام الكذب،

---

(١) سورة هود، آية: ١.

لسان إبليس الناطق في أوليائه، والمائل عن أهوائه من أهل دين الله، وأحقّ مَن يُتَّهم في صدقه، وتُطرَحُ شهادته، ولا يوثق بقوله ولا عمله، فإنه لا عمل إلا بعد يقين، وإلا بعد استكمال حقيقة الإسلام وإخلاص التوحيد، ومَن عمي عن رشده وحظه من الإيمان به وتوحيده كان عمّا سوى ذلك من عمله والقصد في شهادته أكثر عمًى وأضلَّ سبيلاً، ولعَمْرُ أمير المؤمنين إن أحجى الناس بالكذب في قوله، وتخرّص الباطل في شهادته من كذبٍ على الله ووحيه، ولم يعرف الله حقيقة معرفته، وإن أولاهم بردّ شهادته في حكم الله ودينه من ردّ شهادة الله على كتابه، وبهت حق المؤمن بباطله، فاجمع مَن بحضرتك من القضاة واقرأ عليهم كتاب أمير المؤمنين هذا إليك فابدأ بامتحانهم فيما يقولون، وتكشيفهم عمّا يعتقدون في خلق الله القرآن وإحداثه، وأعلِمهم أن أمير المؤمنين غير مستعين في عمله ولا واثق فيما قلّده واستحفظه من أمور رعيّته بمَن لا يوثق بدينه، وخلوص توحيده ويقينه، فإذا أقرّوا بذلك، ووافقوا أمير المؤمنين فيه، وكانوا على سبيل الهدى والنجاة، فمُرْهُمْ بنص مَن يحضرهم من الشهود على الناس ومسألتهم عن علمهم في القرآن، وترك إثبات شهادة مَن يقرّ أنه مخلوق مُحدَث، ولم يرع، والامتناع عن توقيعها عنده، واكتب إلى أمير المؤمنين بما يأتيك عن قضاة أهل عملك في مسألتهم، والأمر لهم بمثل ذلك، ثم أشرق عليهم، وتفقد آثارهم، حتى لا تنفذ أحكام الله إلّا بشهادة أهل البصائر في الدين، والإخلاص والتوحيد، واكتب إلى أمير المؤمنين بما يكون في ذلك إن شاء الله.

كتب في شهر ربيع الأول سنة ٢١٨ هـ.

ب ـ الكتاب الثاني:

وكتب المأمون إلى إسحاق بن إبراهيم في أشخاص سبعة، منهم محمد بن سعد الواقدي وغيره، فأشخصوا إليه فامتحنهم، وسألهم عن خلق القرآن، فأجابوا جميعاً إن القرآن مخلوق، فأشخصهم إلى مدينة السلام وأحضرهم إسحاق بن إبراهيم إلى داره، فشُهِرَ أمرهم، وقولهم بحضرة الفقهاء والمشايخ من أهل الحديث، فأقرّوا بمثل ما أجابوا به المأمون، فخلّى سبيلهم، وكان ما فعل إسحاق بن إبراهيم من ذلك بأمر المأمون.

وكتب المأمون بعد ذلك إلى إسحاق بن إبراهيم:

(أما بعد) فإن من حق الله على خلفائه في أرضه وأُمنائه على عباده ارتضاهم لإقامة دينه، وحمَّلهم رعاية خلقه، وإمضاء حكمه وسُننه والائتمام بعدله في بريّته أن يجهدوا الله على أنفسهم، وينصحوا له فيما استحفظهم وقلّدهم، ويدلّوا عليه تبارك وتعالى بفضل العلم الذي أودعهم، والمعرفة التي جعلها فيهم، ويهدوا إليه مَن زاغَ عنه، ويردّوا مَن أدبر عن أمره، وينهجوا لرعاياهم سَمْتَ نجاتهم، ويقفوهم على حدود إيمانهم، وسبيل فوزهم وعصمتهم ويكشفوا لهم عن مغطيات أمورهم، ومشتبهاتها عليهم، بما يدفعون الريب عنهم، ويعود بالضياء والبيِّنة على كافّتهم، وأن يُؤثِروا ذلك من إرشادهم وتبصّرهم، إذ كان جامعاً لفنون مصالحهم ومنتظِماً لحظوظ عاجِلتهم وآجلتهم،

ويتذكروا أن الله مُرْصِدٌ من مساءلَتهم عمّا حملوه. وبما أسلفوا وقدّموا عنده، وما توفيق أمير المؤمنين إلاّ بالله وحده، وحسبه الله، وكفى به. ومما بيّنه أمير المؤمنين برويّته، وطالعه بفكره، فتبيّن عظيمَ خطره، وجليل ما يرجع في الدين وكفّه وضرره ما ينال المسلمون بينهم من القول في القرآن الذي جعله الله إماماً لهم، وأثراً من رسول الله ﷺ وصفيّه محمد ﷺ بأقيالهم، واشتباهه على كثير منهم، حتى حسن عندهم، وتزين في عقولهم ألاّ يكون مخلوقاً، فتعرّضوا بذلك لدفع خلق الله، والذي بات من خلقه وتفرّد بجلالته من ابتداع الأشياء كلها بحكمته، وإنشائها بقدرته، والتقدّم عليها بأولويته التي لا يبلغ أولاها، ولا يدرك مداها، وكان كل شيء خلقاً من خلقه، وحدثاً هو المُحدِثُ له وإن كان القرآن ناطقاً به، ودالاًّ عليه، وقاطعاً للاختلاف فيه، وضاهوا به قول النصارى في ادّعائهم في عيسى ابن مريم أنه ليس بمخلوق، إذ كان كلمة الله، والله عزّ وجل يقول: ﴿ **إنّا جعلناه قرآناً عربياً** ﴾[1] وتأويل ذلك: ﴿ **أنّا خلقناه** ﴾[2] كما قال تعالى: ﴿ **وجعل منها زوجها، ليسكن إليها** ﴾[3] وقال تعالى: ﴿ **وجعلنا الليل لباساً، وجعلنا النهار معاشاً** ﴾[4] وقال تعالى: ﴿ **وجعلنا من الماء كل شيء حيّ** ﴾[5] فسوّى عزّ وجل بين القرآن وبين هذه الخلائق، ولا

(١) سورة الزخرف، آية: ٣.
(٢) سورة مريم، آية: ٦٧.
(٣) سورة الأعراف، آية: ١٨٩.
(٤) سورة النبأ، آية: ١٠.
(٥) سورة الأنبياء، آية: ٣٠.

يحاط إلا بمخلوق، وقال تعالى لنبيِّه ﷺ: ﴿ لا تحرّك به لسانك لتعجل به ﴾[3] وقال سبحانه: ﴿ ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ﴾[4] وقال سبحانه: ﴿ ومَن أظلم ممّن افترى على الله كذباً أو كذّب بآياته ﴾[5] وأخبر عن قوم ذمّهم بكذبهم أنهم قالوا: ﴿ ما أنزل الله على بشر من شيء ﴾[6] ثم كذّبهم على لسان رسوله، فقال لرسول الله ﷺ: ﴿ قل مَن أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً ﴾[7] فسمّى الله تعالى القرآن ذكراً، وإيماناً، ونوراً، وهدًى، ومباركاً عربياً، وقصصاً، قال تعالى: ﴿ نحن نقصّ عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن ﴾[8] وقال جلّ من قائل: ﴿ قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ﴾[9] وقال سبحانه: ﴿ قل فأتوا بعشرِ سور مثله مفتريات ﴾[10] وقال جلّ وعلا: ﴿ لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه ﴾[11] فجعل له أولاً وآخراً، ودلّ عليه أنه محدود مخلوق، وقد عظّم هؤلاء الجَهَلَة بقوله في القرآن الثلمَ في دينهم، والجرح في أمانتهم، وسهّلوا السبيل لعدوّ الإسلام

(١) سورة القيامة، آية: ١٦.
(٢) سورة الأنبياء، آية: ٢.
(٣) سورة الأنعام، آية ٩٣.
(٤) سورة الأنعام، آية: ٩١.
(٥) سورة يوسف، آية: ٣.
(٦) ...
(٧) ...
(٨) سورة هود، آية: ١٣.
(٩) سورة فصّلت، آية: ٤٢.

واعترفوا بالتبديل والإلحاد في قلوبهم، حتى عرّفوا ووصفوا خلق الله وفِعله بالصفة التي هي لله وحده، وشبّهوه، والأشباه أولى بخلقه، وليس يرى أمير المؤمنين لمَن قال هذه المقالة حظّاً في الدين، ولا نصيباً من الإيمان اليقين، ولا يرى أن يحلّ أحداً منهم محل الثقة في أمانة، ولا عدالة ولا شهادة، ولا صدق في قول، ولا حكاية، ولا تولية لشيء من أمر الرعيّة، وإن ظهر قصد بعضهم، وعُرِفَ بالسدادِ مسدَّد فيهم، فإن الفروع مردودة إلى أصولها ومحمولة في الحمد والذمّ عليها، ومَن كان جاهلاً بأمر دينه الذي أمره الله به من وحدانيته، فهو بما سواه أعظم جهلاً، وعن الرشد في غيره أعمى وأضلُّ سبيلاً. فاقرأ على جعفر بن عيسى، وعبد الرحمن بن إسحاق القاضي كتاب أمير المؤمنين، لا يستعين على شيء من أمور المسلمين إلا بمَن وثق بإخلاصه وتوحيده، وأنه لا توحيد إلّا لمَن يقرُّ بأن القرآن مخلوق. فإن قالا بقول أمير المؤمنين في ذلك فتقدّم إليهما في امتحان مَن يحضر مجالسهما بالشهادات على الحقوق، ونصّهم عن قولهم في القرآن. فمَن لم يقل منهم إنه مخلوق أبطلا شهادته، ولم يقطعا حكماً بقوله، وإن ثبت عفافه بالقصد والسداد في أمره، وافعلِ ذلك بمَن هم في سائر عملك من القضاة، واشرِفْ عليهم إشرافاً يزيد الله به ذا البصيرة في بصيرته، ويمنعَ المرتاب من إغفال دينه، واكتب إلى أمير المؤمنين بما يكون منك في ذلك، إن شاء الله.

هذان هما الكتابان الرسميان اللذان صدرت عنهما المحنة، وقد أخذ إسحق بن إبراهيم في الامتحان عقب وصول الكتاب

الأول، وتمّ الامتحان عقب صدور الكتاب الثاني. ويحسن أن نبيّن كيف كانت الإجابة، ثم تعليق المأمون، أو بعبارة أدق أحمد بن أبي داؤد عليها، ثم نبيّن المحنة المادية بعد ذلك.

أحضر إسحق للامتحان جماعةً من الفقهاء والحكّام والمحدّثين، فأحضر أبا حسّان الزيادي، وبشر بن الوليد الكندي، وعلي بن أبي مقاتل بن غانم والذيّال بن الهيثم، وسجادة، والقواريري، وأحمد بن حنبل، وقتيبة، وسعدويه الواسطي، وعلي بن الجعد، وإسحق بن أبي إسرائيل، وابن الهرش، وابن غلية الأكبر، ويحيىٰ بن عبد الرحمن العمري، وشيخاً آخر من ولد عمر بن الخطاب كان قاضي الرقه، وأبا نصر التمار، وأبا معمر القطيعي، ومحمد بن حاتم بن ميمون، ومحمد بن نوح، وابن الفرخان، وجماعة منهم النصر بن شميل، وابن علي بن عاصم، وأبو العوّام البزاز، وابن شجاع، وعبد الرحمن بن إسحق. فأدخلوا جميعاً على إسحق. وابتدأ الامتحان بقراءة كتاب المأمون هذا عليهم مرتين حتى فهموه، ثم أخذ في إلقاء الأسئلة. قال لبشر بن الوليد: ما تقول في القرآن؟ فقال: قد عرّفت مقالتي لأمير المؤمنين غير مرة. قال: فقد تجدّد من كتاب أمير المؤمنين ما قد ترى، فقال: أقول: القرآن كلام الله، قال: لم أسألك عن هذا، أمخلوق هو؟ قال: الله خالق كل شيء، قال: القرآن شيء؟ قال: هو شيء. قال: فمخلوق؟ قال: ليس بخالق، قال: ليسَ أسألك عن هذا، أمخلوق هو؟ قال: ما أُحسِنُ غيرَ ما قلتُ لك، وقد استعهدت أمير المؤمنين ألّا أتكلم فيه، وليس عندي غير ما قلت لك.

فأخذ إسحق بن إبراهيم رقعة كانت بين يديه، فقرأها عليه، ووقفه عليها فقال: أشهد أن لا إلّه إلّا الله، أحد فرد، لم يكن قبله شيء ولا بعده شيء ولا يشبهه شيء من خلفه في معنًى من المعاني ولا وجه من الوجوه، قال: نعم، وقد كنت أضرب الناس على دون هذا، فقال للكاتب: اكتب ما قال.

ثم قال لعلي بن أبي مقاتل: ما تقول يا علي؟ قال: سمّعت كلامي لأمير المؤمنين غير مرة، وما عندي غير ما سمع، فامتحنه بالرقعة، فأقرّ بما فيها، ثم قال له: القرآن مخلوق؟ قال: القرآن كلام الله. قال: لم أسألك عن هذا، قال: هو كلام الله، وإن أمرنا أمير المؤمنين بشيء، سمعنا وأطعنا، فقال للكاتب: اكتب مقالته، ثم قال للذيّال نحواً من مقالته لعلي بن أبي مقاتل، فقال له مثل ذلك.

ثم قال لأبي حسّان الزيادي: ما عندك؟ قال: سَلْ عمّا شئت، فقرأ عليه الرقعة ووقفه عليها، فأقرّ بما فيها، ثم قال: مَن لم يقل هذا القول فهو كافر. فقال: القرآن مخلوق هو؟ قال: القرآن كلام الله، والله خالق كُل شيء وما دون الله مخلوق. وأمير المؤمنين إمامنا، وبسببه سمعنا عامّة العلم، وقد سمع ما لم نسمع، وعلم ما لم نعلم، وقد قلّده الله أمرَنا فصار يقيم حجّنا وصلاتنا، ونؤدّي إليه زكاة أموالنا، ونجاهد معه ونرى إمامته إمامة، وإن أمرنا ائتمرنا، وإن نهانا انتهينا، وإن دعانا أجبنا، قال: القرآن مخلوق هو؟ فأعاد عليه أبو حسّان مقالته، قال: إن هذه مقالة أمير المؤمنين، قال: قد تكون مقالة أمير المؤمنين، ولا يأمر بها الناس،

ولا يدعوهم إليها، وإن أخبرتني أن أمير المؤمنين أمرك أن أقول قلت ما أمرتني به، فإنك الثقة المأمون عليه فيما أبلغتني عنه من شيء، فإن أبلغتني عنه بشيء صرت إليه. قال: ما أمرني أن أبلغك شيئاً. قال علي بن أبي مقاتل: قد يكون قوله كاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في الفرائض والمواريث، ولم يحملوا عليها. قال أبو حسّان: ما عندي إلا السمع والطاعة، فمُرْني آتمر، قال: ما أمرني أن آمرك: وإنما أمرني أن أمتحنك.

ثم عاد إلى أحمد بن حنبل، فقال: ما تقول في القرآن؟ قال: هو كلام الله. قال: أمخلوق هو؟ قال: هو كلام الله، لا أزيد عليها، فامتحنه بما في الرقعة فلما أتى إلى لا يشبهه شيء في خلقه في معنًى من المعاني، ولا وجه من الوجوه، قال: أقول ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير، فاعترض عليه ابن البكاء الأصغر، فقال: أصلحَكَ الله، إنه يقول سميع من أذن، بصير من عين. فقال إسحاق لأحمد بن حنبل: ما معنى قوله سميع بصير؟ قال: هو كما وصف نفسه. قال: فما معناه؟ قال: لا أدري، هو كما يصف نفسه.

ثم دعا بهم رجلاً رجلاً، كلهم يقول القرآن، كلام الله، إلاّ هؤلاء النفر: قتيبة، وعبيد الله بن محمد بن الحسن، وابن عليّة الأكبر، وابن البكاء، وعبد المنعم بن إدريس بن بنت وهب بن منبّه، والمظفّر بن مرجا، ورجلاً ضريراً ليس من أهل الفقه، ولا يُعرَف بشيء منه إلاّ أنه دُسَّ في ذلك الموضع، ورجلاً من ولد عمر بن الخطاب قاضي الرقّة، وابن الأحمر، فأما ابن البكاء الأكبر

فإنه قال: القرآن مجعول، لقول الله تعالى: ﴿ إنّا جعلناه قرآناً عربياً ﴾[1]. والقرآن مُحدَث، لقوله تعالى: ﴿ ما يأتيهم من ذكر من ربهم مُحدَثٌ ﴾[2]، قال له إسحق: فالمجعول مخلوق؟ قال: نعم، قال: فالقرآن مخلوق؟ قال: لا أقول مخلوق، ولكنه مجعول، وكتب مقالته.

فلما فرغ من امتحان القوم، وكتب مقالتهم اعترض ابن البكاء الأصغر فقال: أصلحك الله إن هذين القاضيين أئمة فلو أمرتهما، فأعادا الكلام. قال له إسحاق: هما مَن يقوم بحجة أمير المؤمنين. قال: فلو أمرتهما أن يسمعانا مقالتهما لنحكي ذلك عنهما، قال له إسحق: إن شهدت عندهما بشهادة، فستعلم مقالتهما، إن شاء الله. فكتب مقالة القوم رجلاً رجلاً، ووُجِّهت إلى المأمون فمكث القوم لتسعة أيام، ثم دعا بهم وقد ورد كتاب المأمون جواب كتاب إسحاق بن إبراهيم في أمرهم وها هو ذا:

ت ـ الكتاب الثالث:

(بسم الله الرحمن الرحيم) أما بعد: فقد بلغ أمير المؤمنين كتابك جواب كتابه، فيما ذهب إليه متصنِّعة أهل القِبلة، وملتمسو الرياسة فيما ليسوا له بأهل من أهل الملّة من القول في القرآن، وما أمرك به أمير المؤمنين من امتحانهم وتكشيف أحوالهم، لإحلالهم محالهم. تذكُرُ إحضارك جعفرَ بنَ عيسى،

(١) سبق تخريجها.
(٢) سبق تخريجها.

وعبد الرحمن بن إسحاق عند ورود كتاب أمير المؤمنين مع مَن أحضرت ممّن كان ينسُبُ إلى فقهِه، ويُعرَفُ بالجلوس للحديث، وينصِّبُ نفسه للفتيا بمدينة السلام، وقراءتَك عليهم جميعاً لكتاب أمير المؤمنين، ومساءلتك إيّاهم اعتقادهم في القرآن، والدلالة لهم على حظّهم، وإطباقهم على نفي الشبيه، واختلافهم في القرآن، وأمْرَكَ مَن لم يقل منهم إنه مخلوق بالإمساك عن الحديث والفتوى في السرّ والعلانية، وتقدُّمَك إلى السندي وعباسٍ مولى أمير المؤمنين بما تقدمت به فيهم إلى القاضيين بمثل ما مثّلَ لك أميرُ المؤمنين من امتحانٍ يحضر مجالسهم من الشهود، وبثّ الكتب إلى القضاة في النواحي من عملك بالقدوم عليك لتحملهم وتمتحنهم على ما حدّه أمير المؤمنين، وتثبيتَك في آخر الكتاب أسماءَ مَن حضر مقالتهم، وفهم أمير المؤمنين ما اقتصصتَ، وأمير المؤمنين يحمد الله كثيراً. كما هو أهله، ويسأله أن يصلّي على عبده، ورسوله محمد ﷺ، ويرغب إلى الله في التوفيق لطاعته، وحُسْنِ المعونة على صالح نيّته برحمته. وقد تدبر أمير المؤمنين على ما كتبت به من أسماء مَن سألتَ عن القرآن، وما رجّعَ إليك فيه كلّ امرىء منهم، وما شرحتَ من مقالتهم.

فأما ما قال المغرور بشر بن الوليد في نفي التشبيه، وما أمسك عنه من أن القرآن مخلوق، وادّعى من تركِه الكلام في ذلك واستعهاده أمير المؤمنين، فقد كذب بشر في ذلك وكفر، وقال الزورَ والمنكرَ، ولم يكن جرى بين أمير المؤمنين وبينه في ذلك ولا في غيره عهد، ولا نظر، أكثر من إخباره أمير المؤمنين عن

اعتقاده كلمة الإخلاص، والقول بأن القرآن مخلوق فادع به إليك، وأعلمك به أمير المؤمنين من ذلك. وانصصه عن قوله في القرآن واستَتِبْه منه، فإن أمير المؤمنين يرى أن تستتيب مَن قال بمقالته، إذا كانت تلك المقالة للكفر الصَراحِ، والشرك المحضِ عند أمير المؤمنين، فإن تاب منها فأشهِرْ أمره، وإن أصرّ على شركه، ودفع أن يكون القرآن مخلوقاً بكفره وإلحاده، فاضرب عنقه، وابعث إلى أمير المؤمنين برأسه، إن شاء الله. وكذلك إبراهيم بن المهدي، فامتحنه بمثل ما تمتحن به بشراً، فإنه كان يقول بقوله، وقد بلغت أمير المؤمنين عنه بوالغ، فإن قال القرآن مخلوق، فأشهِرْ أمره، واكشِفْه، وإلا فاضرب عنقه، وابعث إلى أمير المؤمنين برأسه، إن شاء الله.

وأما علي بن مقاتل فقل له: ألست القائل لأمير المؤمنين: إنك تحلّل وتحرّم والمتكلّم له بمثل ما كلّمته، ومما لم يذهب عنه ذِكرُه.

وأما الذيّال بن الهيثم، فأعلمه أنه كان في الطعام الذي يسرقه في الأنبار، وفيما يستولي عليه من أمر مدينة أمير المؤمنين أبي العباس ما يشغلْه وأنه لو كان مقتفياً آثار سلفه، وسالكاً مناهجهم ومحتذياً سبيلهم، لما خرج إلى الشرك بعد إيمانه.

وأما أحمد بن يزيد المعروف بأبي العوّام، وقوله إنه لا يُحسِنُ الجواب في القرآن، فأعلمه أنه صبي في عقله، لا في سنه، جاهل، وأنه إذا كان لا يحسن الجواب في القرآن فسيحسنه

إذا أخذه التأديب، ثم إن لم يفعل، كان السيف من وراء ذلك، إن شاء الله.

وأما أحمد بن حنبل: وما تكتب عنه، فأعلمه أن أمير المؤمنين قد عرف فحوى تلك المقالة، وسبيلها فيها، واستدلّ على جهله وآفته بها.

وأما الفضل بن غانم فأعلمه أنه لم يخف على أمير المؤمنين ما كان منه بمصر، وما اكتسب من الأموال في أقل من سنة، وما شجر بينه وبين المطّلب بن عبد الله في ذلك، فإنه مَن كان شأنُه شأنَه، وكانت رغبتُه في الدينار والدرهم رغبته، فليس بمستنكر أن يبيع إيمانه طمعاً فيها، وإيثاراً لعاجلِ نفعِها، وإنه مع ذلك القائل لعليِ بن هشام ما قال، والمخالف له فيما خالفه فيه، فما الذي حالَ به عن ذلك، ونقله إلى غيره.

وأما الزيادي، فأعلمه أنه كان منتحلاً لأول دعيٍّ كان في الإسلام، خولف فيه حكم رسول الله ﷺ، وكان جديراً أن يسلك مسلكه، فأنكر أبو حسان أن يكون مولى زياد لأمر من الأمور.

وأما المعروف بأبي نصر التمّار، فإن أمير المؤمنين شبّه خساسة عقله بخساسة متجره.

وأما الفضل بن الفرخان فأعلمه أنه حاول بالقول الذي قاله في القرآن أخذ الودائع التي أودعها إياه عبد الرحمن بن إسحاق وغيره، تربصاً بمَن استودعه وطمعاً في الاستنكار لما صار في يده، ولا سبيل عليه عن تقادم عهده، وتطاول الأيام به، فقل

لعبد الرحمن بن إسحاق لا جزاك الله خيراً عن تفويتك مثل هذا، وائتمانك إياه، وهو معتقد للشرك، منسلخ من التوحيد.

وأما محمد بن حاتم، وابن نوح، والمعروف بأبي معمر، فأعلمهم أنهم مشاغيل بأكلِ الرِبا، عن الوقوف على التوحيد، وأن أمير المؤمنين لو لم يستحلّ محاربتهم في الله ومجاهداتهم، إلا لإربائهم، وما نزل به كتاب الله في أمثالهم لاستحلّ ذلك فكيف بهم وقد جمعوا إلى الربا شركاً، وصاروا للنصارى مثلاً.

وأما أحمد بن شجاع فأعلمه أنك صاحبه بالأمس، والمستخرج منه ما استخرجته من المال الذي كان استحلّه من مال علي بن هشام، وأنه ممّن الدينار والدرهم دينه.

وأما سعدويه الواسطي فقل له: قبّح الله رجلاً بلغ به التصنّع للحديث والتزيّن به والحرص على طلب الرياسة فيه، أن يتمنى وقت المحنة فيقول بالتقرّب بها: متى يُمتحن، فيُطلب للحديث.

وأما المعروف بسجادة وإنكاره أن يكون سمع ممّن كان يجالس من أهل الحديث، وأهل الفقه، القول بأن القرآن مخلوق، فأعلمه أنه في شغله بإعداد النوى وحوكه لإصلاح سجادته، وبالودائع التي دفعها إليه علي بن يحيى وغيره ما أذهله عن التوحيد وألهاه، ثم سَلْه عمّا كان يوسف بن أبي يوسف ومحمد بن الحسن يقولانه، إن كان شاهدهما وجالسهما.

وأما القواريري ففيما تكشف من أحواله، وقبوله الرشا والمصانعات ما أبان عن مذهبه. وسوء طريقته، وسخافة عقله

ودينه، وقد انتهى إلى أمير المؤمنين أن يتولى جعفر بن عيسى الحسني مُساءلته، فتقدّم إلى جعفر بن عيسى في رفضه، وترك الثقة به، والاستنامة إليه.

وأما يحيىٰ بن عبد الرحمن العمري، فإن كان من ولد عمر بن الخطاب فجوابه معروف.

وأما محمد بن الحسن بن علي بن عاصم فإنه لو كان مقتدياً بمَن مضى في سلفه لم ينتحل النحلة التي حُكِيت عنه، وإنه بعدُ صبيٌّ يحتاج إلى تعليم، وقد كـان أمير المؤمنين وجّـه إليك المعروف بأبي مِسهَرٍ، بعد أن نصّه إلى تعليم، وقد كان أمير المؤمنين حاضراً عند محنته في القرآن، فجمجم عنها، ولجلج فيها حتى دعا له أمير المؤمنين بالسيف، فأقرّ ذميماً، فانصصه عن إقراره، فإن كان مقيماً عليه فأشهر في ذلك وأظهره إن شاء الله، ومَن لم يرجع عن شركه ممّن سمّيت لأمير المؤمنين في كتابك، وذكره أمير المؤمنين لك، أو أمسك عن ذكره في كتابه هذا ولم يقل إن القرآن مخلوق، بعد بشر بن الوليد، وإبراهيم بن المهدي، فاحملهم أجمعين موثقين إلى عسكر أمير المؤمنين مع مَن يقوم بحفظهم، وحراستهم في طريقهم، حتى يؤدّيهم إلى عسكر أمير المؤمنين ويسلمهم إلى مَن يؤمر بتسليمهم إليه، لينصّهم أمير المؤمنين، فإن لم يرجعوا ويتوبوا حملهم جميعاً على السيف إن شاء الله تعالى، ولا قوة إلّا بالله.

وقد أنفذ أمير المؤمنين كتابه هذا في خريطة بندارية، ولم ينظر به اجتماع الكتب الخرائطية معجِّلاً به، تقرّباً إلى الله عزّ وجل

بما أصدر من الحكم، ورجاء ما اعتمد، وإدراك ما أمِلَ: من جزيل ثواب الله عليه فأنفِذْ ما أتاك من أمير المؤمنين، وعجّل إجابة أمير المؤمنين بما يكون منك خريطة بندارية مفردة عن سائر الخرائط، لتعرّف أمير المؤمنين ما يعملونه إن شاء الله. (كتب سنة ٢١٨ هـ).

هذه هي الكتب، ولنجد السبب الذي دفع المأمون إلى اتخاذه أحمد بن أبي دؤاد المعتزلي، وجعله كاتباً، وصاحب السلطان في دولته، وكانت له منزلته في نفسه، حتى أن المأمون أوصى أخاه من بعده أن يجعله في منصبه ولا يبعده. والكتب التي كُتِبَت واضح تماماً أنها بلغة أحمد بن أبي دؤاد، ففيها إسهاب وطول، ولم يُعرَف أن الخلفاء إذا كتبوا بأنفسهم يسهبون ذلك الإسهاب، وترى التعبير فيها دائماً عن الخليفة بلغة الغائب، ولم يخطىء مرة ويكتبها بلغة المتكلم، وفيها نزول إلى الطعن في فتاوى هذا واستحلال ذلك للربا.

ولكن إذا نظرنا إلى الحكم في القضية من حيث كون القرآن مخلوقاً أو غير مخلوق، فإن الأدلة التي ساقها ابن أبي داؤد في تلك الكتب والعقل والبداهة تحكمنا على الحكم للمعتزلة بصحة نظرهم، فإن القرآن، وإن كان كلام الله مخلوق، فهذا لا يمنع أن صفة الكلام قديمة بقدوم الله سبحانه وتعالى، كما أن خلق الله سبحانه وتعالى بقدرته، وقدرة الله قديمة، وكونه خلق الخلق بهذه القدرة لم يستدعِ قِدَم الخلق، فلذلك كون القرآن تكلم الله به، وخاطب نبيّه محمداً به، وأُنزِل عليه بقدرته، وبصفة الكلام التي وصف نفسه بها، لا يستدعي أن يكون القرآن قديماً.

٢١ ـ ذكر ضرب الإمام أحمد بين يدي المعتصم:

لما أحضر المعتصم الإمام أحمد بن حنبل رضوان الله عليه من السجن زاد في قيوده، قال أحمد: فلم أستطع أن أمشي بها فربطتها في السكّة وحملتها بيدي، ثم جاءوني بدابّة فحُمِلت عليها فكدت أن أسقط على وجهي من ثقل القيود وليس معي أحد يمسكني، فسلّم الله حتى جئنا دار المعتصم، فأُدْخِلت في بيت وأُغلِق عليّ وليس عندي سراج، فأردت الوضوء فمددت يدي فإذا إناء فيه ماء فتوضأت منه، ثم قمت ولا أعرف القبلة، فلما أصبحت إذا أنا على القِبلة ولله الحمد. ثم دُعيتُ فأُدخِلت على المعتصم، فلما نظر إليّ وعنده ابن أبي دؤاد قال: أليس قد زعمتم أنه حَدَثُ السنّ وهذا شيخ مُكهَل؟ فلما دنوت منه وسلّمت قال لي: ادنه، فلم يزل يدنيني حتى قَرِبْتُ منه، ثم قال: اجلس! فجلست وقد أثقلني الحديد، فمكثت ساعة، ثم قلت يا أمير المؤمنين: إلامَ دعا إليه ابن عمّك رسول الله ﷺ؟ قال: إلى شهادة أن لا إلّه إلّا الله. قلت: فإني أشهد أن لا إلّه إلّا الله. قال: ثم ذكرت له حديث ابن عباس في وفد عبد القيس ثم قلت: فهذا الذي دعا إليه رسول الله ﷺ. قال: ثم تكلم ابن أبي دؤاد بكلام لم أفهمه، وذلك أني لم أتفقه كلامه، ثم قال المعتصم: لولا أنك كنت في يد مَن كان قبلي لم أتعرّض إليك، ثم قال: يا عبد الرحمن ألم آمرك أن ترفغ المحنة؟ قال أحمد: فقلت: الله أكبر، هذا فرج للمسلمين، ثم قال: ناظره يا عبد الرحمن، كلِّمه[1]. فقال لي عبد الرحمن: ما تقول في القرآن؟ فلم أجبه،

(١) البداية والنهاية، لابن كثير، ١٠/٣٣٢.

فقال المعتصم: أجبه. فقلت ما تقول في العلم؟ فسكت، فقلت: القرآن من علم الله، ومَن زعم أن علم الله مخلوق فقد كفر بالله، فسكت فقالوا يا أمير المؤمنين: كفّرك وكفّرنا، فلم يلتفت إلى ذلك، فقال عبد الرحمن: كان الله ولا قرآن، فقلت: كان الله ولا علم؟ فسكت. فجعلوا يتكلمون من ههنا وههنا، فقلت: يا أمير المؤمنين أعطوني شيئاً من كتاب الله أو سُنّة رسول الله ﷺ حتى أقول به، فقال ابن أبي دؤاد: وأنت لا تقول إلا بهذا؟ فقلت: وهل يقوم الإسلام إلا بهما[1].

وخرجت مناظرات طويلة، واحتجّوا عليه بقوله: «ما يأتيهم من ذكر من ربّهم محدث»[2] وبقوله: ﴿ **الله خالق كل شيء** ﴾[3] وأجاب بما حاصله أنه عام مخصوص بقوله: ﴿ **تدمر كل شيءٍ بأمر ربها** ﴾[4]، فقال ابن أبي دؤاد: هو والله يا أمير المؤمنين ضالٌ مضلّ مبتدع، وهنا قُضاتك والفقهاء فسَلْهم، فقال لهم: ما تقولون؟ فأجابوا بمثلِ ما قال ابن أبي دؤاد، ثم أحضروه في اليوم الثاني وناظروه وأيضاً في اليوم الثالث، وفي ذلك كله يعلو صوته عليهم وتغلب حجّته حججهم. قال: فإذا سكتوا فتح الكلام عليهم ابن أبي دؤاد، وكان من أجلّهم بالعلم والكلام، وقد تنوّعت بهم المسائل في المجادلة ولا علم لهم بالنقل، فجعلوا ينكرون

---

(١) نفس المصدر، ص ٣٣٢، جـ ١٠.
(٢) سبق تخريجها.
(٣) سورة الزمر، آية: ٦٢.
(٤) سورة الأحقاف، آية: ٢٥.

الآثار ويردّون الاحتجاج بها، وسمعت منهم مقالات لم أكن أظن أن أحداً يقولها، وقد تكلّم معي ابن غوث(١) بكلام طويل ذكر فيه الجسم وغيره بما لا فائدة منه، فقلت: لا أدري ما تقول، إلّا أني أعلم أن الله أحد صمد، ليس كمثله شيء، فسكت عنّي. وقد أوردت لهم حديث الرؤية في الدار الآخرة فحاولوا أن يضعّفوا إسناده ويلفّقوا عن بعض المحدّثين كلاماً يتسلقون به إلى الطعن فيه، وهيهات، وأنّى لهم التناوش من مكان بعيد؟ وفي غضون ذلك كله يتلطف به الخليفة ويقول: يا أحمد أجبني إلى هذا حتى أجعلك من خاصّتي وممّن يطأ بساطي، فأقول: يا أمير المؤمنين: يأتوني بآية من كتاب الله أو سُنّة عن رسول الله ﷺ حتى أجيبهم إليها(٢).

واحتجّ أحمد عليهم حين أنكروا الآثار بقوله تعالى: ﴿ **يا أبتِ لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئاً** ﴾(٣) وبقوله: ﴿ **وكلّم الله موسى تكليماً** ﴾(٤) وبقوله: ﴿ **إنني أنا الله لا إله إلّا أنا فاعبدني** ﴾(٥) ونحو ذلك من الآيات فلما لم يكن لهم معه حجّة عدلوا إلى استعمال جاه الخليفة، فقالوا: يا أمير المؤمنين هذا كافر ضالٌّ مُضل. وقال له إسحاق بن إبراهيم نائب

---

(١) قال ابن كثير في البداية والنهاية (١٠/٣٣٣)؛ لعله ابن غياث وهو المريسي.
(٢) البداية والنهاية، ١٠/٣٣٣، ٣٣٤.
(٣) سورة مريم، آية: ١٤٢.
(٤) سورة النساء، آية: ١٦٤.
(٥) سورة طه، آية: ١٤.

بغداد: يا أمير المؤمنين ليس من تدبير الخلافة أن تُخلِي سبيله ويغلب خليفتين، فعندَ ذلك حمي واشتد غضبه، وكان ألينهم عريكة، وهو يظن أنهم على شيء[1].

قال أحمد: فعند ذلك قال لي: فأخذت وسحبت وخلعت وجيء بالعاقبين والسِياط وأنا أنظر، وكان معي شعرات من شعر النبي ﷺ مصرورة في ثوبي، فجرّدوني منه وصرت بين العقابين، فقلت: يا أمير المؤمنين الله الله، إن رسول الله ﷺ قال: «لا يحلّ دم امرىء يشهد أن لا إلّه إلّا الله إلا بإحدى ثلاث»[1] وتَلَوت الحديث وأن رسول الله ﷺ قال: «أُمرت أن أُقاتل الناس حتى يقولوا لا إلّه إلّا الله، فإذا قالوها عصموا منّي دماءهم وأموالهم»[2] فبِمَ تستحلّ دمي ولم آتِ شيئاً من هذا؟ يا أمير المؤمنين اذكر وقوفك بين يدي الله كوقوفي بين يديك، فكأنه أمسك. ثم لم يزالوا يقولون له: يا أمير المؤمنين إنه ضالّ مضلّ كافر، فأمر بي فقمت بين العقابين وجيء بكرسي فأقمت عليه وأمرني بعضهم أن آخذ بيدي بأيّ الخشبتين فلم أفهم، فتخلعت يداي وجيء بالضرّابين ومعهم السِياط فجعل أحدهم يضربني سوطين ويقول لهم ـ يعني المعتصم ـ: شُدَّ، قطع الله يديك، ويجيء الآخر فيضربني

---

(١) انظر البداية والنهاية، ١٠/٣٣٤.

(٢) رواه البخاري في الديّات، ص ٦، ومسلم في القسامة، ص ٢٥، ٢٦، وأحمد في المسند، ١/٦١.

(٣) رواه البخاري في الإيمان، ص ١٧، والاعتصام، ص ٢٨، ومسلم في الإيمان، ص ٣٤ ـ ٣٦، والترمذي في الإيمان، ص ١، والنسائي في الجهاد، ص ١، وأحمد في المسند، ١/١١، ١٩، ٣٦، ٤٨.

سوطين ثم الآخر كذلك، فضربوني أسواطاً فأُغمي عليّ وذهب عقلي مراراً، فإذا سكن الضرب يعود عليّ عقلي، وقام المعتصم إليّ يدعوني إلى قولهم فلم أُجِبْه، وجعلوا يقولون: ويحك! الخليفة على رأسك، فلم أقبل وأعادوا الضرب، ثم عاد إليّ فلم أُجِبْه، فأعادوا الضرب، ثم جاء إليّ الثالثة، فدعاني فلم أعقل ما قال من شدّة الضرب، ثم أعادوا الضرب فذهب عقلي فلم أحسّ بالضرب وأرعبه ذلك من أمري وأمر بي فأُطلقت ولم أشعر إلاّ وأنا في حجرة من بيت، وقد أُطلقت الأقياد من رجليّ، وكان ذلك في اليوم الخامس والعشرين من رمضان سنة إحدى وعشرين ومائتين، ثم أمر الخليفة بإطلاقه إلى أهله، وكان جملة ما ضرب نيفاً وثلاثين سوطاً، وقيل ثمانين سوطاً، لكن كان ضرباً مبرحاً شديداً جداً. وقد كان الإمام أحمد رجلاً طِوالاً رقيقاً أسمر اللون كثير التواضع رحمه الله[1].

ولمّا حُمِل من دار الخلافة إلى دار إسحاق بن إبراهيم وهو صائم، أتوه بسُوَيق ليفطر من الضعف فامتنع عن ذلك وأتمّ صومه، وحين حضرت صلاة الظهر صلّى معهم فقال له ابن سماعة القاضي: وصلّيت في دمك! فقال له أحمد: قد صلّى عمر وجرحه يثعب دماً، فسكت. ويروى أنه لما أُقيم ليُضرَب انقطعت تكّة سراويله فخشي أن يسقط سراويله فتكشف عورته فحرّك شفتيه فدعا الله فعاد سراويله كما كان، ويُروى أنه قال: يا غياث المستغيثين، يا إلّه العالمين، إن كنت تعلم أنّي قائم لك بحق فلا

(١) انظر البداية والنهاية، لابن كثير، ص ٣٣٤، ٣٣٥.

تهتك لي عورة[1].

ولما رجع إلى بيته جاء الجرايحي فقطع لحماً ميتاً من جسده وجعل يداويه والنائب في كل وقت يسأل عنه، وذلك أن المعتصم ندم على ما كان منه إلى أحمد ندماً كثيراً، وجعل يسأل عنه والنائب يستعلم خبره، فلما عُوفِي فرح المعتصم والمسلمون بذلك، ولما شفاه الله بالعافية بقي مدة وإبهاماه يؤذيهما البرد، وجعل كلّ مَن آذاه في حلٍّ إلا أهل البدعة، وكان يتلو في ذلك قوله تعالى: ﴿ **وليعفوا وليصفحوا** ﴾[2] الآية، ويقول: ماذا ينفعك أن يعذّب أخوك المسلم بسببك؟ وقد قال تعالى: ﴿ **فمَن عفا وأصلح فأجره على الله إنه لا يحبّ الظالمين** ﴾[3] وينادي المنادي يوم القيامة: «ليقم مَن أجره على الله فلا يقوم إلا مَن عفاه». وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث أقسم عليهنّ: ما نقص مال من صدقة، وما زاد الله عبداً بعفو إلا عزّاً، ومَن تواضع لله رفعه الله»[4].

وكان الذين ثبتوا على الفتنة بالكليّة هم أربعة[5]: أحمد بن حنبل وهو رئيسهم، ومحمد بن نوح بن ميمون الجنديسابوري، ومات في الطريق. ونعيم بن حمّاد الخزاعي، وقد مات في

(١) المصدر السابق، ص ٣٣٥.
(٢) سورة النور، آية: ٢٢.
(٣) سورة الشورى، آية: ٤٠.
(٤) رواه أحمد في المسند، ١/١٩٣، ٢/٢٣٥، ٤٣٨.
(٥) قال ابن كثير في هامشه (١٠/٣٣٥) البداية والنهاية: هم خمسة.

السجن، وأبو يعقوب البويطي وقد مات في سجن الواثق على القول بخلق القرآن. وكان مثقلاً بـالحديـد. وأحمد بن نصـر الخزاعي[1].

٢٢ ـ ذكر ما كان من أمر الإمام أحمد بعد المحنة:

حين خرج من دار الخلافة إلى منزله فدُووِيَ حتى برأ ولله الحمد، ولزم منزله فلا يخرج منه إلى جمعة ولا جماعة، وامتنع من التحديث، وكانت غلّته من مُلْك له في كل شهر سبعة عشر درهماً ينفقها على عياله ويتقنّع بذلك رحمه الله صابراً محتسباً. ولم يزل كذلك مدّة خلافة المعتصم، وكذلك في أيام ابنه محمد الواثق، فلما ولي المتوكل على الله الخلافة استبشر الناس بولايته، فإنه كان محبّاً للسُنّة وأهلها، ورفع المحنة عن الناس، وكتب إلى الآفاق إلى إسحاق بن إبراهيم ـ أن يبعث بأحمد بن حنبل إليه، فاستدعى إسحاق بالإمام أحمد إليه فأكرمه وعظّمه، لما يعلم من إعظام الخليفة له وإجلاله إياه، وسأله فيما بينه وبينه عن القرآن فقال له أحمد: سؤالك هذا سؤال تعنّت أو استرشاد؟ فقال: بل سؤال استرشاد. فقال: هو كلام الله مُنزَل غير مخلوق، فسكن إلى ذلك القول، ثم جهّزه الخليفة إلى سُرّ مَن رأى ثم سبقه إليه[2].

وبلغه أن أحمد اجتاز بابنه محمد بن إسحاق فلم يأتِه ولم يسلّم عليه، فغضب إسحاق بن إبراهيم من ذلك وشكـاه إلى

---

(١) انظر البداية والنهاية، ١٠/ ٣٣٥.
(٢) المصدر المذكور في، ١٠/ ٣٣٥.

الخليفة، فقال المتوكل: يردّ وإن كان قد وطىء بساطي، فرجع الإمام أحمد من الطريق إلى بغداد.

وقد كان الإمام أحمد كارهاً لمجيئه إليهم، ولكن لم يهِن ذلك على كثير من الناس وإنما كان رجوعه عن قول إسحاق بن إبراهيم الذي كان هو السبب في ضربه. ثم إن رجلاً من المبتدعة يُقال له ابن البلخي وشى إلى الخليفة شيئاً فقال: إن رجلاً من العلويين قد أوى إلى منزل أحمد بن حنبل وهو يبالغ له الناس في الباطن. فأمر الخليفة النائب ببغداد أن يكبس منزل أحمد من الليل. فلم يشعروا إلا والمشاعل قد أحاطت بالدار من كل جانب حتى من فوق الأسطحة، فوجدوا الإمام أحمد جالساً في داره مع عياله فسألوه عما ذكر عنه، فقال: ليس عندي من هذا علم، وليس من هذا شيء ولا هذا في نيّتي، وإني لأرى طاعة أمير المؤمنين في السرّ والعلانية، وفي عسري ويسري ومُنشطي ومُكرهي، وأثره عليَّ، وإني لأدعو الله له بالتسديد والتوفيق، في الليل والنهار، في كلام كثير، ففتشوا منزله حتى مكان الكتب وبيوت النساء والأسلحة وغيرها فلم يروا شيئاً[١].

فلما بلغ المتوكل ذلك وعلم براءته مما نُسِبَ إليه علم أنهم يكذبون عليه كثيراً، فبعث إليه يعقوب بن إبراهيم المعروف بقوصرة ـ وهو أحد الحَجَبَة ـ بعشرة آلاف درهم من الخليفة، وقال: هو يقرأ عليك السلام ويقول: استنفق هذه، فامتنع من قبولها. فقال: يا أبا عبد الله إني أخشى من ردّك إياها أن يقع

(١) انظر البداية والنهاية، ١٠/٣٣٧.

وحشة بينك وبينه، والمصلحة لك قبولها، فوضعها عنده ثم ذهب. فلما كان من آخر الليل استدعى أحمد أهله وبني عمّه وعِياله وقال: لم أنَمْ هذه الليلة من هذا المال، فجلسوا وكتبوا أسماء جماعة من المحتاجين من أهل الحديث وغيرهم من أهل البصرة وبغداد، ثم أصبح ففرّقها في الناس ما بين الخمسين إلى المائة والمائتين، فلم يُبقِ منها درهماً، وأعطى منها لأبي أيوب وأبي سعيد الأشج، ما بين الخمسين إلى المائة والمائتين، وتصدّق بالكيس الذي كانت فيه، ولم يُعطِ منها لأهله شيئاً وهم في غاية الفقر والجهد، وجاء بنو ابنه فقال أحدهم: أعطني درهماً. فنظر أحمد إلى ابنه صالح فتناول صالح قطعة فأعطاها الصبي فسكت أحمد. وبلغ الخليفة أنه تصدّق بالجائزة كلها حتى كيسها، فقال علي بن الجهم: يا أمير المؤمنين إنه قد قبلها منك وتصدّق بها عنك، وماذا يصنع أحمد بالمال؟ إنما يكفيه رغيف. فقال: صدقت[1].

فلما مات إسحاق بن إبراهيم وابنه محمد ولم يكن بينهما إلا القريب، وتولّى نيابة بغداد عبد الله بن إسحاق، كتب المتوكل إليه أن يحمل إليه الإمام أحمد، فقال لأحمد في ذلك فقال: إنّي شيخ كبير وضعيف، فردّ الجواب على الخليفة بذلك، فأرسل يعزم عليه لتأتيني، وكتب إلى أحمد ـ وهو عليل ـ في بيته وبعض أهله، فلما قارب العسكر تلقّاه وصيف الخادم في موكب عظيم، فسلّم وصيف على الإمام أحمد فردّ السلام وقال له وصيف: قد

---

(١) المصدر المذكور، ١٠/٣٣٧.

أمّنك الله من عدوّك ابن أبي دؤاد[1]. فلم يردّ عليه جواباً، وجعل ابنه يدعو الله للخليفة ولوصيف. فلما وصلوا إلى العسكر بسُرّ مَن رأى، أنزل أحمد في دار إيتاخ، فلما علم ذلك ارتحل منها وأمر أن يستكري له داراً غيرها. وكان رؤوس الأمراء في كل يوم يحضرون عنده ويبلغونه عن الخليفة السلام، ولا يدخلون عليه حتى يقلعون ما عليهم من الزينة والسلاح، وبعث إليه الخليفة بالمفارش الوطيئة وغيرها من الآلات التي تليق بتلك الدار العظيمة، وأراد منه الخليفة أن يقيم هناك ليحدّث الناس عوضاً عمّا فاتهم منه في أيام المحنة وما بعدها من السنين المتطاولة، فاعتذر عليه بأنه عليل وأسنانه تتحرك وهو ضعيف[2].

وكان الخليفة يبعث إليه في كل يوم مائدة فيها ألوان الطعام، والفاكهة والثلج، مما يقاوم مائة وعشرين درهماً في كل يوم، والخليفة يحسب أنه يأكل من ذلك، ولم يكن أحمد يأكل شيئاً من ذلك بالكليّة، بل كان صائماً يطوي، فمكث ثمانية أيام لم يستطعم بطعام، ومع ذلك هو مريض، ثم أقسم عليه ولده حتى شرب قليلاً من السويق بعد ثمانية أيام. وجاء عبيد الله بن يحيىٰ بن خاقان بمال جزيل من الخليفة جائزة له فامتنع من قبوله، فألحّ عليه الأمير فلم يقبل. فأخذها الأمير ففرّقها على بنيه وأهله، وقال: إنه لا يمكن ردّها على خليفة. وكتب الخليفة لأهله وأولاده في كل شهر بأربعة آلاف درهم، فمانع أبو عبد الله

(١) انظر البداية والنهاية، ١٠/٣٣٨.
(٢) نفس المصدر السابق.

الخليفة، فقال الخليفة: لا بدّ من ذلك، وما هذا إلا لولدك[1].

فأمسك أبو عبد الله عن ممانعته ثم أخذ يلوم أهله وعمّه، وقال لهم: إنما بقي لنا أيام قلائل، وكأننا قد نزل بنا الموت، فإما إلى جنّة وإما إلى نار، فنخرج من الدنيا وبطوننا قد أخذت من مال هؤلاء، في كلام طويل يعِظُهم به. فاحتجّوا عليه بالحديث الصحيح: «ما جاءك من هذا المال وأنت غير سائل ولا مستشرق فخذه»[2]. وإن ابن عمر وابن عباس قبلا جوائز السلطان. فقال: وما هذا وذاك سواء، ولو أعلم أن هذا المال أخذ من حقه وليس بظلم أو لا جَوْر لم أُبالِ[3].

ولما استمر ضعفه جعل المتوكل يبعث إليه بابن ماسويه المتطيّب لينظر في مرضه، فرجع إليه فقال: يا أمير المؤمنين إن أحمد ليس به علّة في بدنه، وإنما علّته من قلّة الطعام وكثرة الصيام والعبادة. فسكت المتوكل ثم سألت أُم الخليفة منه أن ترى الإمام أحمد، فبعث المتوكل إليه يسأله أن يجتمع بابنه المعتز ويدعو له، وليكن في حجره. فتمنع من ذلك ثم أجاب إليه رجاء أن يعجّل برجوعه إلى أهله ببغداد. وبعث الخليفة إليه بخلعة سَنِيّة ومركوب من مراكبه، فامتنع من ركوبه لأنه عليه ميثرة نمور، فجيء

---

(١) انظر البداية والنهاية، ١٠/٣٣٨، ٣٣٩.

(٢) رواه البخاري في الزكاة، ص ٥١، ومسلم في الزكاة، ص ١١٠، ١١١، والدارمي في الزكاة، ص ١٩، والنسائي في الزكاة، ص ٩٤، وأحمد في المسند، ٢/٩٩.

(٣) انظر البداية والنهاية، ١٠/٣٣٩.

ببغل لبعض التجّار فركبه وجاء إلى مجلس المعتز، وقد جلس الخليفة وأمه في ناحية في ذلك المجلس، من وراء ستر رقيق. فلما جاء أحمد قال: سلامٌ عليكم. وجلس ولم يسلّم عليه بالإمرة، فقالت أم الخليفة: الله الله يا بني في هذا الرجل تردّه إلى أهله، فإن هذا ليس ممّن يريد ما أنتم فيه. وحين رأى المتوكل أحمد قال لأمه: يا أمه قد تأنست الدار. وجاء الخادم ومعه خلعة سنَيّة مبطنة وثوب وقلنسوة وطيلسان، فألبسهما أحمد بيده، وأحمد لا يتحرك بالكلية[1].

قال الإمام أحمد: ولما جلست إلى المعتز قال مؤدّبه: أصلح الله الأمير هذا الذي أمر الخليفة أن يكون مؤدّبك. فقال: إن علّمني شيئاً تعلمته، قال أحمد: فتعجبت من ذكائه في صغره لأنه كان صغيراً جداً فخرج أحمد عنهم وهو يستغفر الله ويستعيذ بالله من مقته وغضبه. ثم بعد أيام أذِنَ له الخليفة بالانصراف وهيّأ له حرّاقة فلم يقبل أن ينحدر فيها، بل ركب في زورق فدخل بغداد متخفياً، وأمر أن تُباع تلك الخلعة وأن يتصدق بثمنها على الفقراء والمساكين[2].

وجعل أياماً يتألم من اجتماعه بهم ويقول: سلِمت منهم طول عمري ثم ابتليت بهم في آخره. وكان قد جاع عندهم جوعاً عظيماً كثيراً حتى كاد أن يقتله الجوع. وقد قال بعض الأمراء للمتوكل: إن أحمد لا يأكل لك طعاماً، ولا يشرب لك شراباً، ولا

---

(١) انظر المصدر السابق.

(٢) انظر البداية والنهاية، ١٠/٣٣٩، ٣٤٠.

يجلس على فرشك، ويحرّم ما تشربه. فقال: والله لو نشر المعتصم وكلّمني في أحمد ما قبلت منه. وجعلت رُسُل الخليفة تفِد إليه في كل يوم تستعلم أخباره وكيف حاله. وجعل يستفتيه في أموال ابن أبي دؤاد من سُرّ مَن رأى إلى بغداد بعد أن أشهد عليه نفسه ببيع ضياعه وأملاكه وأخذ أمواله كلها. قال عبد الله بن أحمد: وحين رجع أبي من سامرا وجدنا عينيه قد دخلتا موقيه، وما رجعت إليه نفسه إلا بعد ستة أشهر، وامتنع أن يدخل بيت قرابته أو يدخل بيتاً هم فيه أو ينتفع بشيء مما هم فيه لأجل قبولهم أموال السلطان[1].

وكان مسير أحمد إلى المتوكل في سنة سبع وثلاثين ومائتين، ثم مكث إلى سنة وفاته وكل يوم إلا ويسأل عنه المتوكل ويوفد إليه في أمور يشاوره فيها، ويستشيره في أشياء تقع له. ولما قَدِمَ المتوكل بغداد بعث إليه ابن خاقان ومعه ألف دينار ليفرّقها على مَن يرى، فامتنع من قبولها وتفرقتها، وقال: إن أمير المؤمنين قد عفاني مما أكره فردّها[2].

وكتب رجل رقعة إلى المتوكل يقول: يا أمير المؤمنين إن أحمد يشتم آباءك ويرميهم بالزندقة: فكتب فيه المتوكل: أما المأمون فقد خلط فسلّط الناس على نفسه، وأما أبي المعتصم فإنه كان رجل حرب له بصر بالكلام، وأما أخي الواثق فقد استحق ما قيل فيه. ثم أمر أن يضرب الرجل الذي رفع إليه الرقعة مائتي

---

(١) نفس المصدر السابق.
(٢) نفس المصدر السابق.

سوط، فأخذه عبد الله بن إسحاق فضربه خمسمائة سوط. فقال له الخليفة: لِمَ ضربته خمسمائة سوط؟ فقال: مائتين لطاعتك ومائتين لطاعة الله، ومائة لكونه قذف هذا الشيخ الرجل الصالح أحمد بن حنبل(١).

وقد كتب الخليفة إلى الإمام أحمد رحمه الله يسأله عن القول في القرآن سؤال استرشاد واستفادة لا سؤال تعنّت ولا امتحان ولا عناد. فكتب إليه أحمد رحمه الله رسالة حسنة فيها آثار عن الصحابة وغيرهم، وأحاديث مرفوعة. وقد أوردها ابنه صالح في المحنة التي ساقها، وهي مرويّة عنه، وقد نقلها غير واحد من الحفّاظ(٢).

٢٣ ـ ذكر رسالة الخليفة إلى أحمد يسأله عن القول في القرآن:

روى أبو نعيم بسنده عن صالح بن أحمد بن حنبل قال: كتب عبيد الله بن يحيىٰ إلى أبي يخبره أن أمير المؤمنين أمرني أن أكتب إليك كتاباً أسألك من أمر القرآن لا مسألة امتحان ولكن مسألة معرفة وبصيرة. فأملى عليَّ أبي رحمه الله إلى عبيد الله بن يحيى ـ وحدي ما معنا أحد ـ بسم الله الرحمن الرحيم أحسن الله عاقبتك أبا الحسن في الأمور كلها ودفع أمير المؤمنين بأمر القرآن بما حضرني وإنّي أسأل الله أن يديم توفيق أمير المؤمنين قد كان

---

(١) انظر البداية والنهاية، ١٠/٣٤٠.
(٢) نفس المصدر السابق.

الناس في خوض من الباطل واختلاف شديد يغتمسون فيه حتى أفضت الخلافة إلى أمير المؤمنين فنفى الله بأمير المؤمنين كل بِدعة وانجلى عن الناس ما كانوا فيه من الذل وضيق المجالس، فصرف الله ذلك كله وذهب به بأمير المؤمنين ووقع ذلك من المسلمين موقعاً عظيماً ودعوا الله لأمير المؤمنين، وأسأل الله أن يستجيب في أمير المؤمنين صالح الدعاء وأن يتمّ ذلك لأمير المؤمنين وأن يزيد في بيته ويعينه على ما هو عليه، فقد ذكر عن عبد الله بن عبّاس أنه قال: «لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض فإن ذلك يوقع الشك في قلوبكم». وذكر عن عبد الله بن عمر أن فقراء كانوا جلوساً بباب النبيّ ﷺ فقال بعضهم: ألم يقل الله كذا؟ وقال بعضهم: ألم يقل الله كذا؟ قال: فسمع ذلك رسول الله ﷺ فخرج كأنما فقىء في وجهه حبّ الرجال فقال: «أبهذا أمرتم أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟ إنما ضلّت الأمم قبلكم في مثل هذا، إنكم لستم مما هنا في شيء، انظروا الذي أمرتم به فاعملوا به، وانظروا الذي نهيتم عنه فانتهوا عنه»[1]. وروي عن أبي هريرة عن النبيّ ﷺ قال: «مراء في القرآن كفر»[2]. وروي عن أبي جهم ـ رجل من أصحاب النبيّ ﷺ ـ عن النبيّ ﷺ قال: لا تُمارنّ في القرآن فإن مراء فيه كفر». وقال عبد الله بن العباس: قَدِمَ على عمر بن الخطاب رجل فجعل عمر يسأل عن الناس فقال: يا أمير المؤمنين قد قرأ القرآن منهم كذا وكذا. فقال ابن عباس فقلت: والله ما

---

(١) رواه أحمد في المسند، ٢/١٩٦.

(٢) رواه أبو داود في السنّة،ص ٤، وأحمد في المسند، ٢/٢٥٨، ٢٨٦، ٤٢٤، ٤٧٥، ٤٧٨.

أحب أن يتسارعوا يومهم هذا في القرآن هذه المسارعة. قال: فنهرني عمر وقال: مه. فانطلقت إلى منزلي مكتئباً فبينا أنا كذلك إذ أتى رجل فقال أجب أمير المؤمنين. فخرجت فإذا هو بالباب ينتظرني فأخذ بيدي فخلا بي وقال: ما الذي كرهت مما قال الرجل آنفاً؟ فقلت: يا أمير المؤمنين متى يتسارعوا هذه المسارعة يختلفوا، ومتى ما يختلفوا يختصموا ومتى ما يختصموا يختلفوا، ومتى ما يختلفوا يقتتلوا، قال: لله أبوك، والله إن كنت لأكتمها الناس حتى جئت بها[1].

ورُوِيَ عن جابر بن عبد الله قال: كان النبيّ ﷺ يعرض نفسه على الناس بالموقف فيقول: «هل من رجل يحملني إلى قومه فإن قريشاً قد منعوني أن أبلغ كلام ربّي». ورُوِيَ عن جبير بن نفير قال: قال رسول الله ﷺ: «إنكم لن ترجعوا بشيء أفضل مما خرج منه». يعني القرآن. ورُوِيَ عن عبد الله بن مسعود أنه قال: «جرّدوا القرآن لا تكتبوا فيه شيئا إلاّ كلام الله عزّ وجل». ورُوِيَ عن عمر بن الخطاب أنه قال: «هذا القرآن كلام الله فضعوه مواضعه». وقال رجل للحسن البصري: يا أبا سعيد إنّي إذا قرأت كتاب الله وتدبرته كدت أن أيأس وينقطع رجائي. قال: فقال الحسن: إن القرآن كلام الله وأعمال ابن آدم إلى الضعف والتقصير فاعمل وأبشر[2].

وقال فروة بن نوفل الأشجعي: كنت جار الخبّاب ـ وهو من

---

(١) انظر حلية الأولياء، ١٠/٢١٦، ٢١٧.
(٢) المصدر السابق.

أصحاب النبيّ ﷺ - فخرجت معه يوماً من المسجد وهو آخذ بيدي فقال: يا هذا تقرّ لله بما استطعت فإنك لن تتقرّب إليه بشيء أحبّ إليه من كلامه. وقال رجل للحكم بن عتبة ما حمل أهل الأهواء على هذا؟ قال: الخصومات[1].

وقال معاوية بن مرّة - وكان أبوه ممّن أتى النبيّ ﷺ - إيّاكم وهذه الخصومات فإنها تحبط الأعمال. وقال أبو قلابة: وكان قد أدرك غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ - لا تجالسوا أصحاب الأهواء - أو قال أصحاب الخصومات - فإنّي لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم ويلبسوا عليكم بعض ما تعرفون - ودخل رجلٌ من أصحاب الأهواء على محمد بن سيرين فقالا: يا أبا بكر نحدّثك بحديث؟ فقال: لا. قالا: فنقرأ عليك آية من كتاب الله؟ قال: لا لتقومان عنّي أو لأقوم عنكما. قال: فقام الرجلان فخرجا، فقال بعض القوم: يا أبا بكر وما عليك أن يقرآ عليك آية من كتاب الله تعالى؟ فقال له ابن سيرين: إنّي خشيت أن يقرأآ عليّ آية فيحرّفانها فيقرّ ذلك في قلبي[2].

وقال محمد لو أعلم أنّي أكون مبتلى الساعة لتركتها. وقال رجل من أهل البِدَع لأيوب السختياني: يا أبا بكر أسألك عن كلمة؟ فولّى وهو يقول بيده ولا نصف كلمة. وقال ابن طاوس لابن له يكلمه رجل من أهل البِدَع؛ يا بني أدخل أصبعيك في أذنيك لا تسمع ما يقول. ثم قال: أشدد. وقال عمر بن عبد العزيز: مَن

(١) المصدر السابق.
(٢) حلية الأولياء، ١٠/٢١٧، ٢١٨.

جعل دينه غرضاً للخصومات أكثر التنقّل. وقال إبراهيم النخعي: إن القوم لم يدخل عنهم شيء خير لكم لفضل عندكم. وكان الحسن رحمه الله يقول: شرداء خالط قلباً: يعني الأهواء[1].

وقال حذيفة بن اليمان ـ وكان من أصحاب رسول الله ﷺ ـ: «اتقوا الله معشر القرّاء وخذوا طريق مَن كان قبلكم، والله لئن استقمتم لقد سبقتم سبقاً بعيداً، ولئن تركتموه يميناً وشمالاً لقد ضللتم ضلالاً بعيداً، أو قال مبيناً. قال أبي رحمه الله: وإنما تركت ذكر الأسانيد لما تقدمت من اليمن التي حلفت بها مما قد علمه أمير المؤمنين لولا ذلك لذكرتها بأسانيدها. وقد قال الله تعالى: ﴿ **وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله** ﴾[2]، وقال: ﴿ **ألا له الخلق والأمر** ﴾[3] **فأخبرنا بالخلق ثم قال: والأمر فأخبر أن الأمر غير المخلوق، وقال عزّ** وجل: ﴿ **الرحمن علّم القرآن خلق الإنسان علّمه البيان** ﴾[4] فأخبر تعالى أن القرآن من علمه، وقال تعالى: ﴿ **ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتّبع ملّتهم قل إن هدى الله هو الهدى ولئن اتّبعت أهوائهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله من وليّ ولا نصير** ﴾[5]، وقال: ﴿ **ولئن أتيت الذين أُوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك وما أنت بتابع قبلتهم وما بعضهم بتابع قبلة**

---

(١) المصدر السابق.
(٢) سورة الأنعام، آية: ٦.
(٣) سورة الأعراف، آية: ٥٤.
(٤) أول سورة الرحمن.
(٥) سورة البقرة، آية: ١٢٠.

بعض ولئن اتّبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم إنك إذاً لمن الظالمين ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ **وكذلك أنزلناه حكماً عربياً ولئن اتّبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من وليٍّ ولا واقٍ ﴾**[2] فالقرآن من علم الله تعالى. وفي هذه الآيات دليل على أن الذي جاءه ﷺ هو القرآن لقوله: ﴿ **ولئن اتّبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ﴾**[3]. وقد رُوِيَ عن غير واحد ممّن مضى من سلفنا أنهم كانوا يقولون: القرآن كلام الله ليس بمخلوق. وهو الذي أذهب إليه لست بصاحب كلام ولا أدري الكلام في شيء من هذا إلا ما كان في كتاب الله أو حديث عن النبيّ ﷺ أو عن أصحابه أو عن التابعين رحمهم الله، فأما غير ذلك فإن الكلام فيه غير محمود[4].

قال أبو الفضل: وقَدِمَ المتوكل فنزل الشماسية يريد المدائن فقال لي أبي: يا صالح أحبّ أن لا تذهب اليوم ولا تنبه عليّ، فلما كان بعد يوم وأنا قاعد خارجاً وكان يوم مطر إذا يحيىٰ بن خاقان قد جاء والمطر عليه في موكب عظيم، فقال: سبحان الله لم تصل إلينا حتى نبلغ أمير المؤمنين السلام عن شيخك حتى وجه بي ثم نزل خارج الزقاق فجهدت به أن يدخل على الدابّة فلم يفعل فجعل يخوض المطر، فلما صار إلى الباب نزع جرموقة وكان على خفّه ودخل وأبي في الزاوية قاعد عليه كساء مربع

---

(١) سورة البقرة، آية: ١٤٥.

(٢) سورة الرعد، آية: ٣٧.

(٣) حلية الأولياء، ١٠/٢١٨، ٢١٩.

(٤) سبق تخريجها.

وعمامة والستر الذي على الباب قطعة خيش، فسلّم عليه وقبّل جبهته وسأله عن حاله وقال: أمير المؤمنين يقرئك السلام ويقول: كيف أنت في نفسك وكيف حالك؟ وقد أنست بقربك ويسألك أن تدعو له. فقال: ما يأتي عليّ يوم إلاّ وأنا أدعو الله له. ثم قال قد وجّه معي ألفي دينار تفرّقها على أهل الحاجة. فقال له: يا أبا زكريا أنا في البيت منقطع عن الناس، وقد أعفاني عن كل ما أكرهه. فقال يا أبا عبد الله الخلفاء لا يحتملون هذا. فقال يا أبا زكريا تلطف في ذلك. فدعا له ثم قام فلما صار إلى الدار رجع وقال: أهكذا كنت لو وجّه إليك بعض إخوانك تفعل؟ قال: نعم، فلما صرنا إلى الدهليز قال: قد أمرني أمير المؤمنين أن أدفعها إليك تفرّقها، فقلت: تكون عندك إلى أن تمضي هذه الأيام[1].

قال أبو الفضل: وقد كان وجه محمد بن عبد الله بن طاهر إلى أبي في وقت قدومه بالعسكر «أحبّ أن تصير إليَّ وتعلّمني الذي تغرم عليه حتى لا يكون عندي أحد»، فوجّه إليه «أنا رجل لم أخالط السلطان وقد أعفاني أمير المؤمنين مما أكره، وهذا مما أكره» فجهد أن يصير إليه فأبى وكان قد أدمن الصوم لمّا قَدِمَ وجعل لا يأكل الدسم، وكان قبل ذلك له شحم بدرهم فيأكل منه شهراً فترك أكل الشحم وأدام الصوم والعمل وتوهمت أنه قد كان جعل على نفسه أن يفعل ذلك إن سلم، وكان حمل إلى المتوكل سنة سبع وثلاثين ومائتين ثم مكث إلى سنة إحدى وأربعين، وكان قلّ يوم يمضي إلاّ ورسول المتوكل يأتيه، فلما كان أول شهر ربيع

(١) انظر حلية الأولياء، ١٠/٢١٩، ٢٢٠.

الأول من سنة إحدى وأربعين حُمَّ ليلة الأربعاء، وكان في خريقته قطيعات فإذا أراد الشيء أعطينا مَن يشتري له، وقال لي يوم الثلاثاء وأنا عنده أنظر في خريقتي شيء فنظرت فإذا فيها درهم فقال: وجه اقتضي بُعْدُ السكان فوجّهت فأعطيت شيئاً فقال: وجه فاشترِ لي تمراً وكفّر عنّي كفّارة يمين. فاشتريت وكفّرت عن يمينه وبقي من ثمن التمر ثلاثة دراهم فأخبرته فقال: الحمد لله. وكنت أنام الليل إلى جنبه فإذا أراد حاجة حرّكني فأُناوله وجعل يحرّك لسانه ولم يئنّ إلاّ في الليلة التي توفي فيها ولم يزل يصلّي قائماً أمسكه فيركع ويسجد وأرفعه واجتمعت عليه أوجاع الخصر وغير ذلك[1].

٢٤ ـ ذكر شيء من ورعه وتقشفه وزهده:

روى البيهقي أن أحمد سأل عن المتوكل فقال: «هو قطع الاستشراف باليأس من الناس، فقيل له: هل من حجّة على هذا؟ قال: نعم! إن إبراهيم لما رُمِيَ به في النار في المنجنيق عرض له جبريل فقال: هل لك من حاجة؟ قال: أما إليك فلا، قال: فسَلْ مَن لك إليه حاجة. فقال: أحبّ الأمرين إليّ أحبّهما إليه».

وروى ابن كثير بسنده عن أبي جعفر بن يعقوب الصفّار قال: كنّا مع أحمد بن حنبل بسُرّ مَن رأى فقلنا: ادعُ الله لنا فقال: اللّهمّ إنّا نسألك بالقدرة التي قالت للسموات والأرض: **﴿ ائتيا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين ﴾**[2]، اللّهمّ وفّقنا لمرضاتك،

(١) انظر المصدر السابق.
(٢) سورة فصّلت، آية: ١١.

اللّهمّ إنّا نعوذ بك من الفقر إلاّ إليك، ونعوذ بك من الذلّ إلاّ لك، اللّهمّ لا تكثر لنا فنطغى ولا تقلّ علينا فننسى، وهَبْ لنا من رحمتك وسعة رزقك ما يكون بلاغاً لنا في دنيانا، وغنًى من فضلك. وكان أحمد رحمه الله تعالى يدعو في السجود: اللّهمّ مَن كان من هذه الأمة على غير الحق وهو يظن أنه على الحق فردّه إلى الحق ليكون من أهل الحق. وكان يقول: اللّهمّ إن قبلت عن عصاة أمة محمد صلّى الله ﷺ فداء فاجعلني فداء لهم. وقال صالح بن الإمام أحمد: كان أبي لا يدع أحداً يستقي له الماء للوضوء، بل كان يلي ذلك بذلك؟ فقال: يا بني أما سمعت قول الله عزّ وجل: ﴿ **أرأيتم إن أصبح ماؤكم غوراً فمَن يأتيكم بماء معين** ﴾[1].

قال الإمام أحمد بن حنبل لإسماعيل بن إسحاق السراج: هل تستطيع أن تُريني الحارث المحاسبي إذا جاء إلى منزلك؟ فقلت: نعم! وفرحت بذلك، ثم ذهبت إلى الحارث فقلت له: إنّي أحبّ أن تحضر الليلة عندي أنت وأصحابك. فقال: إنهم كثير فأحضر لهم التمر والكسب. فلما كان بين العشاءين جاءوا وكان الإمام أحمد قد سبقهم فجلس في غرفة بحيث يراهم ويسمع كلامهم ولا يرونه، فلما صلّوا العشاء الآخرة لم يصلّوا بعدها شيئاً، بل جاءوا فجلسوا بين يدي الحارث سكوتاً مطرقي الرؤوس، كأنما على رؤوسهم الطير، حتى إذا كان قريباً من نصف الليل سأله رجل مسألة فشرع الحارث يتكلم عليها وعلى ما

---

(١) سورة المُلْك، آية: ٣٠.

يتعلق بها من الزهد والورع والوعظ، فجعل هذا يبكي وهذا يئنّ وهذا يزعق، قال: فصعدت إلى الإمام أحمد إلى الغرفة فإذا هو يبكي حتى كاد يغشى عليه، ثم لم يزالوا كذلك حتى الصباح، فلما أرادوا الانصراف قلت: كيف رأيت هؤلاء يا أبا عبد الله؟ فقال: ما رأيت أحداً يتكلم في الزهد مثل هذا الرجل، وما رأيت مثل هؤلاء، ومع هذا فلا أرى لك أن تجتمع بهم. قال البيهقي: يحتمل أن كرّه له صحبتهم لأن الحارث بن أسد، وإن كان زاهداً، فإنه كان عنده شيء من علم الكلام، وكان أحمد يكره ذلك، أو كرّه لهم صحبتهم من أجل أنه لا يطيق سلوك طريقتهم وما هم عليه من الزهد والورع.

قال ابن كثير: بل إنما كره ذلك لأن في كلامهم من التقشّف وشدّة السلوك التي لم يرد بها الشرع والتدقيق والمحاسبة الدقيقة البليغة ما لم يأتِ بها أمر، ولهذا لما وقف أبو زرعة الرازي على كتاب الحارث المسمّى بالرعاية قال: هذا بدعة. ثم قال للرجل الذي جاء بالكتاب: عليك بما كان عليه مالك والثوري والأوزاعي والليث، ودعّم عنك هذا فإنه بدعة. ولقد قال الإمام أحمد بن حنبل: «إن أحببت أن يدوم الله لك على ما تحب فدُمْ له على ما يحب»[1].

وقال: الصبر على الفقر مرتبة لا ينالها إلاّ الأكابر. وقال: الفقر الفقر أشرف من الغنى، فإن الصبر عليه مرارة وانزعاجه أعظم حالاً من الشكر. وقال: لا أعدل بفضل الفقر شيئاً. وكان

(١) انظر البداية والنهاية، ١٠/ ٣٣٠.

يقول: على العبد أن يقبل الرزق بعد اليأس، ولا يقبله إذا تقدّمه طمع أو استشراق. وكان يحبّ التقلّل من الدنيا لأجل خفّة الحساب. وقد قال رجل للإمام أحمد بن حنبل: هذا العلم تعلّمته لله؟ فقال له أحمد: هذا شرط شديد ولكن حبّب إليّ شيء. ورُوِيَ أن رجلاً جاء إلى الإمام أحمد بن حنبل فقال: إن أمّي زمنة مقعدة منذ عشرين سنة، وقد بعثتني إليك لتدعو لها، فكأنه غضب من ذلك وقال: نحن أحوج أن تدعو هي لنا من أن ندعو لها. ثم دعا الله عزّ وجلّ لها. فرجع إلى أمه فدقّ الباب فخرجت إليه على رجليها وقالت: قد وهبني الله العافية.

وروي أن سائلاً سأل فأعطاه الإمام أحمد قطعة فقام رجل إلى السائل فقال: هبني هذه القطعة حتى أُعطيك عوضها، ما تساوي درهماً فأبى فرقاه إلى خمسين درهماً وهو يأبى، وقال: إنّي أرجو من بركتها ما ترجوه أنت من بركتها.

سئل الإمام أحمد رحمه الله تعالى عن الرجل يكون معه ثلاثة دراهم منها درهم لا يعرفه قال: «لا يأكل منه شيئاً حتى يعرفه، واحتجّ أبو عبد الله بحديث عديّ بن حاتم أنه سأل النبيّ ﷺ فقال: إني أرسل كلبي فأجد معه كلباً آخر، فقال: لا تأكل حتى تعلم أن كلبك قتله. قال أبو عبد الله: فإن كانت دراهم كثيرة، فقال: إذا كانت دراهم كثيرة فهو أعجب إليّ، إذا كانت ثلاثين أو نحوها وفيها درهم واحد أخرج الدرهم. قال أبو عبد الله له: إن بشراً قال: يخرج درهماً من الثلاثة فقال: بشر بن الوليد، قال: لا بشر بن الحارث قال: ما ظننته إلا قول بشر بن الوليد،

هذا قول أصحاب الرأي[1].

وسئل الإمام أحمد عن قريب لأحد معاصريه فقال السائل: رجل له أب مرابٍ ويرسله يتقاضى له ترى أن يفعل قال: لا. ولكن يقول لا أذهب حتى تتوب[2].

ثم سئل عن الرجل يتعامل بالمكحلة والمزيفة ويذمّ إذا اشترى ويمدح إذا باع، ثم نظر في مكسبه قال: يتصدّق منه حتى لا يكون في قلبه منه شيء[3].

قال رجل لأبي عبد الله أحمد بن حنبل رضي الله عنه أن أصحاب التقلّل يقولون ليس شيء أفضل من القلّة والجوع وإذا عوّد الرجل نفسه أن لا يأكل إلّا في كل يومين أو ثلاثة آجر له وهو بمنزلة مَن تعوّد صيام الدهر، قال: إنما يجوز هذا لمَن كان وحده، فأما مَن كان مُعيلاً فكيف يقوى لقد أفطرت أمس ودعتني نفسي اليوم إلى أن أفطر ما أعدل بالفقر شيئاً إني لا أذكر أولئك الفتيان أصحاب الصلاة، ثم قال: إذا شبعوا من الخبز والتمر فأيش يريدون، وجعل يعظم أمر الجوع والفقر. قال الرجل لأبي عبد الله يُؤْجَر الرجل في ترك الشهوات: قال: وكيف لا يؤجر وابن عمر يقول: ما شبعت منذ أربعة أشهر؟!.

قال رجل لأبي عبد الله: رجل تاب وقال له: لو ضُرِب

---

(١) كتاب الورع لأحمد بن حنبل، ص ٢٩، ٣٠.
(٢) كتاب الورع، ص ٣٨.
(٣) كتاب الورع، ص ٣١.

ظهري بالسياط ما دخلت في معصية غير أنه لا يدع النظر، قال: أيّ توبة هذه؟ قال جرير: سألت النبيّ ﷺ عن نظر الفجأة فأمرني أن أصرف نظري.

وروى أحمد بن حنبل بسنده عن مالك بن دينار قال: كان رجل في بني إسرائيل يعظ الناس فإذا ابنه قد نظر إلى امرأة، أو قال غمزها فقال: مهلاً يا بنيّ، قال: فأوحى الله إليه ما كان عقوبتك إلا أن قلت: مهلاً يا بنيّ لا أخرجت من صلبك صديقاً أو كلاماً ذا معناه إن شاء الله: «ولمَن خاف مقام ربه جنّتان»[١]. قال أبو عبد الله: وإن زنا وإن سرق. وقال: إذا أراد أن يذهب أمسك من مخافة الله. قلت: جنّتان من ذهب للسابقين وجنّة من فضّة للتابعين.

وقد ذكر أبو عبد الله يوماً ابن المبارك فقال: ما رفعه الله إلّا بخشية كانت له، ما أخرجت خراسان مثل ابن المبارك ولا بعد ابن المبارك مثل يحيىٰ بن يحيىٰ. وقيل: وإذا قيل بمكة عبد الله فهو ابن عباس، وإذا قيل بالمدينة عبد الله فهو عبد الله بن عمر، وإذا قيل بالكوفة عبد الله فهو ابن المبارك.

وسُئِل الإمام أحمد كيف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟ فقال: باليد واللسان وبالقلب هو أضعف. قال الرجل: كيف باليد. قال: تفرّق بينهم. قال الرجل: ورأيت أبا عبد الله مرّ على صبيان الكتاب يقتتلون ففرّق بينهم. وشكا رجل إلى أبي

---

(١) سورة الرحمن، آية: ٤٦.

عبد الله جاراً له يؤذيه بالمنكر قال: تأمره بينك وبينه. قال الرجل: تقدّمت إليه مراراً فكأنه تمحّل قال: أي شيء عليك إنما هو على نفسه أنكر بقلبك ودعه. قال الرجل لأبي عبد الله: فيستعان بالسلطان عليه قالا: لا، ربما يأخذ منه الشيء ويترك.

ورُوِيَ أن الإمام أحمد سُئِلَ عن حلق الرأس فكرهه. فقيل: تكرهه!، قال: أشدّ الكراهية. ثم قال: كان معمر يكره الحلق وأنا أكرهه، واحتجّ أبو عبد الله بحديث عمر بن الخطاب أنه قال لرجل: «لو وجدتك محلوقاً لضربت الذي فيه عيناك»، وعن ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن القزع»[1]، والقزع، أن يحلق رأس الصبي ويترك بعض شعره. وقال رجل: رأيت رجلاً من أصحابنا صلّى إلى جانب أبي عبد الله وكان قد استأصل شعره وظن أبو عبد الله أنه مخلوق وكان رآه بالليل فقال لي: تعرفه!. قلت: نعم. قال: أردت أن أغلظ له في حلق رأسه.

وذكر رجل لأبي عبد الله رجلاً فقال: في نفسي شغل عن ذكر الناس وذكر له رجل فقال: ما أعلم إلا خيراً قيل له: قولك فيه خلاف قوله فيك فتبسّم وقال: ما أعلم إلاّ خيراً هو أعلم ما يقول تريد أن أقول ما لا أعلم، وقال: رحم الله سالماً زحمت راحلته راحلة رجل فقال الرجل لسالم: أراك شيخ سوء، قال: ما أبعدت.

وروى أحمد بن حنبل بسنده في كتاب الورع عن أبي

---

(١) رواه البخاري في اللباس، ص ٧٢، ومسلم في اللباس، ص ٧٢، وأحمد في المسند، ٢/٤.

رزين قال: جاء إليّ فضيل بن بزوان فقال: إن فلاناً يقع فيك فقال: لأغيظنّ من أمره يغفر الله لي وله: قيل له: من أمره، قال: الشيطان.

قال الإمام أحمد بن حنبل: سمعت بعض أصحابنا يذكر عن رجل قال: رأى إبراهيم بن أدهم قاتل خاله بمكة فأهدى إليه هدية فقيل له: تهدي إليه، فقال: إنما أردت صلاح قلبي.

وقيل لأبي عبد الله إن قوماً يحتجّون في أن لا بأس به بأن النبي ﷺ نهى عن تجصيص القبور، فلا بأس بأن تجصّص الحيطان، فقال: وأيّ شيء في هذا من الحجّة وأنكره. وقال عن جابر بن عبد الله قال: «نهى رسول الله ﷺ أن تجصّص القبور أو يُبنى عليها».

٢٥ ـ رفض الولاية وعطاء الخلافة:

كان أحمد رحمه الله تعالى يرفض أن يأخذ من مال الخلفاء، وكان فيه أزهد، وهو مال جمع من زكوات المسلمين، ومن فرائض العلماء والمحدّثين من مصارف ذلك المال. فإن أخذ فليس أخذه من مال الخلفاء، ولكن من مال الأمة التي صرف كل همّته في نشر حديث رسولها.

ولا شك أن أحمد رحمه الله اختار مسلك أبي حنيفة، وإن

---

(١) رواه مسلم في الجنائز، ص ٩٤، والترمذي في الجنائز، ص ٥٨، وأحمد في المسند، ٢٩٥/٣.

كان حال أحمد تجعل اختياره أعظم ابتلاء، لأنه كان فقيراً فهو يرفض عطاء الخلفاء وغيرهم ويكري نفسه. ويكتب للناس الكتب بأجر، ويجمع من الحقول، ويحمل عاتقه، وهكذا كان الإمام في رفضه المتحمّل الصبور، وأبو حنيفة رجلاً ثريّاً له تجارة تدرّ عليه الدرّ الوفير، وكان يسدّ به حاجة الفقهاء والمحدّثين الذين كانوا على اتصال به، وله على أيّ حال الفضل الكبير.

كان أحمد يرفض عطاء الخلفاء، ولو كان يعمّ لا يخصّه، ولو لم يقصد به شخصه، بل وصفه. يُروى أن المأمون دفع مالاً إلى إسحاق بن موسى الأنصاري ليقسمه على أصحاب الحديث، لأن فيهم الضعفاء، فما بقي أحد إلّا أخذ إلّا أحمد بن حنبل فإنه أبى. قال البيهقي: وقد كان الخليفة يبعث إلى الإمام أحمد المائدة فيها أشياء كثيرة من الأنواع وكان أحمد لا يتناول منها شيئاً»[1].

وروى البيهقي من طريق المزني عن الشافعي أنه قال للرشيد: إن اليمن يحتاج إلى قاضٍ، فقال له: اختر رجلاً نولِّه إيّاها. فقال الشافعي لأحمد بن حنبل وهو يتردّد إليه في جملة مَن يأخذ عنه: ألا تقبل قضاء اليمن؟ فامتنع من ذلك امتناعاً شديداً وقال للشافعي: إنّي إنما أختلف إليك لأجل العلم المزهد في الدنيا، فتأمرني أن ألي القضاء؟ ولولا العلم لم أُكلمك بعد اليوم. فاستحى الشافعي منه.

(١) البداية والنهاية، لابن كثير، ١٠/٣٢٨.

ورُوي أنه كان لا يصلّي خلف عمّه إسحاق بن حنبل ولا خلف بنيه ولا يكلمهم أيضاً، لأنهم أخذوا جائزة السلطان. ولا شك أن عرض العطاء عليه لم يكن ظاهراً من الحاكمين في عهد المعتصم والواثق بل ظهرت المحنة والأذى، وكان الابتلاء بالبلاء لا بالعطاء، وبالمحنة لا بالنعمة، ويظهر أنه كان بذلك النوع من الاختبار طيّب النفس راضياً مطمئناً مستسلماً لقضاء الله سبحانه وتعالى، مستعيناً به، راجياً رحمته دون سواه.

ولما ذهبت دولـة المحنة والبلاء، وجاءت دولة الاطمئنان والقرار، إذ جاء عصر المتوكل اختبر فيه أحمد اختباراً قاسياً على النفس، وله عقباه في الجسم، ذلك أن المتوكل عرض عليه المال الكثير، والدّرر الوفير، وألحف في العرض. وشدّدت حاشيته على أحمد فيه، فأصرّ أحمد على الامتناع إصراراً شديداً، ولم يقبل أن يأخذه ويتصدّق به، وكان الخليفة يطلب إليه ذلك، ولكن أحمد لم يُرِد أن يدخل ذلك المال في مُلكه ساعة من الزمان إلا مضطراً، فهو في نظره المال الذي لا يقاربه أهل النزاهة لأن غيره أولى. إذ هذا المال لسدّ الثغور وإعداد العتاد، والقوة، ويعدّ الجند، وإغاثة المحتاج البائس، وما كان أحمد يعد نفسه بفضل ما منّ الله به عليه من الغلّة القليلة من أهل الفقر والحاجة.

ردّ الإمام أحمد رضوان الله عليه مال المتوكل، ولم يقبله، وإن كره على قبوله وزّعه بين المحتاجين إليه من ذوي الفاقة والتجمّل، وقد كان ذلك الإكراه يحدث أحياناً في أول عصر المتوكل، إذ ألسنة أهل السوء لا تني عن تحريضه عليه، وإغراء

العداوة بينهما، حتى لقد فتّشت داره بسعاية كاذبة، أساسها أنه آوى علويّاً خارجاً على الخلافة في بيته، فكان في مثل ذلك الجو الذي تسود فيه الريبة يأخذ المال مُكرَهاً، ويوزّعه على أهل الحاجة المتجملين المستترين.

يُروى أن وزير المتوكل كتب له: «إن أمير المؤمنين قد وجّه إليك جائزة، ويأمرك بالخروج إليه، فالله الله أن تستعفي، أن تردّ المال، فيتّسع القول لمَن يبغضك»(١)، فأحمد يضطر ليبدّد ظلمات السعاية إلى القبول، ولكنه لا يمسّه، ويأمر ولده صالحاً أن يأخذه ثم يوزعه في اليوم التالي على أبناء المهاجرين والأنصار وغيرهم من أهل التجمّل والحاجة، وكأنه يرى أنهم أولى بمال المسلمين منه، وقد حرموا عطاءهم. ولكن المتوكل يطمئن إلى جانب أحمد كل الاطمئنان عندما تبيّن له ماهو عليه من تُقى وإيمان، وابتعاد عن الفتن، حتى أنه تبلغه نميمة وسعاية هي: «إن أحمد لا يأكل من طعامك ولا يجلس على فراشك، ويحرّم هذا الشراب الذي تشرب» فيقول قولاً حاسماً قاطعاً لكل مشّاء بنميم: «لو نشر المعتصم وقال لي فيه شيئاً لم أقبله»(٢). وعندما بلغ أحمد هذه المنزلة من الثقة ترك له المتوكل حريته كاملة في أن يقبل عطاءه أو يردّه، فكان يردّه، وكان ينهى أولاده وذوي أقاربه عن أخذ مال الخليفة، ويقول لهم: «لِمَ تأخذونه، والثغور معطّلة غير مشحونة، والفيء غير مقسوم بين أهله»(٣). وكان يقاطعهم ولا

(١) المناقب، لابن الجوزي، ص ٣٦٩.
(٢) المناقب، ص ٣٦٩.
(٣) المناقب، ص ٣٨٤.

يصلّي خلفهم، ولا يأكل الخبز الذي يُخبَز في تنّورهم، ولكن هل لنا أن نقطع أن أحمد كان يرى أخذ مال الخلفاء حراماً حُرمة لا شك فيها؟ يظهر أنه كان يشك، ولا يقطع بالحرمة، والشك بالنسبة إليه كان ليمتنع، ولينزّه نفسه أو ألاّ ينتفع ممّن أخذ منه مؤمناً بأنه ليس بحرام.

يُروى في ذلك أنه دخل عليه ابنه يعوده، وهو مريض، فقال له: يا أبت عندنا شيء بقي بما كان يبرّنا به المتوكل، أفأحجّ منه؟ قال: نعم، قال: فإذا كان عندك هكذا فلم لا تأخذ؟ فقال: «يابني ليس هو عندي بحرام ولكني تنزهت عنه»[1].

إذن فالإمام أحمد رضوان الله تعالى عليه كان يشتبه، وحيثما كان يشتبه فإنه ينزّه نفسه، ولكنه رحمه الله لن يقطع بأن قبول العطاء من الخلفاء حرام، ولكنها نزاهة لشُبهته في ذلك، ذلك أنه من الزهّاد والأبدال الذين يؤثرون الخصاصة مع نفس نزِهة على المال والثراء والنعمة مع اضطراب النفس بالشك والاشتباه والحيرة، فهم يتركون ما يريب إلى ما لا يريب، وكذلك كان في فكره وقلبه وإيمانه.

٢٦ ـ ذكر ثناء الأئمة على الإمام أحمد بن حنبل:

قال البخاري: لما ضرب أحمد بن حنبل كنّا بالبصرة فسمعت أبا الوليد الطيالسي يقول: لو كان أحمد في بني إسرائيل لكان أُحدوثة. وقال إسماعيل بن الخليل: لو كان أحمد في بني

(١) المناقب، ص ٣٨٥.

إسرائيل لكان نبيّاً. وقال المازني: أحمد بن حنبل يوم المحنة، وأبو بكر يوم الردّة، وعمر يوم السقيفة، وعثمان يوم الدار، وعلي يوم الجمل وصفّين. وقال رملة: سمعت الشافعي يقول: خرجت من العراق فما تركت رجلاً أفضل ولا أعلم ولا أورع ولا أتقى من أحمد بن حنبل. وقال شيخ أحمد يحيـىٰ بن سعيد القطّان: ما قَدِمَ على بغداد أحد أحبّ إليّ من أحمد بن حنبل[1].

وقال قتيبة: مات سفيان الثوري ومات الـورع، ومات الشافعي وماتت السنين، ويموت أحمد فتظهر البِدَع. وقال: إن أحمد بن حنبل قام في الأمة مقام النبوّة. قال البيهقي: يعني في صبره على ما أصابه من الأذى في ذات الله ـ وقال أبو عمر بن النحّاس ـ وذكر أحمد يوماً ـ فقال رحمه الله ـ في الدين ما كان أبصره، وعن الدنيا ما كان أصبره، وفي الزهد ما كان أخبره، وبالصالحين ما كان ألحقه، وبالماضين ما كان أشبهه، عرضت عليه الدنيا فأباها، والبِدَع فنفاها.

وقال بشر الحافي بعدما ضرب أحمد بن حنبل: أدخـل أحمد الكير فخرج ذهباً أحمر. وقال الميموني: قال لي علي بن المديني بعدما امتحن أحمد، وقيل قبل أن يمتحن: يا ميمون ما قام أحد في الإسلام ما قام أحمد بن حنبل. فعجبت من هذا عجباً شديداً وذهبت إلى أبي عبيد القاسم بن سلام فحكيت له مقالة علي بن المديني فقال: صدق، إن أبا بكر وجد يوم الردّة أنصاراً وأعواناً، وإن أحمد بن حنبل لم يكن له أنصار وأعوان. ثم أخذ أبو

---

(١) انظر البداية والنهاية، لابن كثير، ١٠/٣٣٦.

عبيد يطري أحمد ويقول: لست أعلم في الإسلام مثله.

وقال إسحاق بن راهويه: أحمد حجّة بين الله وبين عبيده في أرضه. وقال علي بن المديني: إذا ابتليت بشيء فأفتاني أحمد بن حنبل، خصال ما رأيتها في عالم قطّ، كان محدّثاً، وكان حافظاً، وكان عالماً، وكان ورعاً، وكان زاهداً، وكان عاقلاً.

وقال يحيىٰ بن معين أيضاً: أراد الناس منّا أن نكون مثل أحمد بن حنبل، والله ما نقوى أن نكون مثله ولا نطيق سلوك طريقه. وقال الذهبي: اتخذت أحمد حجّة فيما بيني وبين الله، وقال هلال بن المعلى الرقّي: منّ الله على هذه الأمة بأربعة: بالشافعي فهم الأحاديث وفسّرها، وبيّن مجملها من مفصلها، والخاصّ والعامّ، والناسخ والمنسوخ. وبأبي عبيد بين غريبها. وبيحيىٰ بن معين نفى الكذب عن الأحاديث، وبأحمد بن حنبل ثبت في المحنة لولا هؤلاء الأربعة لهلك الناس[١].

وقال أبو بكر بن أبي داود: أحمد بن حنبل مقدّم على كل مَن يحمل بيده قلماً ومِحبَرة ـ يعني في عصره ـ وقال أبو بكر محمد بن محمد بن رجاء: ما رأيت مثل أحمد بن حنبل ولا رأيت مَن رأى مثله. وقال أبو زرعة الرازي: ما أعرف في أصحابنا أسود الرأس أفقه منه. وروى البيهقي عن الحاكم عن يحيىٰ بن محمد العنبري قال: أنشدنا أبو عبد الله البوسندي في أحمد بن حنبل رحمه الله:

---

(١) انظر البداية والنهاية، ١٠/٣٣٦.

إنّ ابن حنبل إن سألت إمامنا
وبه الأئمة في الأنام تمسكوا
خلف النبي محمد بعد الألى
خلفوا الخلائف بعده واستهلكوا
حذو الشراك على الشراك وإنما
يحذو المثال مثله المستمسك

وقد ثبت في الصحيح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا يزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرّهم مَن خذلهم ولا مَن خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك»[1].

قال ابن معين: ما رأيت خيراً من أحمد ما افتخر علينا بالعربية قطّ وقال عارم[2] قلت له يوماً: يا أبا عبد الله بلغني أنك من العرب، فقال يا أبا النعمان: نحن قوم مساكين. وقال القطّان: ما قَدِمَ عليّ مثل أحمد. وقال فيه مرّة حَبْر من أحبار هذه الأمة: وقال أحمد بن سنان: ما رأيت يزيد بن هارون لأحد أشبه تعظيماً منه لأحمد بن حنبل. وقال عبد الرزاق: ما رأيت أفقه منه ولا أورع.

وقال أبو عاصم ما جاءنا من ثمة أحد غير أحمد يُحسِن الفقه. وقال يحيىٰ بن آدم أحمد إمامنا. وقال الشافعي: خرجت

---

(١) رواه البخاري في الاعتصام، ص ٢٩، والمناقب، ص ٢٨، الخمس، ص ٧، ومسلم في الإيمان، ص ٢٤٧، وأحمد في المسند، ٤/٩٣، ٩٩، ١٠٤.
(٢) هو محمد بن الفضل السدوسي أبو النعمان وأبو الفضل البصري الحافظ.

من بغداد وما خلفت بها أفقه ولا أزهد ولا أورع من أحمد بن حنبل. وقال عبدالله الحزيبي: كان أفضل زمانه. وقال أبو الوليد ما بالمصريين أحبّ إليّ من أحمد ولا أرفع قدراً في نفسي منه.

وقال العباس العنبري: حجّة. وقال ابن المديني: ليس في أصحابنا أحفظ منه. وقال قتيبة: أحمد إمام الدنيا. وقال أبو عبيد: لست أعلم في الإسلام مثله. وقال يحيـىٰ بن معين: لو جلسنا مجلساً بالثناء عليه ما ذكرنا فضائله بكمالها. وقال العجلي: ثقة ثَبْت في الحديث نزه النفس فقيه في الحديث متّبع الآثار صاحب سُنّة وخير. وقال أبو ثور: أحمد شيخنا وإمامنا. وقال العباس بن الوليد بن مزيد: قلت لأبي مسهر: هل تعرف أحداً يحفظ على هذه الأمة أمر دينها؟ قال: لا إلّا شاب في ناحية المشرق يعني أحمد. وقال حجّاج بن الشاعر: ما رأت عيناي روحاً في جسد أفضل من أحمد بن حنبل.

وقال أحمد الدروقي: مَن سمعتموه يذكر أحمد بسوء فاتّهموه على الإسلام. وقال أبو زرعة الرازي: كان أحمد يحفظ ألف ألف حديث، فقيل له: وما يدريك؟ قال: أخذت عليه الأبواب.

وقال نوح بن حبيب: رأيت أحمد في مسجد الخيف سنة (٨٩) مستنداً إلى المنارة فجاء أصحاب الحديث فجعل يعلّمهم الفقه والحديث ويفتي الناس. وقال عبد الله: كان أبي يصلّي في كل يوم وليلة ثلاثمائة ركعة. وقال هلال بن العلاء: منّ الله على هذه الأمة بأربعة في زمانهم؛ بالشافعي تفقه بحديث

رسول الله ﷺ، وبأحمد ثبت في المحنة ولولا ذلك لكفر الناس، وبيحيـى بن معين نفى الكذب عن حديث رسول الله ﷺ، وبأبي عبيد فسر الغريب. وقال النسائي: الثقة المأمون أحد الأئمة.

وقال ابن ماكولا: كان أعلم الناس بمذاهب الصحابة والتابعين.

وقال الخليلي: كان أفقه أقرانه وأورعهم وأكفّهم عن الكلام في الحديث إلا في الاضطرار، وقد كان أمسك عن الرواية من وقت الامتحان فما كان يروي إلّا لبنيه في بيته. وقال ابن حبّان في الثقات: كان حافظاً متقناً فقيهاً ملازماً للورع الخفي مواظباً على العبادة الدائمة أغاث الله به أمة محمد ﷺ وذلك أنه ثبت في المحنة وبذل نفسه حتى ضُرِبَ بالسِياط للقتل فعصمه الله تعالى عن الكفر وجعله عَلَماً يُقتدى به وملجأ يلجأ إليه. وقال سليمان بن حرب لرجل سأله عن مسألة: سَلْ عنها أحمد فإنه إمام. وقال محمد بن إبراهيم البوشنجي: ما رأيت أجمع في كل شيء من أحمد ولا أعقل وهو عندي أفضل وأفقه من الثوري. وقال ابن سعد: ثقة ثَبْت صدوق كثير الحديث. وقال أبو الحسن بن الزاغوني: كشف قبر أحمد حين دفن الشريف أبو جعفر بن أبي موسى إلى جانبه فوجد كفنه صحيحاً لم يبل وجنبه لم يتغير وذلك بعد موته بمائتين وثلاثين سنة.

قال أبو ثور في أحمد بن حنبل: لولا أن رجلاً قال إن أحمد بن حنبل من أهل الجنة ما عنف على ذلك، وذاك أنه لو قصد رجل خراسان ونواحيها لقالوا: أحمد بن حنبل رجل صالح،

وكذلك لو قصدوا الشام ونواحيها لقالوا: أحمد بن حنبل رجل صالح، وكذلك لو قصدوا العراق ونواحيها لقالوا: أحمد بن حنبل رجل صالح، فهذا إجماع، ولو عنف هذا على قوله بطل الإجماع[1].

هذا قول فقيه مُحدّث معاصر لأحمد فيه، وهو فوق أنه يكشف عن منزلة أحمد في نفسه، يبيّن منزلته في نفوس كل معاصريه، انعقد إجماع كل أهل الأقطار الإسلامية المتنائية على أنه رجل صالح، وتسايرت الركبان بذكر صلاحه، وتقواه وورعه، وقوة إيمانه، وزهده، وإذا كان الإجماع حجّة فقد قامت الحجّة على صلاح أحمد، ليس في ذلك من ريب، ولا مجال للشك فيه.

وفي الحق: إن أحمد قد ابتلي فأحسن البلاء، وصقلت نفسه، وفتن بالشديدة والكريهة، فخرج منها كما يخرج الذهب من الكير، وقد نقي وطهر من كل فلز غريب عنه، واختبر أحمد بالدنيا وزينتها فصدف عنها، وإن كانت له نفس تطلب طيّبات الحياة، ولكنه قذعها عن شهواتها، وفطمها عن الترف، وترك ما يريبه إلى ما لا يريبه، طلبته الملاذ فردّها وزايلها فلم يعلق به شيء من طارق الحياة، كما لا تستمسك الأدران بالأجسام المجلوّة المصقولة. اختبر أحمد بالضرّاء والسرّاء فلم تخنع الضرّاء قلبه، ولم تفتن السرّاء عقله، اختبره خلفاء أربعة، فخرج من الاختبار رجلاً صالحاً، وقد تنوعت طرائق الاختبار، اختبره المأمون بالقيد،

(١) مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي، ص ١٢٤.

فساقه إليه مقيداً مغلولاً يثقله الحديد مع بعد الشقّة وعظم المشقّة، واختبره المعتصم بالحبس والضرب، واختبره الواثق بالمنع والتضييق، فما نهنهوا من نفسه وما يعتقد، وبعد تلك البلايا ابتلي بالبلاء الأكبر، فساق إليه المتوكل النِعَم، فردّها وهو عيوف النفس، وكان يشدّ على بطنه من الجوع، ولا يتناول مما يشك في حلّه أو يتورّع عنه، ثم ابتلي أحمد بعد كل هذا بأعظم بلاء ينزل بالنفس البشرية، وهو إعجاب الناس، فقد ابتلي بعد أن انتصر على كل أنواع الرزايا بإعجاب الناس، فما أورثه ذلك عجباً ولا دلّاه الثناء، وبذلك نجح في أعظم البلاء، فإن الشيطان قد يعجز عن الغواية في غوايته عند الثناء يبثّ العجب والغرور والخيلاء، ولكن أحمد سدّ كل منافذ الشيطان، حتى هذا السبيل، فما استولى عليه حبّ المحمدة وجرّه إلى مهاوي الغرور، بل كان ينفر من الثناء، ويفرّ منه عالماً بأنه أشدّ البلاء، وكان رحمه الله يقول: لو وجدت السبيل لخرجت، حتى لا يكون لي ذكر، ويقول: أريد أن أكون في بعض الشِعاب بمكة حتى لا أُعْرَف، قد بُلِيت بالشُّهرة، إنّي لأتمنى الموت، صباح مساء[1].

كان أحمد رحمه الله تعالى رجلاً صالحاً، تلك هي الكلمة الصادقة التي ردّدتها الأقطار الإسلامية، وأحمد حيّ، ثم سجّلها التاريخ بعد ذلك للأجيال، وهي التي توارثها الناس من بعد مكشوفة غير مستورة، وهي المفتاح الذي يكشف صورة أحمد، فهو المحدّث، لأنه الرجل الصالح، وهو الفقيه الذي غلب وصفُه

---

(١) ترجمة الإمام أحمد من تاريخ الحافظ الذهبي، مقدمة المسند، ص ٧٤.

بالصلاح وصفه بالفقه، بل إن صلاحه كان يمنعه من السير في فقهه إلى أقصى مداه، فكان يتوقف حيث يسير غيره، ويتردّد حيث يجزم سواه، يجمجم بالمعنى حيث ينطق غيره، ويسكن عن الفتيا حيث يسارع سواه.

ولذلك طغت على فقهه نزعته إلى التحديث، ووقوفه عند الأثر، حتى لقد سبقه العلماء السابقين محدّثاً، وليس فقيهاً، فنرى ابن جرير الطبري لم يذكر مذهبه في اختلاف الفقهاء، وكان يقول عنه: إنه رجل حديث، لا رجل فقه، وامتحن لذلك، ولم يذكره بعض الفقهاء الذين كانوا يدرسون الخلافيات، كالطحاوي، والدبوسي، والنسفي والأصيلي المالكي والغزالي، في الفقهاء الذين يعتدّ بخلافهم، ولم يذكره ابن قتيبة في كتاب المعارف في ضمن الفقهاء، وذكره المقدسي في أحسن التقاسيم في أصحاب الحديث.

وقال القاضي عياض في المدارك: «إنه دون الإمامة في الفقه وجودة النظر في مأخذه»، ولقد زكّى نظر هؤلاء المنكرين على أحمد أن يكون فقيهاً أنه لم يؤثَر عنه كتاب في الفقه، وأثر عنه المسند، وذلك في عصر قد سار فيه التديّن في الفقه شوطاً بعيداً، فمحمد بن الحسن قد جمع فقه العراق، وأبو يوسف كتب كتباً في الفقه، والشافعي أملى مذهبه أو كتبه، وأحمد لم يكن له شيء من ذلك بإجماع المؤرّخين، فكان ذلك دليلاً على أنه محدّث، وليس بفقيه، أو على الأقل على غلبة حديثه على فقهه، ولا شك أن من المحدّثين مَن له رأي في مسائل في الفقه،

فالبخاري له فقه؛ ومسلم كذلك، وليس ذلك بمُخرِجهم من جماعة المحدّثين إلى جماعة الفقهاء، إذ العبرة بغلبة المنهاج، فمَن غلب عليه التحدّث تخصّص فيه، وكان محدّثاً، ومَن كثر إفتاؤه، وغلبت عليه الفتيا كان فقيهاً، ولم نجد من التقى فيه الأمران بقدر متقارب، كما وجدنا في مالك رضي الله عنه، فهو في ذلك نسيج نفسه.

ونحن مع هذا الاعتبار نرى أن أحمد بن حنبل فقيه مع كونه محدّثاً، وإن كنّا نقرّ بأن نزعة المحدّث فيه أوضح، نقرّ بأنه يترك أثراً مدوّناً له في الفقه، وترك ذلك المسند العظيم في الحديث، والذي صار من بعده إماماً كما توقع هو له، ذلك أن الإمام أحمد قد عُني تلاميذه بجمع أقواله وفتاويه وآرائه، وتكوّنت بذلك مجموعة فقهية منسوبة إليه، تخالفت فيها الرواية عنه أحياناً، واتفقت في كثير من الأحيان، وما كان لنا أن نترك تلك المجموعة التي تلقّاها العلماء بالقبول لمجرد أنه اشتهر بالتحديث، وأنه لم يدوّن كتاباً في الفقه، مع غلبة التدوين في عصره، وله فيمن دوّنوا أسوة حسنة.

ولقد نظر ذلك النظر ابن القيّم، فقد قال في أعلام الموقّعين، وعلّل ترك أحمد تدوين كتاب في الفقه بأنه كان شديد الكراهية لتصنيف الكتب في غير الحديث، ولكن الله علم حُسْن نيّته، فجعل تلاميذه يعنون بتدوين كلامه وفتاواه، وقال ابن القيّم في ذلك: جمع الخلال نصوصه في الجامع الكبير فبلغ نحو عشرين سفراً أو أكثر، ورُوِيت فتاواه ومسائله، وحدّث الناس بها

قرناً بعد قرن، فصارت إماماً وقدوة لأهل السُنّة على اختلاف طبقاتهم، حتى أن المخالفين لمذهبه بالاجتهاد والمقلّدين لغيره، ليعظّمون نصوصه وفتاواه، ويعرفون حقّها وقربها من النصوص، وفتاوى الصحابة.

ومَن تأمل فتاواه وفتاوى الصحابة، رأى مطابقة كلٍّ منهما على الأخرى، ورأى الجميع كأنها تخرج من مشكاة واحدة.

٢٧ ـ وفاة الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه:

قال صالح ابن الإمام أحمد: كان مرض أبي في أول شهر ربيع الأول من سنة إحدى وأربعين ومائتين، ودخلت عليه يوم الأربعاء ثاني ربيع الأول وهو محموم يتنفس الصعداء وهو ضعيف، فقلت: يا أبت ما كان غذاؤك؟ فقال: ماء الباقلا. ثم إن صالحاً ذكر كثرة مجيء الناس من الأكابر وعموم الناس لعيادته وكثرة حرج الناس عليه، وكان معه خريقة فيها قطيعات ينفق على نفسه منها، وقد أمر ولده عبد الله أن يطالب سكان ملكه وأن يكفّر عنه كفّارة يمين، فأخذ شيئاً من الأجرة فاشترى تمراً وكفّر عن أبيه، وفضل من ذلك ثلاثة دراهم[١].

٢٨ ـ وصية الإمام أحمد بن حنبل:

(بسم الله الرحمن الرحيم)، هذا ما أوصى به أحمد بن

---

(١) البداية والنهاية، لابن كثير، ١٠/٣٤٠.

حنبل، أوصى أنه يشهد أن لا إلّه إلاّ الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق ليُظهِره على الدين كله ولو كره المشركون. وأوصى مَن أطاعه من أهله وقرابته أن يعبدوا الله في العابدين، وأن يحمدوه في الحامدين، وأن ينصحوا لجماعة المسلمين، وأوصي أنّي قد رضيت بالله ربّاً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبيّاً، وأوصي لعبد الله بن محمد المعروف ببوران على نحو من خمسين ديناراً وهو مصدّق فيها فيقضي ماله من غلّة الدار إن شاء الله، فإذا استوفى أعطى ولد صالح كل ذكر وأنثى عشرة دراهم[1].

ثم استدعى بالصبيان من ورثته فجعل يدعو لهم، وكان قد ولد صبي قبل موته بخمسين يوماً فسمّاه سعيداً، وكان له ولد آخر اسمه محمد قد مشى حين مرض فدعاه، فالتزمه وقبّله، ثم قال: ما كنت أصنع بالولد على كبر السنّ؟ فقيل له: ذريّة تكون بعدك يدعون لك. قال وذاك إن حصل. وجعل يحمد الله تعالى. وقد بلغه في مرضه عن طاوس أنه كان يكره أنين المريض فترك الأنين فلم يئن حتى كانت الليلة التي توفي في صبيحتها أنّ، وكانت ليلة الجمعة الثاني عشر من ربيع الأول من هذه السنة، فأنّ حين اشتد به الوجع. وقد رُوِيَ عن ابنه عبد الله ويُروى عن صالح أيضاً أنه قال: حين احتضر أبي جعل يكثر أن يقول: لا بعد، لا بعد، فقلت: يا أبة ما هذه اللفظة التي تلهج بها في هذه الساعة؟ فقال: يا بني إن إبليس واقف في زاوية البيت وهو عاضٌ على إصبعه وهو

(١) البداية والنهاية، ١٠/٣٤٠، ٣٤١.

يقول: فتّني يا أحمد؟ فأقول لا بعد ـ لا بعد ـ يعني لا يفوته حتى تخرج نفسه من جسده على التوحيد ـ كما جاء في بعض الأحاديث قال إبليس: يا رب وعزّتك ما أزال أغويهم ما دامت أرواحهم في أجسادهم. فقال الله: وعزّتي وجلالي ولا أزال أغفر لهم ما استغفروني[1].

وأحسن ما كان من أمره أنه أشار إلى أهله أن يوضِّئوه فجعلوا يوضِّئونه وهو يشير إليهم أن خلّلوا أصابعي وهو يذكر الله عزّ وجل في جميع ذلك، فلما أكملوا وضوءه توفي رحمه الله ورضي عنه. وقد كانت وفاته يوم الجمعة حين مضى منه نحو من ساعتين، فاجتمع الناس في الشوارع وبعث محمد بن طاهر حاجبه ومعه غلمان ومعهم مناديل فيها أكفان، وأرسل يقول: هذا نيابة عن الخليفة، فإنه لو كان حاضراً لبعث بهذا. فأرسل أولاده يقولون: إن أمير المؤمنين كان قد أعفاه في حياته مما يكره وأبوا أن يكفّنوه بتلك الأكفان، وأُتي بثوب كان قد غزلته جاريته فكفّنوه واشتروا معه عوز لفاقة وحنوطاً، واشتروا له راوية ماء وامتنعوا أن يغسلوه بماء بيوتهم، لأنه كان قد هجر بيوتهم فلا يأكل منها ولا يستعير من أمتعتهم شيئاً، وكان لا يزال متغضباً عليهم لأنهم كانوا يتناولون ما رُتِّب لهم على بيت المال، وهو في كل شهر أربعة آلاف درهم، وكان لهم عيال كثيرة وفقراء. وحضر غسله نحو من مائة من بيت الخلافة من بني هاشم، فجعلوا يقبّلون بين عينيه ويدعون له ويترحمون عليه رحمه الله.

---

(١) المصدر السابق.

وخرج الناس بنعشه والخلائق حوله من الرجال والنساء ما لم يعلم عددهم إلّا الله، ونائب البلد محمد بن عبد الله بن طاهر واقف في جملة الناس، ثم تقدم فعزّى أولاد الإمام أحمد فيه، وكان هو الذي أمّ الناس في الصلاة عليه، وقد أعاد جماعة الصلاة عليه عند القبر وعلى القبر بعد أن دفن من أجْل ذلك، ولم يستقر في قبره إلا بعد صلاة العصر وذلك لكثرة الخلق[1].

وقد روى البيهقي وغير واحد أن الأمير محمد بن طاهر أمر بحزر الناس فوجدوا ألف ألف وثلثمائة ألف، وفي رواية وسبعمائة ألف سوى مَن كان في السفن. وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول بلغني أن المتوكل أمر أن يمسح الموضع الذي وقف الناس فيه حيث صلّوا على الإمام أحمد بن حنبل فبلغ مقاسه ألفي ألف وخمسمائة ألف[2].

قال البيهقي عن الحاكم سمعت أبا بكر أحمد بن كامل القاضي يقول: سمعت محمد بن يحيى الزنجاني سمعت عبد الوهاب الورّاق يقول: ما بلغنا أن جمعاً في الجاهلية ولا في الإسلام اجتمعوا في جنازة أكثر من الجمع الذي اجتمع على جنازة أحمد بن حنبل. فقال عبد الرحمن بن أبي حاتم سمعت أبي يقول حدّثني محمد بن العباس المكّي سمعت الوركاني ـ جار أحمد بن حنبل ـ قال: أسلم يوم مات أحمد بن حنبل عشرون ألفاً من اليهود والنصارى والمجوس، وفي بعض النسخ أسلم عشرة

(١) البداية والنهاية، ١٠/٣٤١، ٣٤٢.
(٢) المصدر السابق.

آلاف بدل عشرين ألفاً فالله أعلم[١].

هؤلاء العلماء الأفذاذ قد نشأتهم آثار الفضل التي خلفها لهم سلف صالح في قمة أسمائه أحمد بن حنبل رضي الله عنه ورحمه، يحملون آثارهم في وجه التاريخ مُفاخرين، كما حملوا رؤوسهم على أكُفِّهم مُخَاطرين، وكما صنع الإمام أحمد في عهد القوة القاهرة، والدولة المسيطرة، والمستبدّ الذي لا يغفر أن تُعصى رغبته ويكتسح سلطانه الأمراء والقوّاد والعلماء.

تـــمّ بحمد الله تعالى...

(١) البداية والنهاية، ١٠/٣٤٢ ـ ٣٤٣.

ثبت المراجع

حرف الهمزة:

١ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة التراث.

٢ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث**، طبعة دار الدعوة.

٣ ـ **اختلاف اللفظ**، لابن قتيبة.

٤ ـ **المناقب**، لابن الجوزي.

٥ ـ **أبو حنيفة**، للإمام محمد أبو زهرة.

٦ ـ **المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد**، وهو مخطوط بدار الكتب.

٧ ـ **المغني في الفقه**، لابن قدامة المقدسي.

٨ ـ **الكامل**، لابن الأثير.

٩ ـ **البداية والنهاية**، لابن كثير، دار الفكر العربي.

١٠ ـ **الورع لأحمد بن حنبل**، تأليف أبو بكر المروزي، المكتب السلفي.

١١ ـ **المِلَل والنِحَل**، للشهرستاني.

١٢ ـ **الرؤية الفكرية والتشكيل الجمالي**، دكتور علي أبو زيد، طبعة دار المعارف.

١٣ ـ أبو حنيفة بطل التسامح في الإسلام، تأليف محمد الجندي.
١٤ ـ أعلام الموقعين، لابن القيّم.

حرف التاء:
١٥ ـ تاريخ الخلفاء للسيوطي، دار الفكر بيروت.
١٦ ـ تاريخ الشعر العربي، دكتور يوسف خليل.
١٧ ـ تاريخ الحافظ الذهبي، طبعة مكتبة المعارف للمسند.
١٨ ـ تاريخ ابن كثير.
١٩ ـ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي.
٢٠ ـ تهذيب التهذيب. لابن حجر، دار الفكر العربي.

حرف الحاء:
٢١ ـ حياة أحمد بن حنبل، للشيخ محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي.
٢٢ ـ حياة الإمام الشافعي، للشيخ محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي.
٢٣ ـ حلية الأولياء، لأبي نعيم، دار الريّان للتراث.
٢٤ ـ حياة الشعر في الكوفة، دكتور يوسف خليل.

حرف الدال:
٢٥ ـ دائرة المعارف الإسلامية.

حرف الصاد:
٢٦ ـ صريح العيون.

حرف الطاء:

٢٧ ـ طبقات المفسّرين، للداودي، مكتبة وهبة.

٢٨ ـ طبقات الحنابلة المختصرة. لابن أبي يعلى.

حرف الميم:

٢٩ ـ مقدمة ابن خلدون.

٣٠ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل.

تمّ بحمد الله تعالى

فهرس الكتاب

تمّ بحمد الله تعالى